

محمد سلمان غانم

نحو نظرية قرآنية في مُلك المال والأزمات

مساهمة نقدية

﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾



نحو نظرية قرآنية
في
مُلك المال والأزمات

محمد سلمان غانم

نحو نظرية قرآنية
في
مُلك المال والأزمات
مساهمة نقدية

دار الفارابي

الكتاب: نحو نظرية قرآنية

في مُلك المال والأزمات

المؤلف: محمد سلمان غانم

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)

ص. ب: 3181/11 - الرمز البريدي: 2130 1107

www. dar-alfarabi. com

info@dar-alfarabi. com**e-mail:**

الطبعة الأولى: أيلول 2017

978-614-432-760-9**ISBN:**

المقدمة

لقد رأينا في كتاب «نحو نظرية قرآنية – في المعروفية الاجتماعية» كيف نظر القرآن الكريم إلى المجتمع الإنساني من حيث تطوره من مجتمعات بدائية مشاعية، إلى مجتمعات طبقية قائمة على سحت الإنسان لأخيه الإنسان. أو قل من حقبة ما قبل ظهور الأديان الرسالية إلى بداية نزول رسالات الأنبياء منذ آدم المصطفى، الذي تلقى كلمات من ربه بسبب ظلمه بتملك الشجرة (الماعون) فاستغفر ربه فتاب عليه. أما إبليس فظل نصير الملكية، ورمز الظلم والجور والكفر والطغيان.

وقد تميزت الحقبة الطبقية الأولى بظهور الأديان الرسالية، كما قلنا، بدءاً برسالة نوح فإبراهيم وموسى وعيسى، وختاماً بالرسالة الإسلامية الجامعة لمحمد (ﷺ)، والمسطورة في العهد الجامع (القرآن الكريم)، وهؤلاء الرسل الخمسة هم أولو العزم من الرسل. وقد ذكر في القرآن الكريم (24) رسولاً ونبياً. وفي سورة القصص وهي، في الغالب، مشاهد متنوعة فيها العظة والعبرة، وفيها الرمز والمجاز، وفيها التوجيه والإرشاد، ومما هو في غاية الأهمية ما انطوت عليه من مغزى وحكمة.

ولكن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك رسل وأنبياء في ما قبل الأديان الرسالية. فالفقهاء ومؤرخو الأديان يشيرون إلى ظهور آلاف الرسل والأنبياء في فترة ما قبل التاريخ الطبقي إضافة إلى الحكماء والمصلحين الذين لم يدخلوا في سجلات التاريخ. أوَليس لدينا عنهم إلا النزر اليسير من المعلومات. ولا شك أن بينهم كثرة من المجهولين تماماً. وقد أشار القرآن الكريم إلى أولئك الرسل والأنبياء المجهولين، أو قل غير المذكورين فيه، بعد تعداد مجموعة ممن أوحى الله إليهم برسالاته، في قوله تعالى {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ

وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا * وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا * رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا} [سورة النساء: 163 - 165].

ويعتبر الفقهاء والمفسرون أن نوحاً أول رسول صاحب تشريع. ونحن نفضل القول (صاحب رسالة). كما أوحى الله إلى بقية الرسل المذكورين في الآية أعلاه. وآتى داود الزبور وهو كتاب حكم ومواعظ.

والرسل كانوا أصحاب رسالات من رب العالمين للهداية والإرشاد وتنظيم حياة البشر. وكل رسالة كانت بمثابة ثورة على الظلم والتعسف والفساد في الأرض. وبالذات على الاستغلال الطبقي واستعباد الإنسان الشغيل والكادح.

وهكذا فكل رسالة كانت أوسع وأشمل من مجرد شريعة. وكان كل رسول إما أن يدعو برسالة خاصة به، وإما برسالة من سبقه. وقد حمل أولو العزم من الرسل أهم وأشمل تلك الرسالات كما أنهم أصحاب الشرائع الكبرى في التاريخ البشري. كما يُذكر أن الأسباط الاثني عشر هم ذرية يعقوب (إسرائيل).

وقد أكد القرآن الكريم مرة أخرى أن الله أرسل الكثير من الرسل قبل النبي محمد (ﷺ)، بعضهم جاء ذكرهم في القرآن الكريم وآخرون لم يذكر أخبارهم حيث قال تعالى {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ} [سورة غافر: 78].

وما كان لأي رسول منهم أن يأتي بحجة علمية أو معلومة مبتكرة إلا بوحي من الله ومشيئته. فإذا واجه الرسل التمرد والعصيان من الكفرة الرجعيين المستغلين للجماعة العاملة نزل عذاب ربك على الكفار في الدنيا، ومصيرهم عذاب الآخرة أيضاً. وهذا هو حكم الله الساري المفعول في التاريخ البشري، حيث ينجي الله رسله ومن آمن معهم بالحق ويهلك الذين يتبعون الباطل ويعملون به.

ويروى عن أبي ذر الغفاري أن عدد الأنبياء مئة وعشرون وأربعة آلاف نبي (124) ألفاً، والرسل: ثلاث مئة وثلاثة عشر رسولاً (313) تلقوا وحي الله عن طريق الروح الأمين: جبريل عليه السلام. وهو من القوى الخيرة التي لا نعلم طبيعتها ولا كيفية عملها ودورها. فهذا من علم الغيب الذي نهى الله عن الخوض فيه، حيث لا طائل من وراء ذلك.

ويفترض أن أول نبي هو آدم المصطفى عليه السلام. وعن طريقه نفهم تحريم ملك المال (الشجرة – الماعون). فالله يقول {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [سورة آل عمران: 33 – 34]. وآل رسول ما هم الذين آمنوا به واتبعوه.

وقد اقترن عهد آدم المصطفى بأول ظهور للملكية الطبقية. فكان العهد السيادي – العبودي أول تشكيلة حياتية طبقية تلاها الإقطاع القني. ونحن نمرّ الآن بالتشكيلة الحياتية الملكمالية. وهذه التشكيلات الطبقية تشكل حقبة تاريخية واحدة، قائمة على سحت الإنسان للإنسان. وأداة السحت هي الملكية الطبقية، مصدر الظلم والاضطهاد. وتتلخص رسالة الأنبياء جميعاً في إلغاء الظلم وإرساء العدالة، وبالتالي سقوط الملكية وتمجيد العمل.

ومما هو معلوم أن لكل تشكيلة حياتية بنية قاعدية وبنية فوقية. والأولى هي المعطى الأولي في عملية التفاعل والتأثير المتبادل بينهما. وكل منهما جزء من كيان غايته حفظ مصالح التجميعة الطبقية السائدة في التشكيلات الاستغلالية أو مصالح الجماعة العاملة والأمة القائمة على أنماط الحياة الجماعية. كما أن الأول يتحدد بمستوى تطور القوى الإنتاجية وبالتالي علاقات الإنتاج التي تعكس تملك المواعين (وسائل الإنتاج). أما الثاني فيعمل أساساً على حماية هذا التملك وتوطيده وتبريره وقمع من يسعى إلى تقويضه أو النيل منه.

ويتكون العنصر الثاني (البنية الفوقية) من جميع مظاهر الحياة الاجتماعية كالدولة والمؤسسات الحكومية (السياسة) والأيديولوجيا والتشريع والقضاء، والحياة الفكرية والأدبية والمعارف المختلفة والمعتقدات الدينية.

وفي الحقبة الطبقية نجد أسياد الرقيق، وأسياد القن، وأسياد العاملين المأجورين، وضد مصالح الشغيلة والجماعة العاملة المستعبدة. وموضوع دراستنا هنا هو الملكمالية. وتحديداً أسلوب

الإنتاج الملكمالي الذي نعيش في كنفه حالياً.

ويأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة «نحو نظرية قرآنية» كمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي للملكمالية، ومدى العلاقة بين النظرية الاقتصادية الماركسية والقرآن الكريم، راجياً أن تكون فيه إضافة متواضعة إلى الفكر الاقتصادي الاجتماعي المعاصر. والكتاب اشتباك جديد مع عقليات سلفية مذهبانية خرافية، متوحشة وسائدة حتى الآن.

وقد صدر من هذه السلسلة ما يلي:

1 – نحو نظرية قرآنية – في المبادئ والأصول.

2 – نحو نظرية قرآنية – في المعروفية الاقتصادية.

3 – نحو نظرية قرآنية – في المعروفية الاجتماعية.

4 – نحو نظرية قرآنية – في ملك المال والأزمات، مساهمة نقدية، وهو هذا الكتاب.

قضية ورؤية

الناس أعداء ما جهلوا (علي بن أبي طالب)

- القرآن والجدل.

- القرآن والحداثة.

قضية ورؤية
الناس أعداء ما جهلوا
(علي بن أبي طالب)

صدر حديثاً كتابان أحدهما بقلم «محمد عيتاني» وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام 1973 تحت عنوان «القرآن... في ضوء الفكر المادي الجدلي.. والنضال المسلح في الإسلام».

ولكن النسخة التي بين يدي هي الطبعة الثالثة الصادرة عام (2013) عن دار الفارابي – والكتاب الآخر بقلم «سعيد ناشيد» تحت عنوان «الحداثة والقرآن» والطبعة الأولى صادرة عام (2015) عن دار التنوير.

وكوني دارساً للقرآن الكريم ولا أزال أدرسه حتى الآن، فإنني شعرت، بل تألمت لظلم القرآن الكريم من عنواني كلا الكتابين. وكان ينبغي أن يكون عنوان الكتاب الأول «الفكر المادي الجدلي في ضوء القرآن» وعنوان الكتاب الثاني «القرآن والحداثة». أي النظر إلى الحداثة في ضوء القرآن الكريم، وليس العكس.

وأنا أود فقط إثبات هذين الفرضين، واختصاراً للوقت سأتناول موضوعاً واحداً من كلا الكتابين، وما إذا كان المؤلفان على حق في ما ذهبا إليه.

وأبدأ مع الكتاب الأول لمؤلفه محمد عيتاني، وقد قدم نفسه بأنه شيوعي. والحقيقة أن الشيوعية ترجمة خاطئة لمفهوم communism. والترجمة الصحيحة «الجماعية» من commune وتعني جماعة، أما الشيوعية فترجمة لمفهوم Publicity الذي يعني شيوعاً أو ذيوعاً، وبالتالي فإن شيوعية مع معانٍ أخرى لا تعنينا هنا. انظروا «النيهوم، محنة ثقافة مزورة».

والجماعة مفهوم أصيل في الدين الإسلامي فالله يقول: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [سورة آل عمران، 103].

فالنعمة الأولى هي التأليف بين القلوب. (النظرية). والنعمة الثانية أننا أصبحنا إخوة متساوين في مال الله وخيراته. والمال هو كسب العمل. والخير موارد الطبيعة وهباتها. وإخواناً، أي متساوين. (التطبيق). والاثنان: جماعية.

وهذا هو سبيل المؤمنين {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [سورة النساء، 115]. ولحسن الحظ فإن الكاتب مؤمن وسبيله هو سبيل الجماعة المؤمنة.

والرسول يقول «الناس سواسية كأسنان المشط». ويد الله مع الجماعة. ولا تجتمع أمتي على ضلالة. وعليكم بالسواد الأعظم (أي الأغلبية). ونعم الأشعريون إذا جهدوا في سفر أو حضر جمعوا ما تمكنوا منه وقسموه بينهم سواسية.

هذه هي مبادئ الجماعية وأصولها، وهل يمكن أن تتقادم أو تحتاج إلى تطوير؟

والحقيقة هناك سبيلان منذ انقسام المجتمع إلى أنصار الملكية وأنصار العمل وإلى أن تتحقق الجماعية المنشودة حيث: الرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته (عمر بن الخطاب). ومن كل قدر طاقته ولكل حسب حاجته (ماركس). «وما كسبت فوق قوتك فأنت خازن فيه لغيرك» (علي بن أبي طالب)، والمخزون هو فائض القوت أي فائض قيمة قوة العمل. أي المسلوب من العاملين بالمفهوم الماركسي.

وأما عن المادية فهي الشيآنية في القرآن كما يقول تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} [سورة الأعراف، 185] فالأشياء هي موضوع علم الإنسان وما هو ملموس منها، وما هو مدرك بالعقل حسب المنهج الشهادتي.

القرآن والجدل

لقد أضفى القرآن على الجدل معنى سلبياً فقال تعالى: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً} [سورة الكهف، 54]. أي الإنسان المغتر، أو السفسطائي من سفسط {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ} [سورة البقرة: 197]. أي مجادلة تورث الخصام والمشاجرة.

أما المعنى الإيجابي للجدل فيقتضي إضافة إلى هذه اللفظة، كما جاء في القرآن الكريم {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125]. {وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ} [سورة غافر: 5].

ولذلك أجد أن Dialectic ينبغي أن تتضمن الحركة والتطور والصيرورة. ولذلك فإن الترجمة الصحيحة «الصيرانية» وهذه أفضل فبدل الجدلية والجدل الصيرانية والصيراني من صار يصير {أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ} [سورة الزخرف، 53].

ويرى الكاتب أن القرآن الكريم خضع لفكرة التطور ليتماشى مع حركة التطور في الطبيعة والمجتمع والفكر، ودليله على ذلك موضوع (الناسخ والمنسوخ). وهو بذلك إنما يشير إلى قول الله تعالى {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [البقرة، 106] والحقيقة أن كلمة نسخ من كلمات الأضداد. كما ورد في معجم الراغب للأصفهاني (المفردات في غريب القرآن) فنسخ تعني عمل، أو كتب نسخة طبق الأصل لنص أو نصوص محددة. كما تعني محا، أو ألغى نصاً معيناً. والمعنى الأول هو المقصود بالآية أعلاه. وبالتالي فإن (ما ننسخ من آية) معناها نثبت أو ننزل من آية هي نسخة طبق الأصل مما هو قائم في علم الله تعالى {وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ} [سورة الأنعام، 34] {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [الأنعام، 115]. أما بمعنى محا أو أزال ففي قول الله تعالى {فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ} [سورة الحج، 52] فينسخ هنا يعني يمحو ويزيل.

أما عن قوله تعالى {أو ننسها} فإن نسي تعني أيضاً «ترك»، وبالتالي فالمعنى ما ننزل من آية أو نترك تنزيلها نأتي بآية أفضل للناس من الآية المتروكة.

ويتبين من ذلك أن الكاتب لم يدرس القرآن دراسة جادة، أو اعتمد على ما يسمع من المشايخ عن النسخ، أو من التفاسير المتقادمة (كالطبري، أو ابن كثير، أو القرطبي). وهكذا يجعل البعض من جهلهم بالقرآن حجة على القرآن.

ثم يحاول الكاتب إبداء غيرته على القرآن، ويرى «أن الوحي كان يعوض الرسول عن بعض الآيات عند نسيانه لها، بمثلها أو بخير منها. ولا حاجة هنا إلى التأكيد أن هذه الإشارة القرآنية تدمغ بالضلال كل من يحاول أن يجعل من آيات الكتاب العزيز مسلمات تلمودية متحجرة». ولا أدري كيف يليق بالله أن ينزل آيات ثم يمحوها من ذاكرة الرسول ويأتي بخير منها. وكأن الله لا حيلة له إلا اللجوء إلى هذا الأسلوب. تعالى الله علواً كبيراً.

ثم يقول «هذه نماذج أساسية مأخوذة من مجموعة أكبر بكثير من الآيات والتعاليم القرآنية المماثلة لها». إنك لم تفلح في مثالك عن النسخ، وتعتقد مجرد اعتقاد أن هناك ما هو «أكبر بكثير» ولكن مثالك يدل على جهلك بالقرآن جهلاً مركباً، وهذا يكفي للتشطيب على ما في جعبتك. أما عن تحجر القرآن كالتلمود، فإن الصحيح تحجر الفاسرين والفقهاوية. ثم إنك لم تأت بمثال واحد عن تحجر القرآن. وأين وكيف نتعامل مع هذا التحجر؟ كذلك فإنك لم تأت بمثال واحد عن آية ناسخة وآية منسوخة، وأن الآية الناسخة نزلت بعد الآية المنسوخة، أليس في هذا ظلم للقرآن؟!

على كل حال هذا يكفي للتشطيب على ما في جعبتك، فمع السلامة أنت وجهلك الجدلي.

القرآن والحداثة

أما عن كتاب سعيد ناشيد «الحداثة والقرآن» فإن ما قلناه أعلاه يعفينا من الإطالة فهو يقول: «كان الأجدر بنا أن نسميه بالمصحف الرباني، أو الإلهي. إلا أن الواقع يؤكد الاصطلاح نفسه «المصحف العثماني». والصحيح «بالرسم العثماني». أو النسخة العثمانية (أي الطبعة العثمانية ونسخ تعني نشر).

وهذه الكلمة «الواقع يؤكد» لا تثبت شيئاً، ولا تبرهن على شيء. ويريد منا، أو من القارئ أن يقتنع بذلك لأن الكاتب مفلس وليس لديه أي دليل آخر.

أما عن النسخة العثمانية (نسبة إلى عثمان بن عفان) فإنه نشر القرآن أي عمل نسخاً له. أما القرآن نفسه فقد كان مجموعاً في نسخة كاملة أودعها عمر عند ابنته حفصة زوج الرسول. وكان أبو بكر قد جمع ما هو متفرق من القرآن كما كُتب في عهد الرسول وتحت إشرافه، وكان الرسول (ﷺ) يملي ما ينزل عليه من سور القرآن وآياته على «كُتّاب الوحي» لعمل نسخ وتوزيعها على من يقرأ ويكتب من كبار الصحابة ومنهم علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت الذي اشتهر بأنه أحفظ الصحابة. ولكن لأن القرآن منجم لم يكتمل وحيه إلا قبل وفاة الرسول بفترة قصيرة، أو حين وفاة الرسول (ﷺ).

أما عن ترتيب آيات القرآن، فكان جبريل يخبر الرسول بمكان الآية أو السورة من القرآن الكريم. أي إن جبريل هو الذي رتّب القرآن للرسول بأمر من الله سبحانه وتعالى. والحقيقة لا أحد يستطيع ترتيب القرآن كما هو عليه من عهد الرسول وإلى الآن، هكذا أجمع مؤرخو القرآن.

والنسخ يعني نقل الكلام كما هو، حرفاً حرفاً وآية آية من ورقة معينة إلى أخرى بدون أدنى تصرف، أو تغيير. فالنسخ، كما ذكرت، هو النشر. فهل يحق للناشر أن يغير، أو يضيف، أو يحذف شيئاً مما خطه المؤلف؟ بالطبع لا. فما بالك في التعامل مع كتاب الله. ولا أدري في الحقيقة لماذا لم نسمِ دور النشر، دور النسخ. فالنشر يرتبط بمعنى التوزيع. والطبع، أو الطباعة هي النسخ. وقد تناولت هذا الموضوع غير مرة. وكل الفاسرين الأولين والفقهاء يروون ذلك عن نسخ (نشر) القرآن. فما هي مصادر الكاتب بعد أكثر من (14) قرناً من عهد عثمان أو ما هي الوثائق التاريخية التي بيده للتقول على نشر القرآن. أم يريد أن لا ينشر القرآن أصلاً؟

لقد توسعت الدولة الإسلامية في عهد عمر وعثمان وأصبحت إمبراطورية شاسعة وحضارة راقية، وتقدماً علمياً وتطوراً اجتماعياً واحتكاكاً مع الأديان الأخرى فبرزت الحاجة الملحة إلى عمل نسخ كافية لإرسالها إلى الأمصار الإسلامية، خصوصاً وأنه وجد الكثير من الأئمة والخطباء والمحدثين من غير العرب. والذين يحتاج كل واحد منهم إلى نسخة من القرآن. فلو كنتَ مكان عثمان فماذا تفعل؟

وقد اشتكى أحد الصحابة من أن بعض المسلمين الجدد، أو من غير العرب يخطئون في قراءة القرآن فضلاً عن اللحن فيه. واقترح على عثمان طبع نسخ من القرآن. وكان الطبع (النسخ) يدوياً آنذاك كما تعلم، أو لا تعلم. وكان عملاً شاقاً. فاستشار عثمان الصحابة فرأوا أنه لا بد من طبع نسخ من القرآن. فشكل عثمان لجنة يرأسها زيد بن ثابت، كما ذكرت، لأنه من أحفظ القراء للقرآن. ومع ذلك كل من يأتي بشيء من القرآن إلى اللجنة عليه أن يكون معه شاهدان على صحة ما عنده منه.

والذين يثيرون الشبهات يتكلمون وكأن عثمان هو الذي كان يخط القرآن. بينما النسخة العثمانية لا تعني أكثر من أمر من قبل الخليفة لنشر (نسخ) القرآن وإن كنت ترى غير ذلك فقدم وثائقك واذكر مصادرك. أما أن تهرف بما لا تعرف فتلك معضلتك الخاصة ولا شأن لنا بها. أو كما قال الشاعر:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة   أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

ثم إن الكاتب يزج بنفسه في قضايا ومسائل من عالم الغيب، لم تلج (تدخل) بعد في نطاق عالم الشهادة، أو الأشياء الموضوعية الملموسة أو المدركة. مثل الوحي الرباني والصور الوحيانية. والقوة التخييلية والوجدان والقلب.

ويذهب الكاتب بعيداً إلى الفارابي، وابن عربي اللذين عاشا ما قبل عصر العلم والكشوفات الفلكية وعالم الصغائر فلجأ إلى مفاهيم غامضة، ولا أدري ما إذا كان هو نفسه يعلم المقصود بها، فلا أحد يعلم علم اليقين ما هو الوحي.

أما «القوة التخييلية» فإنني أعترف لصاحب هذه الفكرة بأنها ابتكار جديد لتفسير الوحي الإلهي. ولكن هل «القوة التخييلية» خاصة بالرسل والأنبياء؟ وهل هي مرض أم عبقرية؟ ولماذا لا يصاب بها أحد آخر منذ خاتم الرسل والأنبياء إلى الآن؟

بل لماذا لا يصاب بها سعيد ناشيد فيأتينا بكتاب كالقرآن؟ عفواً ربما كتابه إبداع عن «قوة تخييلية» بقوة القنبلة النووية.

أما التأويل فيعني التطبيق، أي ما يؤول إليه القرآن في التطبيق العملي والممارسة. والعمل بما جاء فيه. وللتهرب من ذلك أعطوا التأويل معنى خيالياً تأملياً. وصوفياً لخبطياً.

وأما انطلاق الرسول في وضع القرآن من وعيه وثقافته ومزاجه وشخصيته وقدراته التأويلية، فيعكسه الحديث النبوي. فهذا هو ما تحدث به الرسول. أم أن محمداً (ﷺ) انفرد من بين البشر بازدواجية لغوية وبيانية بينما أنت نفسك تؤكد أن محمداً (ﷺ) بشر كغيره من الناس. إن هذا التناقض يشاركك فيه عبد الكريم شروس ومحمد الشبستري، وجورج طرابيشي وغيرهم في سيل من الابتكارات اللغوية النفاثة ضارباً بعرض الحائط لغة العلم والمنطق وما تؤكده التجربة والاختبار العلمي. والحقيقة إن طروحاتكم من «القوة التخييلية» التي لا ضابط لها ولا قرار. فلماذا لا تشهروا أنفسكم أنبياء هذا العصر؟ فقوتكم التخييلية ساوت إن لم تكن جاوزت خيال الأنبياء. أو ما يسميه البعض «جنون النبوة».

أما عن «المصحف العثماني، أو النسخة العثمانية» فإنكم تجعلون عثمان نفسه مصاباً أيضاً، بالقوة التخييلية. فهو منكم وفيكم. وأقف في طرحي عند هذا الحد خشية أن أتهم بالقوة التخييلية إلى درجة جنون النبوة.

ولكن لعلمكم الخاص، فإن الرسول كان يملي ما ينزل عليه من قرآن أولاً بأول، على كتبة الوحي. وكان الرسول يراجع ما يكتب في حينه. فقد أمره الله منذ أول ما نزل من القرآن بتعلم القراءة والكتابة. وقد توقف الوحي أكثر من سنتين لهذا السبب. إلى جانب حفظه للقرآن عن ظهر قلب. كما حفظه كثرة من المسلمين آنذاك.

ولكن تنزيل القرآن كان منجماً ولم يكتمل إلا قبل وفاة الرسول (ﷺ) بأيام. وهذا التنجيم (التتالي) جعل القرآن موضوعياً أكثر من أي كتاب آخر. وأقصد بذلك أنه سجل موثق لأحداث جارية فعلاً، وهجرة (مسيرة نضالية) وتحولات اجتماعية اقتصادية ونظامية جامعة، ومعارك تاريخية لم ينكر أحد وقوعها. بل وأسماء من شاركوا فيها من الجانبين (المسلمون والمشركون، واليهود)، وأوامر ونواهٍ. وقصص الأنبياء والرسل السابقين لتنقيح، وتصحيح ما ورد عنهم في الكتب والصحف السابقة (الدينية)، والتي تعرضت للتغيير، والتبديل، والتحريف. بل احتوى على كثير من التعاليم الموجهة وتصحيح الكثير من المواقف والآراء الخاطئة حتى من الرسول نفسه {وَلَوْلاَ أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً * إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا

* وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً * سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً} [سورة الإسراء: 73 – 77].

وحتى المبادئ والأصول الشرعية (ما يسمى بالفقه لاحقاً) فقد ارتبطت بمناسبات دوّنها التأريخ بشكل تام. بما في ذلك فتاوى القرآن الكريم، والتوجيه والإرشاد، وذلك بأسلوب لغوي قرآني لا مثيل له سواء لما قبله أو لما بعده.

ويعتبر حتى المستشرقون (أو جلهم) أن القرآن الكريم مأثرة عالمية أدبية مميزة. فما بالك بالنسبة إلى عهد الجاهلية. وعصر البعثة من رجل لم يكن متعلماً، ولا قارئاً ولا كاتباً أو شاعراً حين نزول الوحي.

إن القرآن كتاب ثورة وفتاحة ونصرة. فهل كل ذلك قوة تخييلية للرسول. وأصول النظام الشامل الناظم لحياة المسلمين، بل والإنسانية جمعاء وإلى الآن عبر مئات السنين، بل لما هو مقبل من الزمان. إنه كان دليل ثورة هي الأكثر تقدماً ورقياً في التاريخ نسبياً.

والقرآن، بعد ذلك، كتاب الله الجامع لكل الرسالات السابقة، بل انطوى القرآن على حكمانية (فلسفة واقعية عملية) لا مثيل لها. فأضفت على حياة الإنسان معنى وغاية {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ} [سورة المؤمنون، 115– 116].

كما احتوى القرآن على بصائر نافذة، وتنبوءات يشهد لها ما توصل إليه الإنسان من علم ومعرفة وحياة متطورة نحو الجماعية الإنسانية، أو الأممية الجامعة {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * أَلاَ إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلاَ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ} [سورة فصلت، 53 – 54] و {وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [سورة النمل، 93].

وحتى ما جاءت به الكوبرنيكية والنيوتينية حول حركة الأرض والمجموعة الشمسية، ومبدأ الجريان لكل الأجرام السماوية من مجرات ونجوم وأقمار وكل شيء سابح في هذا الكون، والسبحان هو الجريان كما جاء في القرآن الكريم {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ * لاَ

الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} [سورة يس، 37 – 40]. ويسبحون من السباحة والجريان أو السبحان. بل وحتى فتق الكون بما يسمونه الانفجار الأعظم أي The big Bang {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلاَ يُؤْمِنُونَ} [سورة الأنبياء، 30]. ويؤكد السبحانية (الجريانية) مرة أخرى {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}.

وتوقعات أو احتمالات وجود كائنات عاقلة أخرى غير الإنسان في هذا الكون، أو الأكوان ذات الأبعاد التي لا يمكن حتى تخيلها. وإنما يشار إليها بأرقام فلكية {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ} [سورة الشورى، 29].

وهكذا فحتى أن يلتقي كائن (الإنسان) كائناً عاقلاً آخر في هذا الكون الذي، ربما، ينطوي على سبعة أكوان هي السموات السبع الواردة في الكتب المقدسة. لتصبح حقيقة علمية. ولكن العلم ليس جاهزاً في القرآن. وإنما نتحقق، أو يتم التحقق منه، بجهد الإنسان، وعمله وبحثه وعلى يديه، وكما يقول المعري:

أتحسب أنك جرم صغير   وفيك انطوى العالم الأكبر

بل يدعونا القرآن إلى البحث والنظر في ما حولنا على الأرض المدحوة حيث يقول: {وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ * وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ * فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} [سورة الذاريات، 20 – 23].

وهناك الكثير من الإشارات والتلميحات العلمية لا يسعها هذا البحث. ففي القرآن معان سوف يكشفها الزمن كما يقول ابن عباس. وقد انكشف الكثير منها. لقد توقف العلم يوماً عند الذرة باعتبارها الوحدة الأصغر من المادة وإذا بالقرآن ينبه الإنسان لما هو أكبر من ذلك، وما هو أصغر من ذلك بلا حدود. {وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ وَلاَ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [سورة يونس، 61]. و {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [سورة سبأ، 3].

إن سعيد ناشيد يريد منا أن نصدقه عندما يرى أن القرآن يدل على (3) ظواهر متباينة. ويريد منا أيضاً أن لا نخلط بينها. هكذا، ودون أي دليل علمي سوى آراء آخرين. وهي:

1 – «الوحي الرباني» الذي تمثله الرسول عبر (قوته التخييلية) وشهوده: الفارابي وابن عربي وسبينوزا، والقبانجي، ومحمد الشبستري. دون ذكر أي وثائق تاريخية وكأنهم من الصحابة الموثوق بهم.

2 – القرآن المحمدي: وهو إشارات إلهية صاغها الرسول. (انطلاقاً من وعيه وثقافته ومزاجه وشخصيته وقدراته التأويلية) ودليله: شروس والشبستري – ومن هما وأين مصادرهما التاريخية؟ أم أنهما من معاصري الرسول. وثبت أنهما لا يكذبان عليك وليس علينا.

3 – المصحف العثماني: (وهو ثمرة جهد المسلمين في تحويل القرآن المحمدي... إلى مصاحف متعددة..) وقد (تمت مفهمة هذا الجهد على يد جورج طرابيشي) وهو صاحب سعيد ناشيد وكفى.

واضح أن الكاتب قرأ عن القرآن، ولم يبذل أي جهد في قراءة القرآن نفسه وبتأمل وتفكر. وصادر عقله وعبقريته الفذة. والناس أعداء ما جهلوا.

إن الكاتب يتكلم عن الدين وأهمية «تحريره من مفاهيم الطاعة والولاء والتحريم». إن الإيمان حرية حسب القرآن {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}.

أما الولاء فأمر خاص. والتحريم هو المنع ولا أدري على ماذا تحتج. أما العار فليس من مفردات القرآن وإنما فيه {وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} والتابو هو المحرم. أما (وساوس التعويذات والرقية والتنجيم) فهذه أمور منكرة في القرآن. أما عن (شريعة الأحكام البدوية والبدائية) فقد جاء الإسلام كثورة تقدمية على هذه الأوضاع الجاهلية و (القصاص) في القتلى فقط وإذا لم يعف ولي الدم. (والحدود) ليست عقوبات وإنما هي أحكام (والجزية) ضريبة (والسبي) غير وارد في القرآن..

(والرجم) غير وارد في القرآن أيضاً. و(الجلد) مؤشر عقوبة وليس عقوبة محددة. أما عن الدولة فإنها أداة قمع طبقي. والبديل الإدارة الجماعية للمجتمع كما يطرح الإسلام. و(دولة القانون) القانون يحمي الملكية أولاً وقبل كل شيء. والإسلام يحمي حق العمل أساساً. ويدعو إلى إلغاء

الظلم وإرساء العدالة. (الحداثة والقرآن – ص 28 – 29). إنك تلصق بالقرآن اتهامات لأنك لم تطلع بقدر كاف على القرآن. وإنما اشتريت أو استعرت أفكارك من آخرين.

وأخيراً، أفلا ننظر إلى حداثة القرآن أولاً، ففيه يقول الله تعالى: {طسم * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ * لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ * إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَانِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ * فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ} [سورة الشعراء، 1 – 9]. وأيضاً {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ} [سورة الأنبياء، 2 – 3]. ومحدث: أي جديد في النزول ينزل وقتاً بعد وقت.

الفصل الأول
مفهوم وبيان

- الأمة.
- الملأ.
- الأميون (الجماعيون).
- المدافعة الاجتماعية.
- الشيوعية (Publicity).
- ملك المال (Capital).
- الملكاوية (Parasite Bourgeoisie).
- الإباحية.
- التجميعات.
- الجماعة المستضعفة.
- الانقسام الاجتماعي.
- الجاهلية.

- العمل والعملة.

الفصل الأول
مفهوم وبيان

يجد القارئ في التفاسير القديمة للقرآن الكريم الكثير من المفاهيم والمقولات، أو المصطلحات، المفسرة تفسيراً خاطئاً، أو باطلاً. كما أن بعضها ذو دلالات علمية لم تتكشف معانيها إلا في عصرنا الحالي، عصر العلم والمعرفة والثورة الماعونية (التكنولوجية) الكاسحة. بينما لا تزال تفاسير السلف معتمدة حتى الآن، مع ما فيها من خرافات وأساطير باطلة ومنكرة. ويبدو لي أن ذلك مقصود ومخطط لتغييب القرآن الكريم من حياتنا، وعدم الأخذ بالنظام الإسلامي الجماعي، بديلاً للأنظمة الطبقية القائمة، والمعادية للشعوب والإنسانية.

ولذلك رأيت أن أشرح بعض تلك المفاهيم والكلمات الجامعة بداية حتى لا يلتبس الأمر على القارئ عندما يمر عليها في ثنايا هذا الكتاب.

1 - الأمة

إن الأمة هي الجماعة الكبيرة نسبياً من الناس، والذين يرتبطون بعلاقات معينة. كأن يكونوا سكاناً في دولة ما ذات حدود معينة. أو جماعة من العاملين في قطاع اقتصادي محدد. أو المؤمنين بدين أو عقيدة معينة أو الناطقين بلغة واحدة أو في كل ذلك.

وقد جاء في القرآن الكريم مفهوم أمة وأمم للجماعات الإنسانية التي تقيم في منطقة، أو إقليم جغرافي، ولها كيان، أو نظام عام ذو طبيعة خاصة. كما أطلقه على أهل الدين الواحد.

كما أطلق القرآن على أصناف الطيور والدواب بأنها أمم كالبشر. أي تعيش في جماعات ولها نظام معين ولغة من الإشارات، أو الأصوات الخاصة {وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ} [سورة الأنعام، 38].

وما يهمنا هنا أن النسبة إلى أمة هي «أمّي» أي جماعي. والياء مشددة. أما أمي، أي والدتي، فالياء غير مشددة. وقد جاءت لفظة أمّي كأحد ألقاب الرسول الكريم. إلا أن الفاسرين المشتبه فيهم، والمعادين للجماعية والنظام الجماعي نسبوا كلا اللفظين إلى «أم». وتركوا النسبة إلى الأمة. فلا يكادون يذكرونها أبداً. وهم بذلك قد اغتالوا النظام القرآني بدافع أهوائهم ومصالحهم المادية. وقالوا إن الأمية تعني الجهالة والغفلة (المعجم الوسيط) بينما المقصود بالنبي الأميّ في القرآن الكريم «النبيّ الجماعي».

2 - الملأ

ذكر في القرآن الكريم «الملأ الأعلى» مرتين. ويقصد بهذا المفهوم الملائكة وهي القوى الخيرة في هذا الكون. أما ملائكة كوكب الأرض فهم عباد الرحمن الصالحون. والأولى غيب. ولذلك ليست موضوع علم أو معرفة. وإنما هي موضوع إيمان، والإيمان حرية واقتناع.

وأما الملأ (بدون صفة الأعلى) فيقصد بها الطبقة، أو التجميعة المسيطرة والمتسلطة، التي تملك المال وتتحكم في الرقاب أو الناس. وهي النقيض للملأ الأعلى. وذكر «الملأ» حوالى (30) مرة في القرآن الكريم. ويقصد به الملأ السافل. وكان نتاج انقسام الجماعية المشاعية إلى طبقة مسيطرة وجماعة عاملة مستعبدة ومستضعفة بالنسبة إلى الملأ المستقوي، بينما الحقيقة عكس ذلك. فالملأ هو الضعيف والعاجز والبائر. وهذا التفسير هو الصحيح، حيث لا يستغني الملأ عن الجماعة المستعبدة، بينما الثانية لا تحتاج إلى الملأ، بل إن الحياة أجمل وأفضل بدون ملأ. وقد عبر هيغل عن هذه الحقيقة بجدل السيد والمستعبد. مع التحفظ عن كلمة عبد، فهو الشغيل (الفلاح والعامل والكادح) ويجمعها مفهوم العاملين في القرآن الكريم. وهي التسمية التي لا تشيخ.

3 - الأميون (الجماعيون)

كما ورد في القرآن الكريم مفهوم الأميين، أي الجماعيين، من أمّة كما ذكرنا. وفي أي أمة كانت، بمن في ذلك عند اليهود. حيث يقول تعالى عنهم {وَمِنْهُمْ أُمِيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ} [سورة البقرة، 78]. وليس على العرب فقط، كما يدعي الفاسرون، بل على الجماعة العاملة المستضعفة بمن في ذلك الشغيلة والعمال اليهود. وليخرس رجال الدين المنحرفون والتحريفيون منهم.

4 - المدافعة الاجتماعية

منذ انقسام الجماعة المشاعية إلى جبهتين، طبقة مسيطرة ومتحكمة، وأخرى مضطهدة وخاضعة. بدأت تبرز الصراعات الاجتماعية، وهو ما يسمى في الأدب الماركسي بالصراع الطبقي. وهو صراع بين الملأ المستقوي بملكية الماعون، والجماعة المستضعفة ذات الحاجة إلى ذلك الماعون المغتصب منها عموماً. كما فصلنا ذلك في كتاب «نحو نظرية قرآنية في المعروفية الاجتماعية».

5 - الشيوعية Publicity

يترجم فطاحلة الملكية الطبقية كلمة Communism إلى الشيوعية. بينما هذه مشتقة من commune وتعني الجماعة. وبالتالي فإن مفهوم Communism يعني «الجماعية» أو الأمية. ولكن الملالي، كما يعتبرون الاشتراكية كفراً وإلحاداً، غيبوا مفهوم الجماعية باعتبارها المرحلة العليا من الاشتراكية.

فضلاً عن أن الرسول كان أول من دعا إلى الاشتراكية لفظاً ومعنى. فقال «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار» والماء يمثل الموارد الطبيعية، والكلأ ما تنبت الأرض، والنار لوسائل العمل والإنتاج.

أما الشيوعية (من الشيوع) فهي تعني Publicity والبعض الذي يرى أن الشيوعية تعني غوغاء وفوضى فهي ترجمة لـAnarchism. والفوضى الخلاقة creative تلاعب بمعاني الألفاظ للضحك على ذقون المغفلين من الناس، من قبل جهابذة الاستخبارات وخصوصاً CIA. وشر البلية ما يضحك.

6 - ملك المال capital

تترجم كلمة capital إلى رأس المال. والصحيح أنها تعني ملك المال. وأما المال فترجمة لـFinance بالتقريب. فلا يوجد مرادف تام لمفهوم «المال» باللغة الإنكليزية.

والغرض من كل ذلك هو تغييب معنى الملك والملكية وهما لله تعالى ولعباده جميعاً على أساس المساواة. فالله غني حميد. ولذلك فإن الملك الطبقي، أو الملكية الطبقية حرام بحرام. كما أن تلك الترجمة لـ (capital) يقصد منها أيضاً صرف الناس عن معنى (فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) في القرآن الكريم. فرأس المال يعني مقدار المال وهو شيء مادي ملموس. أما الملك، أو الملكية فهي علاقة بين من يملك ومن لا يملك وسائل العمل والإنتاج. ومن يعمل، ومن يملك حصيلة العمل والإنتاج؟! وإذا علمنا أن معنى وسائل الإنتاج في القرآن هو «الماعون» فإن من يتملك الماعون، و {الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}. إذن، من يتملك الماعون، هم الطبقة المناعية. وهي الغافلة عن الصلاة الحقة. أو منافقة وأكثر {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ} إذا تناسوا هذه الحقيقة القرآنية.

7 - الملكاوية Parasite Bourgeoisie

لقد عربوا كلمة Bourgeoisie إلى البرجوازية. ولكن هذا جعل هذا المفهوم غامضاً لدى عامة الناس. في الوقت الذي تمكن ترجمتها إلى الملاكية. أي من يملك كل ما ينتفع به في العمل والإنتاج. كالأرض والآلات والمعدات والأجهزة الإنتاجية المختلفة، وكل الوحدات الاقتصادية. وهذه هي المواعين أو الماعون. وبالتالي فالبرجوازيون هم التجميعة المناعية لأنهم قد يمنعون الماعون أو حصيلة العمل عن العاملين. ويدفعون أجوراً غير منصفة عادة بل ومجحفة. كما أنهم أحرار في

وقف الإنتاج وتسريح العاملين متى شاؤوا. إذا لم تكن الأرباح مرضية. فهم ينتجون، أو الأحرى يسمحون بالإنتاج، أو لا يسمحون كما يشاؤون وليس حسب حاجات الناس.

ونحن نعلم أن الماعون مال إنتاجي وتملكه حرام بقول القرآن. كما كانت البرجوازية ناشطة وفاعلة حيث لم ينفصل المال كملكية عن المال كوظيفة كما هو الحال الآن، حيث تحولت البرجوازية إلى طواغيت تجني الأرباح دون مشاركة في الإنتاج. وإذا شاركت فإنها تتقاضى رواتب مجزية ومراكز عالية. ولكن أغلبها اكتفى بجني الأرباح على حساب المودعين من أصحاب الودائع كافة. ولهذا فإنها تحولت إلى برجوازية طفيلية وعالة على المجتمع. وبلغة القرآن برجوازية بائرة.

أما في دول «كممالك الخليج» فإنها نشأت طفيلية، أو ملكاوية، من البداية. وبورية تنبلية (وكنتم قوماً بوراً).

8 - الإباحية

إن الإسلام هو دين الإباحية، حسب القاعدة الفقهية التي تنص على أن الأصل في الأشياء الإباحة والحرام استثناء. ولكن كبار رجال الدين ربطوا الإباحة بشيوعية الجنس. أو أن الإباحية تمثل أعلى أشكال الفساد. كما أنهم، عن طريق الفتاوى، يحللون ويحرمون ما يشاؤون حسب أهوائهم ومصالحهم المادية. بل ولتضليل الناس. وإبعادهم عن رسالة الله في القرآن الكريم. وجوهرها الأمية والربية.

إن الإباحة لوسائل الإنتاج رحمة للناس. فعندما تتحقق سيختفي الفقر والجوع والمرض. ويسود التراحم بين بني الإنسان بدلاً من القتل والدمار وخنق الأنفاس. إن معالجة هذه الأوضاع في الحكمة الصينية: لا تعطي الفقير سمكاً وإنما علمه كيف يصطاد السمك.

9 - التجميعات

لا يزال تعريف لينين للطبقات هو الشائع، وخصوصاً بين المثقفين الماركسيين أو الشيوعيين. ومنطوقه: «إن الطبقات هي تسمية لفئات كبيرة من الناس، تختلف بالمكان الذي تحتله

تاريخياً، في نظام معين للإنتاج الاجتماعي. وبعلاقاتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرق الحصول على حصصها من الثروة الاجتماعية، وبمقدار هذه الحصص. والطبقات هي فئات من الناس يستولي بعضها على عمل البعض الآخر. وذلك لاختلاف المكان الذي تحتله في قطاع معين من الاقتصاد الاجتماعي».

وهكذا، فأي مجتمع يقوم على ملكية أدوات الإنتاج ووسائله لا بد وأن ينقسم إلى طبقات، وأي نظرية تتجاهل الواقع لا بد وأن تكون غير علمية. فالعلمي هو ما يعكس الواقع الاقتصادي – الاجتماعي بصورة سليمة وصحيحة قدر الإمكان. والطبقات حقيقة قائمة في كل المجتمعات التي تقوم على ملكية الماعون. وتتبنى النظام الاقتصادي الحر حسب زعمهم.

وهنا نلاحظ أنه يوجد فرق كبير جداً بين طبقة محدودة نسبياً، وجمهرة غفيرة من العاملين. ومع ذلك نسمي هذه وتلك طبقة. فنطلق على من يسمى بالبرجوازية طبقة، والعمال والشغيلة طبقة مقابلة. بينما لا مقارنة بينهما من حيث العدد. ولهذا سأطلق على من يسمى بالبرجوازية، ملاكي الماعون «تجميعة» أو شرذمة، أو رهطاً. وهي فئات ليست بعيدة عن منطق القرآن. ولا تخرج كثيراً عن حدود الفئات. كما يقول الله تعالى {إِنَّ هَؤُلاَءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ} [سورة الشعراء، 54] أو {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ} [سورة النمل، 48].

كما أرى أن مفهوم «تجميعة» أنسب من مفهوم طبقة. وذلك بالإشارة إلى ملاكي الماعون. كما أنني سأشير إلى ما يسمى الطبقة العاملة، بالجماعة العاملة. باعتبار أنها كبيرة العدد بالنسبة إلى التجميعة. ويد الله مع الجماعة لا مع التجميعة. كذلك سأشير إلى «البروليتاريا» بـ«الجاهدين» من قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ} [سورة التوبة، 79]. والإشارة إلى العمال عموماً بالعاملين، وهذا تعبير قرآني ذكر (8) مرات في القرآن الكريم.

كما أنه استناداً إلى تحول البرجوازية (الملاكية) إلى فئة طفيلية، كما مرّ بنا فإنني سأسميها «الملكاوية» تصغيراً لها.

وبالمثل قد أستخدم مفهوم الجمعوية، إشارة إلى طبيعة التجميعة في عصرنا هذا. كذلك مفهوم الشركاوية، وهم الذين يشاركون الناس في الدخل القومي، ولا يشتركون في العمل والإنتاج. بل قد يستحوذون على النصيب الأكبر من الثروة الوطنية بينما يمتهنون البطالة وتخمة المال

والطعام، وكفر النعمة {إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوىً لَهُمْ} [سورة محمد، 12]. وهذا يقودنا إلى مفهوم مشرك ومشترك. وكذلك، الفرق بين شركة (أي مشركين واشتراكة أي مشتركين في العمل حقاً وفعلاً).

والمهم هو الانقسام الاجتماعي بين معسكر الملكاوية من جهة، ومعسكر العاملين على الإنتاج وصنع الحياة من جهة أخرى.

نستنتج من ذلك أن تعريف لينين قد تقادم بعض الشيء نتيجة التحولات في طبيعة التكوينات الاجتماعية. فقد اندثرت البروليتاريا في الدول المتقدمة صناعياً التي عاصرها ماركس وإنجلز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

10 - الجماعة المستضعفة

وهي تشمل جميع الشغيلة والعاملين وكل الفقراء الكادحين والمحرومين وما يسمى بالعبيد والأقنان والمأجورين في المراحل الجمعوية (سيادية، إقطاعية، ملكمالية). والجماعة المستضعفة ليست ضعيفة، وإنما هي كذلك لأنها مسلوبة الماعون، في مقابل الملأ المستقوي بملكية هذا الماعون، وكل عناصر الإنتاج.

11 - الانقسام الاجتماعي

يقسم القرآن الكريم تطور المجتمعات البشرية إلى طورين أساسيين. طور الجماعات البدائية الموحدة، التي كان نظامها المشاعية البدائية من حيث العمل الجماعي (وأغلبه الجمع والالتقاط) والاستهلاك الجماعي في المرحلة الأولى لظهور الإنسان. وقد ظهر هذا النمط نتيجة لحياة الطبيعة القاسية التي واجهها الإنسان الأول وهو مجرد من الوسائل الكفيلة بتلبية حاجاته وتوفير الأمن والاستقرار. ثم ظهرت في أواخر العهد البدائي امتيازات ذات طابع شخصي تجعل البعض من ذوي المهارات والفطنة يوجهون العمل أو يخططون له. وفي المقابل يتمتعون، إلى حد ما، بالأولية عند تقسيم المتاع كما يبدو لي. ولا يعتبر ذلك انقساماً جمعوياً، وإن كان قد مهد لهذا الانقسام.

ومع ظهور بعض أدوات العمل والسعي بدأت تظهر الانقسامات الاجتماعية بظهور فئة مسيطرة إلى حد ما. وبدأ التمايز الاجتماعي الذي تطور تدريجاً إلى أسياد فيما بعد، يتملكون أدوات العمل. وموضوع العمل ومواده. وأهمها الأرض، باعتبار أن الزراعة هي أول اكتشاف مهم للإنسان في بداية تحضره واستقراره قروياً. وهذه هي المرحلة الثانية للمشاعية التي نقلت البشرية إلى العهد السيادي درجة درجة. ولما كان الشغيل نفسه هو القوة المنتجة الأساسية، فقد خضع هو نفسه للاسترقاق والتملك. ثم للتسخير والإكراه الشخصي (إقطاعية وقنانة). ثم تحول إلى قوة منتجة مأجورة (ملكمالية).

وتتجه السننية التاريخية نحو الأمية الإنسانية. أو الجماعية التقدمية لكي تتوحد الجماعات العاملة وتتلاشى، ثم تغيب القوى المسيطرة، التي تتملك الإنسان، أو نتاج عمله وجهده. وتزهق فيه نفخة الروح من رب العالمين (انظر للكاتب، في المعروفية الاجتماعية).

ولكن هذا لا يعني أن الحقب التاريخية، والأطوار الاجتماعية منفصلة بعضها عن بعض. وإنما هي متداخلة. فحتى الآن، نجد حتى في الدول المتقدمة صناعياً بقايا من عهد الإقطاع. بل ومن العبودية الطبقية. وتسخير جماعات عاملة لخدمة التنابلة الجمعوية. كما نشهد في حضارة ملك المال ظاهرة الرق الجنسي لشرائح من فقراء النساء، والانحياز ضد المرأة عموماً واستخدامها مادة للدعاية والإعلان، وتشغيل الأطفال بأجور زهيدة.

وهكذا نرى أن مفاهيم ومصطحات القرآن الكريم مفتوحة على الزمن، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وبالتالي فإنها مفتاح الماضي، ومرآة الحاضر، وصورة المستقبل. فمفاهيمه ومقولاته، ومبادئه وقيمه لا تتقادم فالعدالة والمساواة والحرية، وكذلك الخير والحق والجمال مبادئ وقيم أبدية وهي أمل البشرية المعذبة إلى يوم الوقت المعلوم بانتصار جبهة العمل، وقبر الملكية الطبقية إلى الأبد.

كما أن القرآن سجل لثورة وتحولات اقتصادية – اجتماعية شاملة استمرت 23 سنة، وقيام نظام جماعي متحرر من الطبقية وإدارة جماعية بدلاً من الدولة الملكمالية.

12 - الجاهلية

لقد نزل القرآن الكريم في عصر جاهلي. والجاهلية في الحقيقة هي شكل النظام السائد باعتباره نظاماً عشائرياً رقياً في الحاضرات القروية، كمكة والطائف والمدينة وغيرها. وقبلياً خارج تلك القرى. ويقوم النظام القبلي على أساس الزعامة لأكبر القبائل. ويمثلها رئيس القبيلة وبطانته. والبقية أتباع من فقراء ومملوكين (رقيق) ومعدمين يحيون في شظف من العيش. والجاهلية ليس من جهالة وجاهل. فهذه الأخيرة هي الجهل بالقراءة والكتابة. فالجاهلي غير الجاهل. والأول من ينسب إلى الجاهلية كعلاقات ونظام، أما الجاهل فهو اللاأبجدي.

وهكذا، فعن الجاهلية، يقول الله تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [سورة المائدة، 50]. كما يقول تعالى: {إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا} [سورة الفتح، 26].

والحمية هي الأنفة (التكبر) والغرور. وهو الشعور بالعظمة الكاذبة. بينما أنزل الطمأنينة على قلوب المسلمين وعلى رسوله، وأمرهم بالتقوى وهي القيام بالواجب من العمل الصالح، وذكر الله. وكانوا جديرين بها وأهلاً لها. والله عليم علماً مطلقاً. ولا شيء يغيب عن علمه مهما صغر أو كبر.

ونستنتج من ذلك أن الجاهلية حكم ونظام قائم على الظلم، أي إنكار حقوق الله للناس. والتفرقة الجمعوية (الطبقية). وتمثل ذلك في السحت والربا والطغوى. ونصرة القريب والحليف حتى ولو كان ظالماً.

لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهاناً. والجاهلية، بعد ذلك، هي الجهل بالله وبالدين الحق. كما أن الجاهلية كنظام طبقي (جمعوي) قائم حتى الآن، وخصوصاً في الدول الإسلامية التي تأخذ بالحكم الوراثي. وتغييب رسالة الله في القرآن الكريم.

وأخيراً، نذكر أن الجاهلي والجاهليين والجاهلية غير الجاهل والجاهلين والجهالة. والله من وراء القصد.

13 - العمل والعملة

إن القرآن الكريم لم يقر ولم يعترف بالملكية الطبقية التي تسمى الملكية الخاصة، والتي تعني بالمفهوم الماركسي ملكية وسائل ووسائط العمل والإنتاج. والحقيقة إن كلمة، أو لفظ ملكية لم يرد في القرآن إطلاقاً. وإنما وردت كلمة أو لفظ الملك. وينسب الملك دائماً إلى الله تعالى حصراً وحسماً. مثل قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [سورة الملك، 1].

وقد تناولنا هذا الموضوع في كتابنا (نحو نظرية قرآنية في المعروفية الاجتماعية) ولا داعي للتكرار. والحقيقة أن الله هو الملك كما جاء في القرآن الكريم {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [سورة الحشر، 22- 23].

والحقيقة الدامغة الأخرى هي قاعدة: العطاء قدر العمل. وأن يعطى كل ذي حق حقه. والحق يكتسب ببذل الجهد والعمل المنتج والمجدي. ولذلك ينبغي، بل يجب أن نسمي ما يحصل عليه الإنسان بعمل يده وذهنه «الحقية». وبالتالي نستنتج ببساطة أن العمل هو مصدر القيمة البضاعية، أي قيمة السلع والخدمات النافعة المنتجة بالعمل الصالح.

والعملة مشتقة من العمل، بل تمثل وحدة واحدة من العمل المنتج، حسب مستوى معين من الإنتاجية (الإحسانية). أي متوسط الإنتاجية في الاقتصاد القومي ككل. ونحن نعلم وندرك، بل ونرى أن كل شيء نافع هو نتاج العمل والسعي بما في ذلك وسائط ووسائل العمل والإنتاج، من آلات ومعدات وأبنية ومنشآت والجهاز الإنتاجي كله؛ بل كل أنواع الوحدات الاقتصادية وأشكالها، سواء في المنزل وتوابعه أو ملحقة به، أو خارج المنزل، وإن كانت الوحدات الاقتصادية في الأعم الأغلب تتركز في مجمعات إنتاج خارج السكن والإقامة، بل إن المنازل تتحول تدريجاً إلى مجمعات سكنية على نطاق واسع ومتسع، فنحن نعيش عصر تركز الإنتاج وتوسعه، لكي تستوعب التقانة (التكنولوجيا)، الحديثة والمعاصرة.

إن العمل هو الذي يكسب أشياء الطبيعة قيمة ومنفعة وربما مفهوم منفعة أفضل من قيمة، فلا قيمة إلا لما هو نافع ومفيد، وقد تفتقت قريحة ابن خلدون حينما أسمى ما ينتج، أي المنتجات، المفادات، والمفرد مفادة. والقرآن الكريم قد أسماها «الصالحات»، أو الخيرات أو الطيبات، وتمكن إضافة النافعات، والمفرد النافعة أو الصالحة مفرد الصالحات.

وعلى ذلك الأساس فإن الملكية هي الحقية ومصدرها العمل فقط لا غير. وكذلك من الأفضل إطلاق مفهوم المنفعة، ونظرية المنفعة، بدلاً من القيمة ونظرية القيمة، لأن القيمة، والجمع «قيم» ترتبط بالمثل والقيم العليا، والمبادئ السامية في المعروفيات الاجتماعية والحكمانية (الفلسفية). وقد ورد في القرآن الكريم: {وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ} [سورة الحج، 27– 28].

كذلك، فإن مفهوم العملة مشتق من «عمل» ما. فالعملة ترتبط بالعمل، لأن العملة عبارة عن وحدة من وحدات العمل. والعملات وحدات عمل، وإنه لأمر رائع لو جعلنا العمل وإنتاجية العمل غطاء للعملة (غطاء للورق)، وجعلنا ما يسمى بالنقود (الورق) بطاقات، كل منها مثلاً يمثل ساعة عمل بإنتاجية محددة. مثلاً بمتوسط الإنتاجية في الاقتصاد القومي ككل. وبالتالي يدفع للعامل والموظف والشغيل بطاقات بعدد ساعات العمل، آخذين في الاعتبار إنتاجيته مقارنة بمتوسط الإنتاجية في الاقتصاد القومي. فتزداد بطاقاته إذا كانت إنتاجيته أعلى من ذلك والعكس في حالة انخفاض إنتاجيته. كذلك تزداد بطاقاته أو يمنح بطاقات بعدد ساعات العمل، أو أي ساعات إضافية.

ويتفق ذلك مع شرع القرآن حيث يتحقق مبدأ {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى * وأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى} [سورة النجم: 39 – 40]. كما يتفق مع المبدأ القرآني {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عمَّا يَعْمَلُونَ} [سورة الأنعام، 132]. وأيضاً {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ} [سورة الأحقاف، 19].

ويتفق المبدأ الذي طرحه لينين مع المبادئ السابقة وهو «من لا يعمل، لا يأكل» لأن العاطل لن يحصل على بطاقات العمل، وبشرط أن يكون رافضاً لعمل أو مهنة تتناسب مع مؤهله وقدرته على مزاولة ذلك العمل. وهذا يعني أن العمل واجب على كل قادر عليه. كما للإدارة الجماعية السائدة واجب توفير فرص عمل لكل فرد يبحث عنه ويؤديه بكفاءة وإنتاجية مقبولة كما ذكرنا أعلاه، خصوصاً في المرحلة الأولى من الجماعية الإنسانية، ألا وهي العدالية كمرحلة تسبق الجماعية الحقة.

أما شعار عمر بن الخطاب «الرجل وبلاؤه والرجل وحاجته» أو شعار ماركس «من كل حسب طاقته ولكل قدر حاجته» فإنني أرى أن عمر وماركس كليهما طوباويان، أقله في المستقبل

المنظور. أو على الأكثر في النظر إلى هذا المبدأ على أنه غاية قصوى نتمنى أن نقترب منها.

والحقيقة أنه لا يمكن تحقيق المبادئ العليا بشكل تام عملياً. ولا حتى توحيد رؤية الجميع لكل المبادئ والقيم السامية. ولكن لا شك أن سيادة مبدأ التراحم بين البشر والأفراد يجعلنا قاب قوسين أو أدنى منها ويكفي توخيها في العمل والممارسة.

والعملة (أي وحدة العمل والإنتاج) تحقق العدالة وثبات الأسعار. فمثلاً ببطاقة ساعة واحدة نستطيع أن نحصل على وحدتين من سلعة كلف إنتاجها نصف ساعة عمل. ووحدة واحدة كلف إنتاجها ساعة عمل وهكذا. وإذا استمرت هذه العلاقة فإنها تؤدي إلى ثبات الأسعار كما أن هذه العملة ستكون بمثابة ميزان للعدالة والإنصاف، بلا ظالم أو مظلوم؛ بل إنها ستكون اليد الخفية للمساواة والتراحم والتعاون بين بني البشر، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا بانهيار الملكمالية.

ورق أم نقود؟

وأمر آخر يتعلق بتسمية النقود، فقد شاع هذا الاسم على تسمية القرآن وهي «الورق» وهذه التسمية أدق وأفضل – يقول تعالى: {وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلاَ يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا} [سورة الكهف، 19].

إن النقود من النقد، والنقد من مفاهيم الأدب حيث نقول «النقد الأدبي» و«نقد النقد النقدي» عنوان فرعي لكتاب من تأليف ماركس وإنجلز. والنقد والنقود من الانتقاد والناقد أيضاً من النقد، ولا أدري ما إذا كانت «النقود» اشتقاق سليم أم لا، ولكنني أعلم أن التآمر على القرآن ظاهرة بارزة للأقلام المرتشية، أو المبرقعة التي تقذف بألفاظ وكلمات مضادة لمعانيها في القرآن الكريم. أو بديلة لمصطلحات القرآن ومقاصده بحيث تتحول ألفاظ القرآن وكلماته إلى شيء غريب على الأسماع. بينما كانت في زمن البعثة هي الدارجة والملائمة، والتي تتقبلها الأسماع بمجرد ذكرها، ولو تلفظوا بلفظ «النقود» لما فهمه الناس وما يقصد.

والحقيقة نجح المتآمرون في تحويل كلمات القرآن إلى كلمات غريبة على الأسماع، لأنها لم تعد كلمات دارجة كما ينبغي، خصوصاً الكلمات والمفاهيم الجامعة، فعند ما يسمع الشخص {فَابْعَثُوا

أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ}... لا يدري ما المقصود. بالورق. بينما هي قطع من الورق المسمى نقوداً الآن.. وكانت في الحقيقة، فضية وعليها ختم يشير إلى زمن ولى وانقضى.

أما ما نسميه ورقاً حالياً فهو القراطيس جمع قرطاس، أو الرق، وكانت هذه المسميات هي الدارجة، ولذلك قال تعالى: {تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا} [سورة الأنعام، 91]. و {فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ} [سورة الطور، 3]. ويسمى الرق، أو ما يسمى ورق «اللوح» {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ}.

وهكذا أصبح كثير من كلمات القرآن الكريم تسمع ولا تفهم. ولاحظ أن الله قال {فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ} وهو هذا القرآن الذي بين أيدينا والمنسوخ في ألواح. أي على ورق بالمعنى الخاطئ. ولم يقل (في اللوح المحفوظ) لأن هذا يعني أنه يوجد شيء اسمه (اللوح المحفوظ) وهذا غير صحيح إطلاقاً. وإن وضعوا له سماء خاصة من السموات السبع، والله من وراء القصد.

الفصل الثاني
الإنتاج البضاعي في الملكمالية

- مقدمة.
- العمل والإنتاج.
- العمل المجرد والبضاعة.
- العمل والقيمة.
- الظلم الطبقي.
- الورق والنقود.
- وظائف الورق.

الفصل الثاني
الإنتاج البضاعي في الملكمالية

مقدمة

لقد عاش الإنسان قروناً عديدة في جماعات بدائية جداً. وشكلت كل جماعة منها وحدة بشرية تسعى وتجمع قوتها من الطبيعة. ووجدت مأوى لها في الغابات، وفي الأقاليم الدافئة. كما وجدت في العصا والحجر أدوات عمل جنيني.

وبعد أن تطور أسلوب حياته نوعاً ما، واكتشف الزراعة، هبط شيئاً فشيئاً إلى السهول وضفاف الأنهار، ومارس العمل بمعناه الاقتصادي لأول مرة، ثم اهتدى إلى استئناس الماشية وتربيتها، وإلى جانب استخدام النار والحفرة كطريقة لصيد الحيوانات، أو تجنب شرها، ظهر من أدوات العمل المحراث والآنية والبلطة الحجرية، فارتفعت إنتاجية العمل نسبياً عن مستوى الكفاف وحياة البقاء. وازداد الناتج من القوت اليومي للشغيل والكادح. وبانت ملامح تقسيم العمل ما بين زراعة، وتربية الماشية والدواجن والحرفة. وأدى هذا بدوره إلى المبادلة العينية للمنتجات والصالحات (المقايضة). واكتملت عناصر العملية الإنتاجية مادة، ووسيلة، وعملاً منتجاً، وشيئاً من الفائض عن مستوى القوت اليومي استأثر به المستقوون، وتملكوا به المستضعفين.

وبدأت مسيرة البشرية في التطور والتقدم والرقي. ولكن ترافق ذلك، مع ظهور الفساد وسفك الدماء، والظلم والطغيان، بما كسبت أيدي الناس.

وهنا تمكن الإشارة إلى «تشكيلتين كبيرتين التشكيلة الأولى، وهي تضم كل التشكيلات الطبقية المتناقضة من رق وإقطاع ورأسمالية... (وأخرى) تضم تشكيلة المشاعة البدائية» (ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، ص 47). كما تضم المجموعة الثانية التشكيلة الجماعية المأمولة.

وكل أسلوب إنتاج جديد يولد من رحم أسلوب إنتاج سابق، فالنظام الملكمالي الذي نعيشه الآن ناتج من تطور القوى المنتجة في الزراعة، وتربية الماشية والحرفة في العهد الإقطاعي، غير أن النظام الإقطاعي أخذ يعرقل تطورها إلى مدى أبعد. فاصطدمت قوى الإنتاج بعلاقات الإنتاج الإقطاعية المتفسخة والضيقة، ما أدى إلى انبثاق علاقات الإنتاج الملكمالية من أحشاء النظام الإقطاعي، حيث كان الإنتاج يقوم على العمل الفردي، واشتدت المنافسة بين الحرفيين، وانقسموا إلى فقراء وأغنياء، وظهر من يجمع الفلاحين والحرفيين ممن حلّ بهم الإفلاس، لكي يعملوا عنده مأجورين. وهذا هو جوهر علاقات الإنتاج الملكمالية. كما أن التجار الذين كانوا يعملون وسطاء في تبادل البضائع، أخذوا يشترونها من صغار المنتجين ويزودونهم المواد الأولية ويمنحونهم القروض المالية. ثم جعلوهم يعملون في مكان، أو معمل واحد، بالأجرة.

وهكذا وقع صغار منتجي السلع في قبضة التجار اقتصادياً. كذلك تحول الاقتصاد تدريجاً إلى اقتصاد نقدي أدى ذلك إلى مطالبة الإقطاعيين بدفع الريع نقداً، وبمرور الوقت تحول بعض الفلاحين إلى ملاكين صغار، ومُنِيَتْ الأغلبية بالخسران والإفلاس.

وقد حفل العهد الإقطاعي بالصراعات والانتفاضات الفلاحية ضد الإقطاع. حيث ترأست الملاكية (البرجوازية) تلك الانتفاضات والحركات الثورية، الدموية منها والسلمية، ضد الإقطاعيين، لكي تستولي على السلطة السياسية، وتصبح هي الطبقة المسيطرة، والشريحة السائدة، والحاكمة المتحكمة، وإلى اليوم والسبب أن المستضعفين والبروليتاريا لا يناضلون لحسابهم الخاص، وإنما لحساب الزعامات من الملاكية الصغيرة، والمثقفين الانتهازيين، بل والزعامات الأرستقراطية كما هو الحال في الممالك الخليجية الآن. وما أدراك ما الممالك الخليجية.

العمل والإنتاج

العمل هو بذل الجهد البدني والذهني للتأثير في مواد الطبيعة لتحقيق هدف معين ومفيد. والإنتاج هو خلق المنفعة التي لا وجود لها أصلاً، أو إضافة المنفعة إلى سلعة تحتوي على قدر معين منها، فالعمل والإنتاج نشاط إنساني يقوم به الناس بتحويل أشياء الطبيعة الخارجية، بواسطة أدوات الإنتاج والخبرات الإنتاجية، مكيفين موضوعات العمل بما يتلاءم مع حاجاتهم ومتطلبات حياتهم. والمنفعة هي كل ما يشبع حاجة من حاجات الإنسان، سواء المادية منها، أو الروحانية.

والعمل هو الشرط الرئيسي لبقاء الإنسان وتطوره، وأساس حياة المجتمع الإنساني. فالإنسان إذ يؤثر في الطبيعة، فإنه يغير الطبيعة كما يغير نفسه أيضاً. والميزة الجوهرية للإنسان هي صنع وسائل العمل والإنتاج وأدواته للإنتاج.

العمل المجرد والبضاعة

لا بد من عامل مشترك بين البضائع المختلفة لكن تمكن مقارنة بعضها ببعض بواسطة الورق (النقود). هذا العامل المشترك هو العمل المجرد، وقيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المنفق على إنتاج، أو صنع، هذه السلعة. وتقاس كمية العمل بالوقت اللازم لإنتاج تلك السلعة، أي وقت العمل ومستوى الإنتاجية، أو الإحسانية بمنطق القرآن الكريم.

ولكن، قد يقال إن المنتجين قد لا ينفقون المقدار نفسه من العمل في إنتاج سلعة معينة، إلا أن المقصود بكمية العمل هو العمل الضروري اجتماعياً، أي الذي يتحقق في أغلب المؤسسات الإنتاجية، حسب درجة وسطية من مقدار العمل وإنتاجيته، أو شدته، ويعتمد ذلك على مستوى التكنيك، ودرجة مهارة الشغيلة والعاملين. والعمل المجرد هو بذل جهد إنساني بشكل عام، بغض النظر عن الشكل الحسي الذي يتبدى به هذا العمل، سواء كان نجارة أو حدادة، أو زراعة، المهم أنه عمل إنساني بصورة عامة (إنفاق طاقة العضلات والأعصاب والدماغ)، وجزء من العمل الاجتماعي ككل.

والعمل الإنساني لا يأخذ شكل عمل مجرد، تاريخياً، إلا في الاقتصاد البضاعي، حيث يتبدى من خلال تبادل بعض السلع (البضائع) لقاء بضائع أخرى. وفي عملية التبادل ترجع مختلف

أنواع العمل الاجتماعي – الاقتصادي إلى العمل المجرد دون توصيف. ويظهر تحت شكل العمل المجرد، من حيث الجوهر، الطابع الاجتماعي لأعمال منتجي السلع المختلفة.

والإنتاج البضاعي هو إنتاج منتجات غير معدة للاستهلاك الشخصي، أو الذاتي، بل للبياعة، أو المبادلة في السوق وقد نشأ الإنتاج البضاعي مع تفسخ النظام المشاعي البدائي في الأزمنة الموغلة في القدم، منذ أن ظهر أول تقسيم للعمل ما بين الزراعة وتربية الماشية، ولأجل تلبية حاجات الناس، سواء من المنتجات الزراعية أو منتجات الألبان، كان لا بد من المبادلة، التي تطورت في عهد الرق والإقطاع، إلا أن الاقتصاد الطبيعي كان هو السائد طوال تلك العهود، حيث «تنتج فيه منتجات العمل لا للتبادل بل لتلبية الحاجات الاقتصادية الداخلية، وبصورة رئيسية حاجات المنتجين الشخصية... وبالرغم من ذلك فقد ظل الاقتصاد البضاعي يتسع أيضاً، على أساس تقسيم العمل المتنامي ومع التطور اللاحق في القوى المنتجة، في ظروف الرأسمالية (الملكمالية)، أصبح الاقتصاد البضاعي هو المسيطر. أما الاقتصاد الفلاحي في البلدان المتأخرة فما زال حتى الآن ذا طابع شبه طبيعي» (موجز القاموس الاقتصادي – دار الجماهير). إلا أن أرباب الأعمال يشترون بعضهم من بعض الخامات والمعدات وغيرها من البضائع، وهكذا تأخذ العلاقات بينهم الطابع البضاعي أيضاً.

وفي أيامنا هذه نجد علاقات الإنتاج تنعكس في العلاقات البضاعية في مجرى الإنتاج، وخصوصاً العلاقة بين الملكاوية من جهة والجماعة العاملة من جهة أخرى، فلكي يتمكن العامل من كسب قوته ومقومات وجوده وأسرته يجب عليه أن يبيع قوة عمله، أو جهده، كبضاعة في سوق العمل، فرب العمل يدفع أجرة للعامل، وهذا، بدوره، يشتري بهذه الأجرة البضائع التي يحتاج إليها. وهكذا فالعلاقة بين العامل ورب العمل لا تبرز صراحة ومباشرة، وإنما من خلال البضاعة، وتكتسب شكل العلاقات البضاعية، وبالتالي تتجلى العلاقات بين الناس وكأنها علاقات بين الأشياء أي بين البضائع.

وهكذا ينقسم الإنتاج البضاعي إلى ثلاثة أنواع: الإنتاج البضاعي البسيط، وفيه تنتج البضائع من قبل حرفيين وفلاحين، كمنتجين صغار يعملون لحسابهم الخاص ويوجد هذا النوع في ظل أساليب إنتاج مختلفة، من المراحل المتأخرة للمشاعية البدائية إلى عهد الرق والقنانة، واستمر

إلى حد ما إلى يومنا هذا في ظل أسلوب الإنتاج الملكمالي. وإن كان دوره هامشياً، والنوع الثاني هو الإنتاج البضاعي الجماعي في المرحلة الأولى للجماعية التقدمية.

أما الإنتاج البضاعي الملكمالي فقد انبثق من أحشاء النظام الإقطاعي حيث توطد التقسيم الاجتماعي للعمل بين الزراعة والحرفة، وبين الريف والمدينة.

وتعززت العلاقات السوقية والمبادلة باستخدام الورق (النقود). وكان ذلك إيذاناً بتفسخ النظام الاقتصادي الإقطاعي. والتحول إلى النظام الملكمالي في الدول المتقدمة صناعياً. أما في الدول المتأخرة أو المستضعفة فلا تزال العلاقات الإقطاعية متجذرة في الريف. كما أن اقتصادياتها منقسمة إلى قطاع حديث مرتبط بالدول المستقوية وقائم على استخراج المواد الأولية إلى جانب قطاع صناعي محدود لتلبية الطلب المحلي على البضائع سهلة التصنيع، أو نصف المصنعة. وفي الغالب يعتمد القطاع الصناعي المحدود على التكنولوجيا المستوردة. وعموماً فإن الدول المتقدمة اقتصادياً في الغرب الملكمالي تقف بشدة ضد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستضعفة بل وتعمل على تنمية التخلف وتعزيز التبعية بالدول الإمبريالية الطاغية. وإن قامت بعض الدول في العالم الثالث بفك ارتباطها التبعي، وانتهاج سياسة وطنية بناءة.

أما دول الخليج العربية فمن إمارات محمية، إلى محميات أكثر وأكثر بل تطورت إلى دول تقوم بأدوار إمبريالية بالوكالة، كالهجمة المسعورة على اليمن والغزو السعودي للبحرين قبل ذلك، فضلاً عن تدخلها في العراق وسوريا وليبيا وغيرها من الدول العربية والإسلامية، إلى جانب القوى الإرهابية المتخلفة والمرتبطة بالاستخبارات الدولية.

العمل والقيمة

إن البضاعة في النظام الملكمالي هي منتوج العمل المعد للتبادل أي ليس للاستهلاك المباشر، وإنما لأجل البياعة. وإذا كانت المبادلة قد وجدت قبل الملكمالية بزمن بعيد، إلا أنها كانت عينية. فضلاً عن كونها محدودة، ولا تشمل إلا قسماً ضئيلاً من الإنتاج.

كما أن البضاعة لا بد وأن تلبي حاجة من حاجات الناس. أي أن تكون نافعة (لها قيمة استعمالية، أو استهلاكية)، فهي من الخيرات المادية. وتعكس علاقة الإنسان بالشيء المنتج. إلا أن

المنفعة قد تكون سلبية أي ضارة كالتبغ مثلاً، أو المخدرات.

ولكن البضاعة كقيمة تبادلية إنما تمثل العمل المتجسد فيها. فهذا العمل هو الذي يشكل قيمة المنتج أياً كان. فلقاء مبلغ معين من الورق (النقود) يمكن شراء حذاء واحد، أو ثلاثة كيلوغرامات من اللحم، أو قلمين. وهذا يدل على أن ثمة شيئاً عاماً يجمع بين هذه البضائع. إنها منتوجات العمل البشري، وهذا ما يجعلها قابلة للمقارنة والقياس.

فالقيمة، كما يعرفها ماركس، هي العمل الضروري اجتماعياً، المنفق على إنتاج البضاعة، والمتجسد في هذه البضاعة.

ولا يقف الأمر عند حد تحويل جميع المنتجات تقريباً إلى بضائع وإنما يصح ذلك على جهد العمل الإنساني نفسه، حيث أصبح سلعة تباع وتشترى. ولها قيمة استهلاكية وأخرى تبادلية؛ فالقيمة الاستهلاكية (الاستعمالية) هي الجهد المبذول في شكل معين هادف هو الذي يسمى بالعمل الحسي. وكل عمل لا بد وأن يكون له شكل استعمالي محدد. وهو الذي ينتج قيماً استهلاكية لا حصر لها، كالسرير والآلة الحاسبة والسيارة... إلخ والتي تلبي الحاجات والمتطلبات الاجتماعية المتزايدة واللامحدودة. والعمل الحسي هو الذي يخلق الأشياء المرغوب فيها أو النافعة، وهو مقولة تاريخية لا تتوقف على نوع الأسلوب الاجتماعي للإنتاج. سواء كان جماعياً أو طبقياً. إلا أن سلعة قوة العمل، كأي سلعة أخرى، لها قيمة تبادلية، إضافة إلى قيمتها الحسية أو الاستعمالية. فالأنواع المختلفة من العمل الحسي (المجسد) تشترك جميعها في خاصية جوهرية وهي أنها جهد إنساني، أو طاقة يبذلها الإنسان أثناء قيامه بالعمل والإنتاج. وسواء كان العمل عضلياً أو عصبياً أو ذهنياً... إلخ، أو جميع قواه الجسدية والعقلية، أي، باختصار، العمل المجرد، في مقابل العمل الحسي. ويرى ماركس أن العمل المجرد هذا، هو الذي يخلق قيمة البضاعة من حيث أنها تجسيد للعمل المجرد، وتعبير عن القيمة، وعلى أساس هذا العمل المجرد أيضاً، تتوحد السلع كافة كيفياً وبالتالي تمكن المقارنة بينها كمياً.

كما أن القرآن الكريم يفرق بين العمل الحسي والعمل المجرد، فينعت الأول بـ(العمل الصالح) الذي ينتج القيم الصالحة. (الصالحات)، فيقول تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} [سورة البقرة، 277]. كما أن العمل الصالح ينتج قيماً استعمالية، حسب هذه الآية أيضاً.

أما بخصوص العمل المجرد فيذكر في القرآن الكريم بلفظ العمل فقط، مجرداً من أي صفة، فيقول تعالى: {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عمَّا يَعْمَلُونَ} [سورة الأنعام، 131].

كما أطلق القرآن اسم بضاعة على المنتوجات المعدة للبياعة والاشتراء. أي ذات القيم التبادلية. فقال تعالى: {فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَاأَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ} [سورة يوسف، 88]. وهكذا نرى مفاهيم ماركسية تتفق مع مفاهيم القرآن الكريم حتى في الأمور الدقيقة فماذا يعني هذا؟!

الظلم الطبقي

إن الحياة من صنع العمل والعاملين والعمل نفسه هو إنفاق قوة العمل، أو بذل جهد العامل. فالعمل قوام الحياة وتطورها، ورقيها الصاعد. ولكنه يتحقق في ظل الظروف الاجتماعية، والمرحلة التي يمر بها المجتمع كالإقطاع أو الملكمالية.

في ظل الملكمالية مثلاً فإن العامل يعمل لمصلحة الملكمالي. ونتاج العمل وحصيلته ملك للملكمالي، لأنه يتملك الماعون (وسائل الإنتاج). ويسحت، أو يستغل قوة العمل. والغرض من ذلك هو الحصول على فائض قيمة قوة العمل. والسحت هو التقشير، أو الكشط الذي يستأصل العاملين. أي ينتزع جزءاً من عملهم غير مدفوع الأجر، ويسمونه ربحاً. وهو الزيادة على مقدار المال المنفق على إنتاج البضاعة المعينة. وبذلك يتم التستر على الاستغلال الطبقي، بينما الحقيقة أن الربح (الزيادة) يخلقه العامل المستأجر، فهو يعمل وقتاً أطول من الوقت الضروري لإنتاج ما يقابل أجره (قيمة جهده) كما يتضح من المثل التالي: لنفترض أن قيمة قوة العمل في اليوم الواحد تعادل (12) ديناراً. فإذا كان العامل خلال ساعة عمل واحدة ينتج ما قيمته (4) دنانير، فهذا يعني أنه ينتج ما يعادل قيمة جهده في (3) ساعات فإذا عمل 10 ساعات في اليوم، فإنه سينتج ما قيمته (28) ديناراً في الساعات الباقية (7 ساعات). وإذا حسمنا من هذا المبلغ التكاليف الأخرى للإنتاج (مواد خام وغيرها) بما يعادل (4) دنانير، فسيبقى (24) ديناراً. وهذه هي القيمة الزائدة التي يخلقها العامل الأجير، زيادة على قيمة جهده، والتي يحصل عليها الملكمالي، وتسمى «فائض القيمة». وينتج من ذلك أن العامل يشتغل وقتاً ضرورياً لإعادة إنتاج قيمة جهده (الأجر) ووقتاً زائداً ينتج فيه فائض القيمة، بالمفهوم الماركسي، والسحت بمفهوم القرآن الكريم.

وهكذا نرى أن عمل العامل في الوحدة الاقتصادية (المنشأة الاقتصادية) ينقسم إلى:

أولاً: وقت العمل الضروري، وفيه ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة القوت (قيمة قوة عمله).

ثانياً: وقت العمل الإضافي، وفيه ينتج العامل قيمة زائدة عن قيمة القوت (قيمة قوة عمله).

والأول هو الأجر العادل الذي يحقق مستوى الحياة الطيبة. وقد يتذبذب الأجر الفعلي حول الأجر العادل زيادة ونقصاً. والأجر العادل يساوي قيمة القوت للعامل ومن يعيل {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [سورة النحل، 96].

وكذلك حسب مبدأ {هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} [سورة الرحمن، 60 – 61]. والمعنى: هل جزاء الإحسان في العمل إلا الإحسان في المكافأة، أو الأجر العادل والمنصف.

وأما ثانياً، فإنه يفيد أن أي إنسان يعمل في حدود طاقته وجهده، فإنه يستطيع أن ينتج منفعة كافية لتحقيق الحياة الطيبة له ولأفراد أسرته، إذا كان رب عائلة، بل وزيادة على ذلك ما يضمن ارتفاع مستوى حياته سنة بعد أخرى عن طريق الادخار والاستثمار. وهذه الزيادة مقوننة من رب العالمين للتقدم والرقي في حياة الإنسان. وذلك حسب مبدأ: من يعمل يعش، ومن يعمل أحسن يعش أفضل. كما يقول تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلاَ يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلاَ ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [سورة يونس، 26].

والزيادة، أو قل القيمة الزائدة، هي الفضل الكامن في القدرة على العمل والإنتاج إلى ما هو أبعد من تحقيق مستوى الحياة الطيبة إنه فضل القيمة. أو قل فضل الله {اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ} [سورة غافر، 61].

إن العمل الإضافي والمنتوج الإضافي موجودان في كل مجتمع أو اقتصاد. ولكن فضل القيمة، مقولة خاصة بالاقتصاد الملكمالي، كما أنه يعبر عن العلاقة القائمة بين الطبقة الملكمالية والجماعة العاملة. علاقة استغلال ملك المال للعمل المأجور. بينما كان استغلال العبيد بالسخرة

والإرغام، والاستغلال الإقطاعي بالإكراه الشخصي والاقتصادي، أما استغلال رب العمل، في الملكمالية، للعامل فيأخذ شكلاً مستتراً. فالشغيل أو العامل يتمتع بالحرية الشخصية، ولكنه مرغم على العمل لدى الملكمالي لأنه محروم من حيازة الماعون (وسائل الإنتاج)، لأنها مغتصبة من قبل الطبقة المهيمنة، التي تمنع الماعون عن العاملين، وبالتالي فإن عمل الكادح يغدو إجبارياً. إلا أننا نرى هنا أن الطبقة المناعية ككل تستعبد الجماعة العاملة ككل، وما توارى هو اسم السيد والعبد فقط. فكلاهما يتمتع بالحرية الشخصية أمام صندوق الاقتراع {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} [سورة يونس، الآية 44]. ومعنى أن {النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} أي يظلم بعضهم بعضاً. والظلم هو نقص الحق، أو اغتصاب الحق. والأول سحت والثاني طغوى.

الورق (النقود)

لم يعد الفرد، بعد التقسيم الاجتماعي للعمل وتطوره وتنوعه اللامحدود، يقوم بالإنتاج لكي يشبع حاجاته مباشرة، وإنما يقوم العاملون، كل حسب تخصصه وقدراته وما يتوافر له من عمل، بإنتاج ما يلزم لسد الحاجات المتعددة واللامحدودة للجماعة، أو المجتمع الذي يعيش في كنفه. فالفرد قد ينتج ما لا يحتاج إليه على الإطلاق، ثم يبادل منتجاته مع ما أنتجه الآخرون مما يحتاج إليه. وكانت المبادلة تتم بأسلوب المقايضة في بداية تنظيم الإنسان لحياته الاقتصادية. وهي طريقة محفوفة بالمصاعب والمتاعب. حيث تقضي بضرورة التوافق المزدوج بين شخصين كل منهما يملك ما يرغب فيه الآخر، ويريد مبادلته وهذا أمر كثير التعذر، إن لم يكن مستحيلاً. وهو ما أدى إلى ظهور الورق (النقود) التي تمثل قوة شرائية عامة يستطيع أن يستخدمها الفرد في أي وقت للحصول على ما يلزمه من سلع أو خدمات. كما تمكن تجزئة الورق إلى وحدات أصغر فأصغر لكي تمكن مبادلة أي شيء مهما صغرت أو كبرت قيمته.

وقد جاء ذكر «الورق» أي «النقود» كما يقال اليوم، في قوله تعالى عن أهل الكهف {وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلاَ يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا * إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا} [سورة الكهف، 19 – 20].

إن قصة «أصحاب الكهف» تتعلق بالفترة التي ظهر فيها الورق المعدني (النقود الذهبية والفضية) بداية. فقد كانت معهم عملة فضية. كما ورد في «الموسوعة القرآنية الميسرة»: (وقالوا أرسلوا أحدكم بهذه العملة الفضية إلى المدينة وهي إفسوس. ويقال لها اليوم «طرسوس»).

ويرى الصادق النيهوم في كتابه: «الرمز في القرآن». أن هذه القصة رمزية، كما جاء في ص 152 «هل ناموا حقاً ثلاثة قرون؟» ثم يقول: «أنا سأفترض أن القصة كلها رمزية ويستدل بأن تاريخ اضطهاد المسيحية يتفق تماماً مع هذه المدة». (يقصد ثلاثة قرون شمسية، وثلاثة قرون وتسع سنوات قمرية).

وظائف الورق

إن أول ما ظهر من الورق هو الورق السلعي. مثل الماشية والملح والرماح والفراء والأصداف.. إلخ. إلى أن ظهرت الأوراق المعدنية مثل الحديد والنحاس والبرونز.. والذهب والفضة. ومع تطور المبادلات والتجارة فضلت الدول استخدام الذهب والفضة كعملة. وأصبح الذهب يقوم بدور المعادل العام، أي يعتبر مادة تقيس، أو تعبر عن قيمة السلع والبضائع كافة، بما في ذلك الخدمات المختلفة. وهكذا ظهر الشكل الورقي للقيمة، في صورة:

كمية معينة من السلعة ب
كمية معينة من السلعة حـ
كمية معينة من السلعة د
إلى آخره

} = كمية معينة من الذهب (أ)

إن الذهب بقيمته الاستعمالية يعبر عن قيمة السلع الأخرى، أي يعبر عن العمل المجرد المتجسد في السلع، أو البضائع. (ونحن سنستخدم مفهوم سلعة وبضاعة للمنتوج الذي ينتج ويعد للبيع لا للاستهلاك الذاتي، أي للمبادلة باعتباره قيمة تبادلية، وليس قيمة استعمالية، أو استهلاكية. وسنستخدم مفهوم مفادة (مفادات)، أو خيْرة (خيرات)، ونافعة (نافعات) وذلك عندما ننظر إلى المنتوج كقيمة استهلاكية، أو استعمالية.

كذلك أود أن أوضح هنا أن لفظة (بيع) من بايع، وليس من (باع)، ولذلك فإن (بيع) لا تعني المبادلة أو التجارة. وإنما تعني المعاقدة بين طرفين. أحدهما المستفيد من عمل أو خدمة ما، والعامل الذي يؤدي هذا العمل أو الخدمة. وبالتالي فالبيع هو كسب العمل في مقابل كسب الملكية وهو الربا. ولذلك قال تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}.

أما (باع) ومشتقاتها فغير واردة في القرآن الكريم إطلاقاً. وإنما استخدم القرآن لفظة (شرى) بمعنى (باع و (اشترى) ولها المعنى الدارج نفسه) أ. هـ.

ومع ظهور الورق (النقود) ينقسم التبادل إلى عمليتين متكاملتين، هما البياعة (من باع) والاشتراء (من اشترى). وهذا يعني ضرورة وجود وسيط للمبادلة، ألا وهو التاجر، كما ينشأ ملك المال التجاري، وملك المال الربوي. كما يركز الأثرياء والطواغيت في أيديهم ملك مال ورقي (نقدي) هائل يستخدم وسيلة للاستغلال الطبقي على أوسع نطاق. وقد يبقى مالك المال مجهولاً ولو إلى حين. ولكن كطبقة طاغية، ظاهرة، ولا بد ساقطة يوماً ما.

وفيما يلي نستعرض باختصار وظائف الورق:

1) مقياس القيمة

إن الورق يعبر عن قيمة البضائع، كما أنه وسيلة تسهل بواسطتها مقارنة قيم السلع والخدمات المختلفة، ومعرفة مدى غلاء هذه البضاعة، أو تلك، مقارنة ببضاعة أخرى.

ولكي يؤدي الورق (النقد) وظيفة مقياس القيمة، فمن الضروري تحديد كمية معينة من الذهب باعتبارها وحدة ورقية (نقدية). وهذه الكمية الوزنية الثابتة من الذهب تسمى «معيار الأسعار». والحقيقة لم تعد الوحدات الورقية التي تستخدم في المبادلة من الذهب أو الفضة أو غيرهما، وإنما يعبر عنها بعقود قانونية ملزمة أي بعملة ما كالدينار أو الدولار أو اليوان... فكل سلعة، أو خدمة في أي دولة يمكن أن يحدد لها سعر. أي عدد الوحدات الورقية التي يمكن أن تدفع في مبادلتها ما يسهل عملية قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق. وهكذا يجري عن طريق الورق حساب عفوي للعمل في ظل الإنتاج البضاعي القائم على الملكية الطبقية لوسائل الإنتاج. كما أن الورق حين يؤدي هذه الوظيفة يظهر بوصفه ورقاً (نقوداً) مثالياً ذا وجود تصوري.

2) أداة تبادل

لقد كان تبادل السلع يتم على أساس المقايضة أي ب1 (بضاعة) مقابل ب2(بضاعة). ومع ظهور النقود كمعادل عام أصبح التبادل يتم حسب معادلة جديدة، وهي ب – و – ب حيث و (ورق). أي إن الورق (النقد) صار يقوم بدور الوسيط. وفي بادئ الأمر كان الذهب وغيره يؤدي وظيفة وسيلة التداول مباشرة. إلا أن هذه الطريقة لم تكن عملية. فصارت هذه الوظيفة تتحقق بواسطة أي شيء يلقى قبولاً عاماً في المبادلة مع السلع والخدمات، ويجيزه القانون سواء كان قطعة من قرطاس أو حساباً دائناً في البنك (شيك). ولا شك أن توسط الورق يسهل عملية المبادلة، ويزيد من حركتها.

3) مخزن للقيمة

إذا خرج الورق من ميدان التداول وبقي بدون حركة أو إذا ادخر فإنه يؤدي وظيفة مخزن للقيمة. ويستطيع الأفراد والهيئات الاحتفاظ بالثروة أو الدخل في صورة ورق كادخار، أو كاحتياطي للتداول مستقبلاً.

4) وسيلة للمدفوعات الآجلة

أي إنها وسيلة لدفع الديون مستقبلاً. ووحدة حسابية يمكن على أساسها سداد الدين أو أيّ مدفوعات مستحقة في فترة تالية.

يتضح مما سبق أن الورق (النقود) هو كل ما يلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع. ويستخدم أداة للتبادل ومقياساً للقيمة ومستودعاً لها، ووسيلة لسداد المدفوعات الآجلة. وهذا هو «التعريف الوظيفي للنقود».

والورق في صورة قرطاس هو الورق (النقود) التي نعرفها اليوم ونتعامل بها والتي تستمد قيمتها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تسنها السلطة المخولة في الدولة. كما يستخدم اليوم الورق (النقود) المصرفية على نطاق واسع ومتسع، والتي تخلقها البنوك عن طريق الائتمان.

وفي مجال التداول العالمي، أي في العلاقات بين الدول قد يظهر الورق (النقد) بشكله الطبيعي، أي بشكل سبائك من المعادن الثمينة؛ ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أخذت

بعض العملات تقوم بدور الورق العالمي (النقد العالمي) كالإسترليني والدولار.

ويؤدي هذا الورق وظيفته – قبل كل شيء – كوسيلة دفع عامة في الحسابات الجارية بين الدول. أو يجري تصدير الذهب كوسيلة دفع بين هذه الدول.

قانون القيمة

قلنا إن مقدار قيمة البضاعة يتحدد بالعمل الضروري اجتماعياً المبذول في إنتاجها، وذلك منذ أن ظهر الإنتاج البضاعي والتبادل، وهذا ما يسمى بقانون القيمة. وهذا القانون كان ثانوي المفعول في التشكيلات ما قبل الملكمالية. وفي ظل الملكمالية فقط أخذ قانون القيمة تطوره الكامل. ويسري مفعول هذا القانون من خلال آلية الأسعار، فالقيمة هي أساس السعر. لكن السعر يمكن أن يتذبذب حول القيمة، حين يكون سعر البضائع أعلى أو أدنى من القيمة. وهو ما يعكس حالة العرض والطلب. فعندما يزيد العرض على الطلب يميل السعر نحو الانخفاض ما يؤدي بأرباب العمل إلى تخفيض العرض، وتشجيع المستهلكين على زيادة الشراء للبضاعة المعينة فيعود التوازن إلى سوق البضاعة (السعر = القيمة). ويحصل العكس في حالة زيادة الطلب على العرض.

وتنبغي ملاحظة أن جانب العرض يمثل التكلفة، أي يزداد وينخفض إنتاج السلعة حسب تكلفة الوحدة الواحدة من هذه السلعة، بما في ذلك هامش الربح الذي يهدف إليه الملكمالي.

أما جانب الطلب فيعكس منفعة الوحدة الواحدة من السلعة ولذلك ينبغي الأخذ في الاعتبار النوعية في الإنتاج وليس الكم فقط، كما كان يجري في الدول الاشتراكية قبل انهيار النظام الاشتراكي. فتجد كثرة في العرض وفائضاً من الإنتاج الكمي، من بعض السلع، دون الأخذ في الاعتبار أذواق الناس وميولهم وتنوعها حتى بالنسبة إلى نوع واحد من السلع كالأحذية مثلاً. فالمشتري قد يبحث عن حذاء للعمل وحذاء للمناسبات وآخر للطلعات العادية. ولكن لا يجد أمامه سوى تراكم كمي وتنوع محدود. وكثير منها يتلف في النهاية دون أن يساهم في تطوير حياة الأفراد أو حسن المظهر، حيث تتراكم كثرة من البضائع الكاسدة ولا تصدر لأنها بعيدة عن المنافسة في التجارة الدولية بينما كان الفائض السلعي في الدول الصناعية المتطورة يجد طريقه إلى التصدير.

صحيح أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها بالمعيار الاجتماعي العام، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار مدى الطلب عليها الذي يعتمد، إلى حد كبير، على الجودة والجِدة (الموضة). ولا يكفي القول إن السلعة تحتوي على كمية عمل أكبر فهي أكثر قيمة. وإنما لا بد من إتقان العمل، ورفع الإحسانية، أي الإنتاجية بمفهوم القرآن {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [سورة النحل، 90]. (والإحسان) إتقان العمل والجودة. وتحسين حالة المحتاج بإكرامه.

وهكذا نرى أن قانون القيمة يقوم بدور الضابط العفوي لتوزيع القوى المنتجة (العمل + وسائل الإنتاج) على مختلف فروع الإنتاج البضاعي. وهذا **أولاً**.

ثانياً، يساعد قانون القيمة على تطوير القوى المنتجة، حيث يعمل على تخفيض التكلفة الفردية في إنتاج كل بضاعة حتى يربح من يخفض تكلفة المنتوج أكثر. وهذا ما يدفع أرباب العمل إلى التجديد والابتكار وتطبيق وسائل وأدوات جديدة في العمل والإنتاج.

ثالثاً، يؤدي قانون القيمة إلى إفلاس بعض الوحدات الاقتصادية وإغناء أخرى. أو إثراء الكبار وإفقار صغار المنتجين الذين يتحولون، باستمرار، إلى عمال مأجورين عند كبار رجال الأموال. وهكذا تتوالد الملكمالية ذاتياً، وتشيخ بمعدل أكبر نتيجة تركز الإنتاج وتوسع قاعدته المادية من ناحية، وتمركز ملك المال وضيق قاعدته البشرية من ناحية أخرى. وهذا التناقض لا بد وأن يؤدي إلى الانفجار الأعظم (الثورة) في نهاية المطاف.

الفصل الثالث
ملك المال وفضل القيمة

- الصيغة العامة لملك المال.
- تناقض الصيغة العامة لملك المال.
- ملك المال الثابت وملك المال المتحول.
- معدل فضل القيمة ومقداره.
- القرآن وفضل القيمة (السحت).
- خلق الثروة.
- أساليب زيادة فضل القيمة.

الفصل الثالث
ملك المال وفضل القيمة
الصيغة العامة لملك المال

لقد رأينا أن الإنتاج الملكمالي هو الشكل الأعلى للإنتاج البضائعي. وأصبح هو المسيطر بشكل عام. ومن سمات الإنتاج السلعي تحول قوة العمل نفسها إلى بضاعة. وكان الورق (النقد) هو وليد التداول البضاعي والشكل الأول لظهور ملك المال.

فأول نشوئه وتطوره – أي ملك المال – في صورة الورق (النقد) يقول كارل ماركس في «رأس المال» الجزء الأول ص 153: «كل ملك مال جديد يتبدى باستمرار، عند ظهوره لأول مرة إلى النور، أي في سوق السلع، أو النقد، أو العمل، يتبدى تحت شكل النقد». ولكن النقد ليس ملك مال في ذاته فالتداول يبدأ ببضاعة وينتهي بأخرى حسب صيغة: ب (بضاعة) – و(ورق – نقد) ب (بضاعة أخرى)، أي تبادل قيم متساوية. والبضاعة التي تبدأ بها الصيغة أعلاه ولنقل إنها كيس قمح تختلف نوعياً (استعمالياً) عن البضاعة التي تنتهي بها تلك الصيغة. ولنقل إنها حذاء. وتلك هي صيغة التداول السلعي البسيط، أي شراء قيمة استعمالية جديدة تسد حاجة معينة للمشتري مقابل بياع قيمة استعمالية ما. والهدف من الدورة المذكورة هو الحصول على القيمة الاستعمالية المرغوب فيها. هكذا (ب – و – ب). والقيمة الثانية مساوية للقيمة الأولى أي تبادل قيم متساوية.

ويقوم الورق بدور الوسيط في هذا التبادل. بيد أن هذا الورق، في مرحلة معينة من تطور الإنتاج البضائعي، يتحول إلى ملك مال. والصيغة العامة لملك المال هي:

و – ب – وَ

هنا نجد أن الورق (النقد) هو نقطة انطلاق حركة ملك المال ونقطة نهاية حركة ملك المال أيضاً. بيد أن الورق يتحول إلى ملك مال حين يستخدم في زيادة كميته هو نفسه، فملك المال هو قيمة متصاعدة من تلقاء نفسها. أي إن (وَ أكبر من وَ) وفي هذه الحالة تلعب البضاعة دور الوسيط بدلاً من الورق. أما الورق وزيادته فهو الغاية من العملية كلها. فكمية الورق الثانية أكبر من كمية الورق الأولى.

ولذلك اتخذت صيغة ملك المال الصورة (و – ب – وَ). حيث أن (وَ) تعني ورقاً (نقداً) متزايداً. وبسبب هذه الزيادة المتصاعدة يتحول الورق إلى ملك مال. وقد سمى ماركس الصيغة السابقة (بالصيغة العامة لملك المال) التي تعبر عن جوهر ملك المال ونزوعه إلى الزيادة المستمرة إلى ما لا نهاية، إلا عند قبر الملكمالية، حيث ينتهي تاريخ ملك المال ليبدأ تاريخ الحضارة الإنسانية. تاريخ العمل والحق والعدالية. فالله تعالى يقول: {إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ} [سورة فاطر، 16 – 17].

تناقض الصيغة العامة لملك المال

إن القيمة التي تنمو من تلقاء نفسها أو القيمة التي تخلق القيمة الزائدة تسمى «ملك المال». فكيف يحصل ذلك؟!

قد يرى البعض أن ذلك يحصل في عملية التداول، حيث بيع صاحب المال البضائع التي اشتراها بثمن أعلى مما دفع هو في الحصول عليها. ولكن هذه نظرة خاطئة، لأنه في نطاق التداول فإن عمليات البياع والابتياع تتم بين متعادلات أي إنها تبادل بين قيم متساوية. فلو استطاع جميع الباعة بياع بضائعهم بسعر أعلى من قيمتها 20% مثلاً. فإنهم عندما يصبحون مشترين سيدفعون للباعة زيادة قدرها 20% أيضاً. وهكذا فإن ما يربحه صاحب البضائع كبائع، سيخسره كمشترٍ للبضائع، أي عندما يشتري السلع. وهكذا أيضاً، يظل المال ككل ثابتاً في نهاية عمليات البياعة والاشتراء. فمن أين تأتي القيمة الزائدة (الربا)؟!

الواقع أن العمل هو الذي يخلق (ينتج) القيمة الزائدة خلال القيام بالعمل والإنتاج، أي إنتاج البضائع والخدمات المختلفة. أما خلال المبادلة فلا يجري غير تصريف السلعة، أو الخدمة، ولا تحصل أي زيادة في القيمة نتيجة المبادلة. والحقيقة قد يبيع الملكمالي بضاعته بأغلى من قيمتها ويربح، ولكن بقدر ربحه يخسر ملكمالي آخر، أو (المشتري). ولا ينجم عن عمليات البياعة والاشتراء سوى إعادة توزيع القيمة نفسها دون زيادة أو نقص. بعبارة أخرى، دون قيمة زائدة، أو قيمة جديدة، كما سبق ورأينا ذلك.

ملك المال الثابت وملك المال المتحول

إن عملية الإنتاج تتطلب وسائل إنتاج من مواد أولية، أو موضوعات عمل وأدوات ووسائل عمل، ووقود ومواد مساعدة هذا أولاً. وثانياً الإنسان الكادح نفسه.

وقد علمنا أن العامل يخلق في سياق العمل قيمة تزيد عن قيمة قوة عمله (أجرته تقريباً). أي يخلق قيمة جديدة أكبر من قيمة قوة العمل المستهلكة نفسها. في حين أن وسائل الإنتاج (الماعون) لا تخلق قيمة جديدة. وما يستهلك من وسائل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ينقل ويحفظ في المنتوج الجديد بواسطة جهد العامل. أما وسائل الإنتاج فتستهلك في سياق العمل والإنتاج. وخلال العملية الإنتاجية يختفي الشكل القديم للقيمة الاستعمالية (للمنفعة). وتنبثق قيمة استعمالية جديدة. كما أن للماعون قيمة استعمالية خلقها (صنعها) العمل الذي صرف على إنتاجها. وقيمة ما يستهلك من الماعون (وسائل الإنتاج) لا يذهب سدى ولا تختفي وإنما تضاف أو تنقل إلى المنتوج الجديد عن طريق العمل الحسي للعامل.

وتنتقل العوامل المادية المختلفة إلى المنتوج على صور مختلفة كأبنية المنشأة أو المصنع، والآلات والمعدات التي تخدم فترة طويلة وتساهم في جملة كاملة من عمليات العمل إلى أن تستهلك وتخرج من الخدمة. فلو فرضنا أن لدينا آلة تعمر 2000 يوم. أي تتأكل وتهترئ خلال هذه المدة. ففي هذه الحالة ينقل يومياً إلى المنتوج الجديد $\frac{١}{٢٠٠٠}$ من قيمة هذه الآلة. أي تنتقل قيمتها على شكل أجزاء إلى كل منتوج جديد. فلو كانت قيمة الآلة 2000 دينار فمعنى ذلك أنه ينتقل إلى الناتج اليومي ما قيمته دينار واحد على وجه التقريب. وهذه هي حدود اهترائها. أما مواد العمل والوقود

وزيوت التشحيم فإن هذه العناصر وأمثالها تساهم في العملية الإنتاجية مرة واحدة. كل ما هنالك أن بعضها يتبدل شكله فالقطن يتحول إلى قماش، والوقود الذي يحرك الآلة، وكذلك زيوت المحرك تندثر وتنعدم. ولكن مهما جرت من تغيرات على موضوع أو مادة العمل، أو اندثرت وانعدمت مادتها فإن قيمتها لا تنعدم بل تبقى وتنتقل إلى المنتجات الجديدة وذلك في حدود ما أنفق منها تماماً. وعلى ذلك فإن المواعين (الأدوات والوسائل) ومواد العمل وموضوعاته، والمواد المساعدة لا تنتقل قيمتها إلى المنتوجات الجديدة على صورة واحدة. وإنما بأشكال شتى. ولكن علينا أن نتذكر أن عوامل الإنتاج المادية لا تضيف جديداً إلى المنتجات الجديدة. وإنما فقط تنتقل قيمتها إلى تلك المنتجات دون زيادة، فالقيمة الزائدة يخلقها العمل فقط.

«إن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في سياق الإنتاج لا تنعدم، بل تبقى وتظهر في المنتوج الجديد. وعلى هذا، فمقدار قيمة وسائل الإنتاج المنفقة لا يتبدل. لهذا فقسم رأس المال الذي يتحول إلى وسائل إنتاج يسميه ماركس القسم الثابت الذي لا يتبدل من رأس المال، وبتعبير أوجز، يسميه رأس المال الثابت Constant capital. أما العامل الذاتي في سياق الإنتاج، أي قوة العمل، فله شأن آخر. «إن العامل ينقل، بعمله الحسي، قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتوج الجديد، وفي الوقت ذاته يخلق، في كل دقيقة من عمله، قيمة جديدة. إن قيمة قوة العمل، على عكس قيمة وسائل الإنتاج، لا تنتقل، بل يتحدد إنتاجها بالعمل الحي الذي يقوم به العامل»[1].

لنفرض أن معادل قيمة قوة العامل تساوي (3) دنانير، وأن العامل تمكن خلال (5) ساعات من إنتاج ما قيمته (3) (دنانير) في شكل منتوجات، أو في شكل وحدة منتوج، أو جزء منه. «ففي هذه الحالة تصبح القيمة المعينة، أي الثلاثة (دنانير)، القيمة الجديدة الوحيدة، وتساوي فضل قيمة المنتوج عن قيمة سلع الإنتاج المنفقة. إنها تعوض، في المنتوج الجديد، النقد الذي أسلفه الرأسمالي من أجل شراء قوة العمل، وأنفقها العامل نفسه على الأشياء الضرورية لمعيشته. بيد أن العامل، كما نعلم، يعمل عند الرأسمالي زمناً أعظم مما هو ضروري لتجديد إنتاج قيمة قوة العمل. فعوضاً عن الساعات الخمس التي يخلق فيها معادل قيمة قوة العمل فقط، يعمل العامل (5) ساعات أخرى، يخلق فيها فضل القيمة للرأسمالي»[2]. أي إن مجموع ساعات العمل (10) ساعات. ينتج خلالها العامل ما قيمته (6) دنانير (3) دنانير منها هو ما أنفقه الملكمالي على شراء قوة العمل. و(3)

دنانير أخرى هي فضل القيمة الذي (يملأ جيب الرأسمالي) بتعبير ماركس. ومن (يملأ) جاء مفهوم الملأ في القرآن الكريم.

يتضح مما سبق أن المال المخصص «لشراء قوة العمل يبدل مقدار قيمته في سياق الإنتاج؛ لهذا يسمي ماركس هذا القسم من الرأسمال بقسم الرأسمال المتحول، أو بتعبير آخر، الرأسمال المتحول Variable capital» ص 326.

كان ماركس يرمز إلى رأس المال الثابت (كما كان يسميه)، بالحرف C. ويرمز إلى الرأسمال المتحول بالحرف V وإلى فضل القيمة بالحرف M من الكلمة الألمانية Mehiwert، وتعني فضل القيمة. وفي نهاية هذا الموضوع يعلق المؤلفون السوفيات: أن ماركس أول من اكتشف تقسيم الرأسمال إلى ثابت ومتحول. ولكن أين هم علماء المسلمين من هذا الاكتشاف. أليس ما يسمونه فضل القيمة هو السحت، كما بينا، والذي يعني الاستئصال، أي استئصال جهد العامل وامتصاصه. وبالتالي فإن مصدر السحت هو قوة العمل؟

نعم إنه يحتاج إلى شيء من إعمال الفكر لاكتشاف هذه الحقيقة. فالقرآن يطرح المفهوم وعلينا شرحه وبيانه. لا أن نتهم ماركس بالكفر والإلحاد وهو ما لا يعلمه إلا الله تعالى. إن ما يسمى بالماركسية – اللينينية، وكذلك الجماعية والاشتراكية ليست من مبتكرات ماركس وإنجلز أو لينين.

معدل ومقدار فضل القيمة

لقد رأينا سابقاً أن المال المسلف (المخصص) للإنتاج، وسنطلق عليه حرف (K) ينقسم إلى ملك مال ثابت (C)، ومتحول (V). وسنأخذ مثلاً من المرجع السابق، الاقتصاد السياسي، تأليف أساتذة سوفيات، ترجمة بدر الدين السباعي، دار الجماهير، 1972 – لأنه سيكون محل مناقشة لما يلي من الموضوع.

والمهم، إذا كان رأس المال المسلف (بمفهومهم) (K) ينقسم إلى قسم ثابت (C) وإلى قسم متحول (V). مثلاً الرأسمال المسلف (المخصص) في البداية K الذي يقدر بـ500 دولار = + v90

c2410 هنا الرأسمال المتحول يزداد في سياق الإنتاج. في حين تنتقل قيمة الرأسمال الثابت إلى المنتوج من غير تبدل في مقدارها. المهم إنتاج السلعة التي تكون قيمتها تساوي:

$$m + v + c$$

وهذا يعادل: m 90 + v 90 + c 410

حيث C تساوي القيمة القديمة المنقولة و(M+V) تساوي القيمة المخلوقة من جديد. إن العاملين يجددون لرب العمل، في سياق الإنتاج، الرأسمال المتحول V ويخلقون فضل قيمة وملك المال (رأس المال) الأولي K يتحول في أعقاب عملية الإنتاج إلى K، أي يتحول من 500 إلى 590.

إن الفرق بين K و $\bar{K}$ يساوي M، أي فضل قيمة يساوي 90 دولاراً. والذي يبرز كزيادة على الرأسمال المسلف في البداية وقدره 500 دولار. وفضل القيمة هذا يرجع إلى الرأسمال المتحول V وليس إلى الرأسمال كله، وكامل القيمة المنتجة لا تساوي (m90 + V90 + C 410 = 590). بل تساوي، V90 + m90 = 180$

ومعدل استثمار (استغلال) العاملين هو معدل السحت ويعادل:

$$\frac{M}{V} = \frac{m\ 90}{V\ 90} \times 100 = 100\%.$$

ومعدل فضل القيمة يرمز إليه بـm' وصيغته كما يلي:

$$\frac{m}{v} = m'$$

«هذا المعدل يعبر عن درجة استثمار الرأسمال لقوة العمل. إنه يبين النسبة التي تتوزع بموجبها القيمة الجديدة بين الرأسمالي والعامل، أي يبين قسم يوم العمل الذي يعمل فيه العامل لنفسه، وقسمه الآخر الذي يعمل فيه العامل للرأسمالي». فيوم العمل ينقسم إلى قسمين:

– قسم يجدد فيه العامل إنتاج قيمة «قوة عمله» جهده. ويسمى هذا القسم بزمن العمل الضروري.

– وقسم يخلق فيه العامل فضل القيمة للرأسمالي. ويسمى بزمن العمل الفائض. وهكذا أصبح لدينا مفهومين: العمل الضروري والعمل الفائض.

وينسب الماركسيون فضل القيمة إلى الرأسمال المتحول للتعبير عن معدل الاستثمار (السحت) كما أوضحنا أعلاه. (المصدر السابق، ص 328) بتصرف.

فصيغة معدل السحت هي أيضاً:

$$\frac{m}{v} = m'$$

وأخيراً أود أن أنبه على أن قيمة الرأسمال الثابت (C) وهو نتاج عمل ماض، أو عمل ميت كما يقال، فإن قيمته تنتقل إلى المنتوج الجديد دون زيادة، أو تبدل في مقدارها. أي في مقدار قيمة رأس المال الثابت. وقد جاء في المصدر السابق، ص 324. «إن القيمة التي تنتقل إلى المنتوج الجديد هي فقط قيمة وسائل الإنتاج التي أنفق عليها عمل في الماضي. (أما) قيمة قوة العمل (فلا) تنتقل، بل يتحدد إنتاجها بالعمل الحي الذي يقوم به العامل».

ولكن هل صحيح أن «هنالك بعض عوامل الإنتاج المادية التي تساهم في تكون القيمة الاستعمالية دون أن تساهم في تكون القيمة»؟ ص 324.

والمقصود بالكلمة الأخيرة (القيمة) القيمة التبادلية وهذه القيمة تتحدد وفقاً لكمية العمل الضروري اجتماعياً، والمنفق على إنتاج كل بضاعة على حدة. وقانون القيمة هذا ينظم عفوياً الاقتصاد الرأسمالي من خلال آلية أسعار السوق التي تدفع إلى التوازن بين العرض، ويعكس التكلفة، والطلب، ويعكس مدى منفعة البضاعة كما ذكرنا سابقاً.

وفيما يلي نود النظر إلى هذه الأطروحات في ضوء القرآن.

القرآن وفضل القيمة (السحت)

إن الملكية الطبقية للماعون هي جوهر العلاقات الإنتاجية في الملكمالية. وهذه الملكية ليس مصدرها العمل، أي لا تنشأ عن العمل، في الوقت الذي تستخدم لسحت قوة العمل المأجورة. فنشأة

الملكية الملكمالية نتجت من تفسخ النظام الإقطاعي وتحلله، ودمار صغار الحرفيين وانتزاع المواعين من المنتجين المباشرين بالقوة. والذين تحولوا إلى عمال مأجورين بين يدي أرباب الأعمال يبيعون قوة عملهم، ويخضعون لسيطرة الملاكية (البرجوازية) واستغلالها وغدت العلاقات بين العمل وملك المال هي العلاقات الإنتاجية الأساسية في النظام الملكمالي. والبنية القاعدية التي قامت عليها العلاقات والروابط المجتمعية الأخرى. وانبثق منها ما يلائمها من مقولات وقوانين اقتصادية. وأهمها القانون الاقتصادي الأساس، قانون فضل القيمة لنمط الإنتاج الجديد أي أسلوب الإنتاج الملكمالي «إن إنتاج فضل القيمة أو الربح، هو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج هذا». (ماركس، رأس المال، ج1، ص 624). الذي دمر البنية الإقطاعية ومزقها إرباً إرباً. وانطلقت مسيرة جديدة ومجيدة في تاريخ البشرية بوتائر متسارعة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. ولكنها في الوقت نفسه حفرت مجرى عميقاً جارفاً من دماء البشرية ودموعها على مذبح ملك المال.

والصراع الطبقي الحاد الذي توجته القنابل النووية التي تفجرت على هيروشيما ونكازاكي من جهة، ومن جهة أخرى المدافعة الاجتماعية الحادة والمشتدة بين المستضعفين (البروليتاريا) والملأ الطبقي المستقوي إلى أن يسقط ماعون الإنتاج بيد الجماعة العاملة ويستدير الزمن عوداً على بدء. بداية المشاعية البدائية في فجر التاريخ، وعودة إلى نمط الحياة الجماعية التقدمية الصاعدة وذلك هو صيرانية (ديالكتيك) الثورة والثورة المضادة. ودفع العمل إلى الأمام، وشد الملكية إلى الخلف، ولكن الحصيلة دائماً «خطوة إلى الوراء، خطوتان إلى الأمام». وهذا ما يوحي به القرآن الكريم، فالله تعالى يبشر الكادحين الشرفاء بأنهم منتصرون في نهاية المطاف بقضاء الله وإرادته، أو حسب الحتمية التاريخية وسنن الله في خلقه. ولا أدري لماذا يأخذ الشيوعيون بمبدأ الحتمية التاريخية ولا يؤمنون بقضاء الله وقدره، وإلا لكان كل المؤمنين جيشاً احتياطياً لهدم الملكمالية الطاغية وتشييد صرح الجماعية التقدمية progressive communism التي تترجم خطأ إلى الشيوعية. بينما الشيوعية تعني publicity، وهذه هي الترجمة الصحيحة.

بينما يرى مؤلفو («الاقتصاد السياسي»، ص 294) «أن ماركس أبان حتمية النضال الطبقي الحاد بين البروليتاريا والبرجوازية، وأظهر طابع الرأسمالية العرضي، تاريخياً، ودلل علمياً على حتمية ظفر الثورة الاشتراكية».

وقد أشار لينين إلى أن «استنتاج ماركس حتمية تحول الرأسمالية الثوري إلى الاشتراكية مبني كلياً، بشكل حصري، على القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الرأسمالي».

وفي رأيي إن هذا القانون الاقتصادي صحيح. ولكن لماذا لا نقول إنه من سنن الله المودعة في التاريخ البشري، وماذا نخسر لو قلنا ذلك، وكسبنا الأغلبية الكادحة والمؤمنة؟ والقانون كلمة غير عربية ولكنها معربة، والمرادف لها في اللغة العربية «السنة» فهذه هي التي تعني «قانون» ولكن لصرف أنظار المسلمين عن معاني كلمات القرآن الكريم وآياته، أطلقوا السنة على حديث الرسول أو أحاديثه. ولم يرد في أذهان الصحابة أيام البعثة مفهوم «كتاب الله وسنّة رسوله» فهذا معناه عند المسلمين في عصر البعثة «القرآن الكريم وحديث الرسول» وقد صدرت موسوعة في السعودية تحت عنوان «موسوعة الحديث الشريف».

وقد سعدت بهذا العنوان، وجزاهم الله ألف خير.

خلق الثروة

إن نشوء فضل القيمة وطبيعته لا يزالان مثار نقاش وحوار بين الاقتصاديين. وقد ظهرت عدة اتجاهات ومقتربات منذ نشوء مرحلة الملكمالية، حيث كان النشاط التجاري الواسع والاكتشافات الجغرافية حول الكرة الأرضية، قد أدت إلى رواج التجارة ونشأة مذهب التجاريين حوالى عام (1550) حين ظهرت في إنجلترا جماعة تعرف باسم «أنصار المعادن النفيسة»، التي اعتبرت هذه المعادن هي الشكل المفضل من أشكال الثروة. كما رأوا أن التجارة والصناعة هما الأساس قياساً على الزراعة باعتبارها نشاطاً ثانوياً. وكانت ترى أن التداول هو المصدر المباشر للثروة. وفسروا الأرباح بأنها نتيجة بياع البضاعة بسعر أعلى مما تشترى به ثم ظهرت المدرسة الفيزيوقراطية Physiocracy التي أكدت أن الأرض، وبالتالي الزراعة هي مصدر الثروة ومنها يأتي «المنتوج الصافي» وفيها تخلق الثروات وتتزايد.

ومفهوم «المنتوج الصافي» يعني زيادة القيمة الاستعمالية عن تكاليف الإنتاج الزراعي. وهذا قريب من مفهوم فضل القيمة وإن كان مقصوراً على الزراعة، بل هو الريع عند الاقتصاديين وهو أساس الثروة القومية. أما في الفروع الاقتصادية الأخرى فلا ينتج منها زيادة للعائد عن تكلفة

الإنتاج، كما يرى الفيزيوقراطيون. إذن، «المنتوج الصافي» يعادل القيمة الفائضة، ولكن مصدره الزراعة فقط ففيها تنمو القيمة الاستعمالية وتتزايد الثروات.

ثم جاء آدم سميث وريكاردو واعتبرا العمل هو مصدر قيمة كل المنتوجات و«عالجا قضايا نشوء جميع أنواع المداخيل غير المتأتية من العمل: الريع العقاري، الربح، والفائدة». (أشكال فضل القيمة). «إلا أنهما لم يبحثا فضل القيمة كما هو عليه، مستقلاً عن أشكاله الخاصة كأساس عام لجميع المداخيل غير الناشئة عن العمل. إنهما اعتبرا فضل القيمة، وأشكال ظهوره شيئاً واحداً. دون أن يفهما الطبيعة الحقيقية لفضل القيمة. إنهما، أولاً، لم يستطيعا، بشكل مترابط، وضع نظرية القيمة القائمة على العمل والبرهنة عليها. لأنهما لم يفهما الطبيعة الازدواجية للعمل الخالق للسلعة ولم يضعا سؤالاً يتناول العمل المنتج للسلعة، وكيف ولماذا ينتج القيمة. وهما ثانياً، اعتبرا مفهوم «قوة العمل» والعمل شيئاً واحداً، وأكدا أن عمل العامل هو موضوع البيع والشراء، وأن هذا العمل ذو قيمة. وينتج من هذا أن العامل يبيع الرأسمالي عمله وينال منه قيمة هذا العمل تحت شكل الأجور. في هذه الحال لا يستطيع العمل أن يكون مصدراً للربح والريع. وهو أمر يناقض نظرية القيمة القائمة على العمل. إن العمل يخلق القيمة وهو نفسه ليس بذي قيمة (العمل لا يقدر بثمن). والعامل يبيع الرأسمالي لا عمله، بل قوة عمله التي تنشأ عن استهلاكها قيمة جديدة، تفوق كثيراً قيمة قوة العمل». (علماء سوفيات، الاقتصاد السياسي، ج1، ص 296).

هذا النص يلخص نظرية ماركس، أو قل النظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي، أي نظرية «فضل القيمة». ونقطة الانطلاق فيها، في الحقيقة، هو ما قاله سميث وريكاردو من أن «العمل هو مصدر قيمة كل منتوج». كما أنهما ذكرا جميع المداخيل غير المتأتية عن العمل وهي: «الريع العقاري، والأرباح والفوائد» فما هو مصدر هذه العوائد أو المداخيل؟ رأى ماركس، كما يقول المؤلفون، أن فضل القيمة هو الأساس العام والمصدر لجميع المداخيل (العوائد) غير الناشئة عن العمل. أي عن عمل أصحابها أو المستحوذين عليها. إلا أن سميث وريكاردو لم يبحثا فضل القيمة هذا بسبب محدوديتهما الطبقية، الذي حال بينهما وبين فهم «الطبيعة الازدواجية للعمل الخالق للبضاعة» والمقصود: العمل المجرد والعمل المجسد.

ولكن هل ماركس هو أول من قال إن مصدر العوائد – ربح، فائدة، ريع – هو فضل القيمة. ومصدر فضل القيمة هو العمل. وهي إذن، من حق العاملين. فلكلٍ حسب عمله فقط كما

جاء في القرآن الكريم: {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} [سورة النجم، 39]. و {كُلُّ امْرِىءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ} [سورة الطور، 21]. كما ذكر العمل صراحة في قوله تعالى: {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عمَّا يَعْمَلُونَ} [الأنعام، 132]. {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ} [سورة الأحقاف، 19].

ونحن نعلم أن القرآن الكريم حرم السحت (فضل القيمة) أي العائد المسحوت من العاملين. وكذلك حرم الربا (وهو سحت غير مباشر). كما حرم الطغوى ويمكن اعتبارها الريع هنا. وهذان العائدان يتحققان من خلال الملكية وليس العمل. ولذلك فهما اكتساب وليسا كسباً بل هما ظلم عظيم كالشرك. {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [سورة لقمان، 13].

ومن أشكال الظلم ما جاء في قول الله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا} [سورة النساء، 29 – 30].

المعنى

أي لا يعتدي أحدكم على حقوق الآخرين بالسطو على أموالهم من خلال الربا أو القمار أو النصب والغش، وغير ذلك. إلا أن تداول المال بالتجارة وغيرها من الأعمال مباح. ولكن السلب والغصب، والتعدي على حقوق الغير، وأخذ أموالهم دون وجه حق فهذا حرام شرعاً وجرائم لا تغتفر. فضلاً عن أنه ظلم وجور يفسد حياة الناس في الدنيا. وعذاب شديد في الآخرة {وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا} [سورة طه، 11].

أما عن «الطبيعة الازدواجية للعمل الخالق للسلعة» فإن القرآن الكريم يشير إلى العمل المجسد والملموس باسم العمل الصالح، وذي المواصفات المحددة، بكونه نافعاً ومفيداً.

وقد ذكر ذلك في آيات عديدة كقوله تعالى {يَاأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا} [سورة المؤمنون، 51]. {إِلاَّ مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا * وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا} [سورة الفرقان، 70 –

71]. و {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ} [سورة النساء، 124].

أما عن العمل المجرد، فذكر في القرآن بكلمة العمل، دون وصفه بالصالح أو النافع. وإنما هو عمل على العموم أي عمل فحسب، وهذا يعني عملاً مجرداً بغض النظر عن نتائجه الملموسة. وقد ورد في آيات كثيرة منها {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} [سورة التوبة، 105]. و {إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً} [سورة الكهف، 30]. و {لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ} [سورة الصافات، 31].

والعمل المجرد لا يظهر طابعه الاجتماعي إلا من خلال التبادل. وهو السمة العامة التي تطبع عمل المنتجين الفرديين. إنه إنفاق قوة عمل باعتباره عملاً إنسانياً عاماً وهذا ما يضفي على الإنتاج طابعاً اجتماعياً وعاماً أيضاً. (محمد غانم، القرآن والاقتصاد السياسي، دار الفارابي، ط1، 1999).

وقد أطلق القرآن على قوة العمل اسم «الجهد» ولا مانع من القول «جهد العمل» ولكن الكلمة الواحدة المعبرة كافية وعلى كل حال لا فرق بينهما.

وهكذا رأينا أن القرآن طرح مفاهيم ومقولات متناثرة بين طيات المصحف الشريف. وهي لا تحتاج إلا إلى جمعها وتصنيفها لأي موضوع من موضوعات القرآن الكريم. التي تشمل كل ما يمكن أن يكون موضوعاً لعلم الإنسان. وما فيه من غيبيات فللإيمان، إلا إذا انكشف الغطاء عن حقيقة أو حقائق عندئذ تصبح موضوعاً للبحث والدراسة العلمية أو الحكمانية. فتخرج من محراب الإيمان إلى ميادين العلم والمعرفة والتجربة والاختبار، «ومن أراد العلم فليثور القرآن» (حديث شريف).

وهكذا، فإذا كان ماركس قد جاء بمفهوم «قوة العمل» فإنه وارد في القرآن باسم «الجهد». والجهد في الملكمالية له تكلفة، أو بتعبير ماركس، له قيمة، وفي الحالتين، فإن «تكلفة الجهد» أو «قيمة قوة العمل» عبارة عن تكلفة، أو قيمة «وسائل الحياة الضرورية للإبقاء على مالكها في حالة النشاط العملي الطبيعي، وللمحافظة على حياة أفراد أسرته، كما تحددها أيضاً النفقات اللازمة لتعليم العامل، والأجرة، في الرأسمالية، (الملكمالية – المؤلف)، ليست غير تعبير نقدي عن القيمة،

(التكلفة)، أو هي ثمن قوة العمل» أو قل تكلفة الجهد. (أنظر: مؤلفون سوفيات، موجز القاموس الاقتصادي).

وجاء في كتاب «الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو» «إن قيمة جميع وسائل المعيشة للعامل تحددها نفقات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها وهذه النفقات هي التي تكون قيمة قوة العمل» أي تكلفة الجهد للعاملين {وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ} [سورة التوبة، 79].

أما القيمة الاستعمالية لبضاعة جهد العمل، أو لقوة العمل فتتلخص في أن العامل يخلق، أو ينتج، قيمة كلية تعادل تكلفة جهده (الأجرة) زائد فائض قيمة لرب العمل، وهو الربح. والمقصود «بفائض القيمة» أي فضل قيمة جهد العمل. وهو عادة أكبر من قيمة الجهد (الأجرة). وأحياناً تكون أكبر بأضعاف مضاعفة وهو يسمى أيضاً «القيمة الزائدة».

والواقع أن مفهوم «قوة العمل» و«العمل» مفهومان تحليليان تجريديان. والقصد من ذلك أن لا يفهم أن عمل العامل، أو العامل نفسه، هو موضوع البياعة والاشتراء «إلا أن آدم سميث وديفيد ريكاردو اعتبرا مفهوم «قوة العمل» و«العمل» شيئاً واحداً، وأكدا أن عمل العامل هو موضوع البيع والشراء، وأن هذا العمل ذو «قيمة».

وينتج من هذا أن العامل يبيع الرأسمالي عمله وينال منه قيمة هذا العمل تحت شكل الأجور. في هذه الحال لا يستطيع العمل أن يكون مصدراً للربح والريع. وهو أمر يناقض نظرية القيمة القائمة على العمل. إن العمل يخلق القيمة وهو نفسه ليس بذي قيمة. والعامل يبيع الرأسمالي لا عمله، بل قوة عمله التي تنشأ عن استهلاكها قيمة جديدة تفوق كثيراً قيمة قوة العمل». (الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 296).

نستنتج من ذلك أن العمل في ذاته قوة والملكمالي لا يشتري العامل نفسه كشخص وإنما يشتري قوة عمله. والقرآن الكريم يسمي تلك القوة «الجهد» كما ذكرنا سابقاً. كما أننا نستعمل مفهوم «الملكمالي» بدل الرأسمالي. والإنتاج أو العمل عبارة عن بذل الجهد في خلق منفعة أو زيادتها. كما أن «يبيع» في النص من «باع» ولكن هذا الاشتقاق غير صحيح لأن «باع» ومشتقاتها غير واردة في القرآن. و«يبايع» من «بايع» هو الاشتقاق الصحيح ومن (بايع، بيع) ومن (باع، بياعة).

وقد قال الله تعالى {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [سورة البقرة، 275].

لاحظ أن القرآن الكريم استعمل لفظة «البيع» وليس البياعة. فالبيع يتعلق ببيع العمل حسب عقد بين العامل والمستفيد. أما البياعة فهي التجارة في السلع (مبادلة). وهذه التفرقة بين المفهومين واضحة في القرآن الكريم. فقد قال تعالى: {رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ} [سورة النور، 37] وقد جاء في (المعجم الشامل) أن «المبايعة في القرآن مراد بها المبادلات غير المالية: أي المعاهدات» أو الأحرى عقود العمل. كأي عقد بين طرفين، الأول: المستفيد والثاني: العامل. ولما كان الثاني مستعداً للقيام بالعمل المطلوب والطرف الأول سيدفع له أجرة في المقابل، وهذه الأجرة عبارة عن تعويض للعامل مقابل الجهد الذي يبذله لإنجاز العمل المعين بالمواصفات المطلوبة في العقد. وتلك الأجرة بالطبع ستكون أقل، بكثير أو قليل، عن قيمة المنتوج الذي يخلقه العامل. أو الإنجاز الذي يقوم به.

وبصورة مجازية جداً يرسم ماركس الحال بعد عقد العقد «المتكافئ» المزعوم بين الرأسمالي والعامل. إن مالك النقود يسير فخوراً في المقدمة كرأسمالي، ومالك قوة العمل يسير وراءه كعامله، أحدهما يسخر سخراً كثير الدلالات ويتحرق رغبة في الشروع في العمل؛ والثاني يهذي باكتئاب، ويحزن مثل ذاك الذي باع جلده بالذات في السوق، ولذا لا يرى في المستقبل أي احتمال غير احتمال واحد هو أن هذا الجلد سيدبغونه. (ماركس وإنجلز، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 23، ص 187).

لاحظ أن «السحت» في القرآن الكريم معناه «السلخ» ولكن ماركس قال: «هذا الجلد سيدبغونه بدلاً من «سيسلخونه» فهل هذا للتعمية، أم لسوء الترجمة. وعلى كل حال فإن الأفضل أن نقول «سيسحتونه» من مفهوم السحت الوارد في القرآن الكريم. ولا جديد إلا التلاعب بالكلمات.

وهكذا رأينا أن العمل في ذاته قوة، أو جهد. والملكمالي لا يشتري العامل نفسه كشخص، وإنما يشتري جهده، أو قوة عمله. كما أن العامل لا يباع ويشترى كما هو الحال في المرحلة السيادية – الرقية، حيث كان الرقيق يباع ويشترى في سوق النخاسة كما كان الأسرى يسترقون. أما الرق كنظام طبقي فلا يزال باقياً وباغياً. إنه الرق المأجور.

وفي الاقتصاد الملكمالي تطلق تسمية عوامل الإنتاج بدلاً من عناصر الإنتاج. ويعتبر ملاكو عوامل الإنتاج هذه أنفسهم بأنهم هم المنتجون. أما الذين يعملون فعلاً على خطوط الإنتاج فمجرد عمال مأجورين. أو مستخدمين. وبالمثل فإن الأعمال والإنجازات لا تنسب إلى العمال والعاملين ولو كانوا مهندسين وفنيين، وإنما تنسب الأعمال إلى الأفندية رجال المال، عفواً رجال الأعمال. لا لشيء إلا لأنهم مالكو المال والأرض والعقار من دون الله. وأغلبهم عاطلون من العمل، والأصح باطلون. وإن عملوا فإنهم يتقاضون أعلى المرتبات، أو المخصصات إلى جانب الأرباح والمنح والمكافآت. وإذا مولوا مرفقاً، أو مشروعاً سموه بأسمائهم الشخصية أو بأسماء الملوك والأمراء، ومن لف لفهم ممن يتطاولون بالبنيان، بينما هم المفسدون في الأرض والمعادون لله وللجماعة المؤمنة. وفي المقابل نرى العاملين والكادحين الذين يصنعون الحياة وينجزون الأعمال، هم المعذبون في الأرض، وعليهم لعنة إبليس والمال.

ولا يزال الفكر الملكمالي يأخذ بنظرية عوامل الإنتاج. فمالك الأرض له الريع، والربح للمنظم (الممول لا أكثر). والفائدة عائد رأس المال. ولاحظ أنهم يغيبون مفهوم ملك المال. وهكذا تجري العملية وختامها مسك المال. ونسوا أن الملك والمال لله الواحد القهار. كما أن ما هو لله تعالى يعني أنه للجماعة العاملة، لأنها نائبة عن الله في الأرض. والله هو الغني الحميد. كذلك فإن الجماعة العاملة تعمل بإرادة الله كما هيأها لذلك. وتبذل جهداً هو مما أودعه الله جسم الإنسان وعقله. وهو الذي هداه إلى صناعة ماعون الإنتاج، ومواد الإنتاج ومواضيع العمل. وسخر له الطبيعة المحيطة به بلا حدود. ولذلك فإنه، في التحليل الأخير، كل شيء وعمل من الله، بما في ذلك إنتاج متطلبات المعيشة وصناعة الحياة ووسائل وأسباب التقدم والرقي والعروج إلى أطباق الفضاء. وعلى هذا فالحق، والحق يقال، إن الفضل، وكل الفضل من الله تعالى. سواء فضل القيمة، أو فضل الوجود، أو خلق الإنسان. والفضل والفضلة في الاقتصاد يعنيان القيمة الزائدة عن القوت، أو عن حاجاته المادية والمعنوية (الثقافة، العلم، والترويح...) وكل ما هو لازم لتجديد قوى العامل على العمل والإنتاج والإبداع وبذل الجهد في كل يوم وساعة.

والفضل عموماً، والقيمة الزائدة خصوصاً، هي العفو: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} [سورة الأعراف، 199]. وهي البقية {بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ} [سورة هود، 86]. وهي الباقيات الصالحات (المفادات)، {وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدىً وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا} [سورة مريم، 76].

وكل من لديه قدرة على العمل وأي عمل لا يجوز أن يعيش عاطلاً ولا باطلاً. وعلى السلطة توفير الفرص اللازمة. وفضل الحياة الطيبة يجب أن يذهب إلى التنمية والتطوير وعلاج مشكلة الفقر والحاجة والعوز.

– {قُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ} [سورة الأنعام، 135]. هذه الآية تدعو إلى العمل الطيب وليس أي عمل.

– {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ} [سورة فاطر، 10]. {لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} [سورة الروم، 45].

– {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} [سورة الكهف، 110].

– {وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [النحل، 14].

والعمل الصالح هو العمل المفيد والمنتج للخيرات المادية. والفضل والفضلة: البقية من الشيء (المعجم الشامل).

أساليب زيادة فضل القيمة ـ السحت

لقد رأينا كيف أن العامل ينتج خلال يوم العمل قيمة جديدة وهذه القيمة تقسم إلى قسمين. قسم يعوض رأس المال الذي أنفقه الملكمالي (الرأسمالي) على شراء قوة العمل، والقسم الثاني «عبارة عن فضل قيمة يملأ جيب الرأسمالي» كما جاء في «الاقتصاد السياسي» السابق الذكر.

ولكن هل يقنع الملكمالي بقدر معين من فضل القيمة (الأرباح)؟ أبداً، إن رغبته في تكديس المال لا حدود لها. ولذلك فإنه يسعى دائماً إلى زيادة درجة استغلال العاملين، أي زيادة فضل القيمة ما أمكن. وأمامه، لتحقيق نهمه إلى المال، طريقتان، وهما:

أولاً: فائض القيمة المطلق

وهذا الأسلوب في زيادة فائض القيمة عبارة عن إطالة يوم العمل إطالة مباشرة. فقد علمنا أن يوم العمل للعامل يقسم إلى قسمين: زمن العمل الضروري الذي يكفي لتجديد إنتاج قوة العمل. وزمن العمل الفائض الذي ينتج فيه العامل فضل القيمة. فإذا كان يوم العمل 8 ساعات. 4 ساعات عمل ضروري. و4 ساعات زمن العمل الفائض. وبالتالي فإن معدل السحت (فضل القيمة) يساوي 100% فإذا تمكن رب العمل من رفع يوم العمل إلى 10 ساعات بدلاً من ثماني ساعات، في هذه الحالة تصير نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري: 6/4 وبهذه الطريقة يزيد معدل السحت (فضل القيمة) إلى 150%. وتسمى هذه الزيادة الناتجة من إطالة يوم العمل في الاقتصاد الماركسي بأنها: فائض القيمة المطلق. ولكن الحصول على هذه الزيادة له حدوده. فبينما يسعى الملكمالي إلى إطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، فإن الجماعة العاملة تناضل من أجل عدم إطالته. وعلى ذلك فإن مدة العمل اليومية تتوقف على ميزان القوى بين الملكاوية والعمال. ومدى قوة ووحدة الجماعة العاملة من جهة، وقوة الضغط والابتزاز لدى الملكاوية من جهة أخرى. ويعمل النظام الملكمالي على وجود نسبة عطالة بين العمال في حدود 3% أو أكثر لإضعاف قوة المساومة لدى العاملين.

وعلى كل حال، فإن من أشكال زيادة فترة العمل اليومية هي ما يسمى «بالعمل الإضافي» خارج ساعات الدوام الرسمي للحصول على مزيد من فائض القيمة، أو «فضل القيمة المطلق – السحت المطلق». ففي أوروبا تطول ساعات العمل بنسبة 20% عن ساعات العمل الرسمية.

ولأجل زيادة فضل القيمة يعمل أرباب العمل على زيادة شدة العمل، والذي يلعب الدور نفسه الذي يلعبه أسلوب إطالة يوم العمل؛ فمع تشديد العمل يبذل العامل جهداً أكبر، ويخلق مزيداً من القيمة وفضل القيمة. وهو ما يحقق النتيجة نفسها من إطالة يوم العمل وزيادة السحت، وهذا يعني زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد.

ثانياً: فائض القيمة النسبي

وهذا يعني تقصير وقت العمل الضروري الذي ينتج فيه العامل ما يعادل أجرته. وإطالة وقت العمل الإضافي الذي ينتج فيه العامل فضل القيمة. ونحن نعلم أن وقت العمل الضروري

يتحدد حسب قيمة قوة العمل. وهذه القيمة تتحدد حسب حاجات العامل لتجديد قدرته وطاقته على العمل من جديد. «وبالتالي فإنه لتخفيض قيمة قوة العمل لا بد من زيادة إنتاجية العمل في القطاعات المنتجة للمواد التي تستهلكها الطبقة العاملة، والمنتجة لوسائل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج المواد الاستهلاكية. ولذلك، فإن زيادة إنتاجية العمل هي أساس فائض القيمة النسبي». (الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1976، ص 105).

لنفترض أن طول يوم العمل 10 ساعات. 5 ساعات عمل ضروري. و5 ساعات عمل إضافي. فإذا اختصرنا يوم العمل الضروري ساعة واحدة. فإن معدل السحت سيزيد بنسبة 50%. وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع إنتاجية العمل أيضاً.

فضل القيمة الإضافي

تعمل المؤسسات والشركات الاقتصادية والإنتاجية على رفع إنتاجية العاملين، لكي ترفع نسبة الربح إلى أعلى ما يمكن. ولا يتحقق ذلك إلا إذا ارتفعت إنتاجية العاملين في المؤسسة إلى أعلى من مستوى الإنتاجية العام في الاقتصاد ككل. بمعنى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة في المؤسسة المعنية عما هو في المؤسسات الأخرى. وبما أن تلك المؤسسة تبيع إنتاجها بالمستوى العام نفسه لسعر السوق، فإنها ستحقق ربحاً زائداً، أو إضافياً، وذلك بمقدار الانخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة من المنتوج. ومجموع الأرباح الإضافية يساوي تقريباً فضل القيمة الفائض، أو الإضافي للمؤسسة الرائدة. ومصدر هذه القيمة الإضافية هو عمل العاملين في هذه المؤسسة لأن عملهم يخلق في وحدة الوقت (ساعة مثلاً) قيمة أعلى مما هي في المؤسسات الأخرى.

والواقع أن فضل القيمة الإضافي في أي مؤسسة لا يدوم. لأنه بمرور الوقت تنتشر الابتكارات التقنية، والتنظيم الأفضل في المؤسسات الأخرى ما يجعل مستوى الإنتاجية فيها يرتفع إلى مستواه في المؤسسة الرائدة. ويصبح هذا المستوى الجديد هو المستوى المتوسط اجتماعياً. ونتيجة ذلك يزول فضل القيمة الإضافي، إلا إذا حصل تطوير، فيمكن حينئذ أن يظهر فضل قيمة إضافي من جديد.

ويسمى العائد الإضافي المذكور، والمسمى بفضل القيمة الإضافي، تسمية أخرى وهي «الريع التقني» في الأدب الاقتصادي الملكمالي. يمكن تسميته «الريع الماعوني».

ويلعب فضل القيمة الإضافي دوراً مركزياً ومهماً في تطور الاقتصاد الملكمالي، حيث تشتد المنافسة في التنمية والتطوير وتطبيق أحدث النظم وأرشدها في الإدارة. وغدا إنتاج فضل القيمة الإضافي محركاً أساسياً للتقدم التقني (thecnique) في ظل النظام الملكمالي. إلا أن السرية التي يفرضها المكماليون على الابتكارات والاختراعات تحول دون انتشارها في حينها في الاقتصاد عموماً لكي يحتفظوا منفردين بفضل القيمة الإضافي، ومن هنا يؤخرون التطور التقني (التكنيكي).

كما أن «درجة استخدام التكنيك الجديد تقلل معدل نمو فائض القيمة النسبي، حيث تظل قائمة حوافز استخدام التكنيك الجديد مثل المنافسة والركض وراء فائض القيمة الإضافي». (المصدر السابق، ص 108). ويلاحظ أيضاً عدم تشغيل الجهاز الإنتاجي، في الدول الصناعية، بكامل طاقته لتثبيت الأسعار الاحتكارية عند مستوى مرتفع مع أتمتة الإنتاج وزيادة شدة العمل.

العلاقة بين فضل القيمة المطلق والنسبي

لقد تناولنا سابقاً شكلين أساسيين لفضل القيمة وهما: أولاً، فضل القيمة المطلق. وثانياً، فضل القيمة النسبي.

والحقيقة يشكل فضل القيمة المطلق السمة الأساسية لأسلوب الإنتاج الملكمالي في المراحل الأولى لنشوء هذا النظام وتطوره. وكان فضل القيمة لا يزال ينتج على أساس حرفي. ولذلك كانت زيادة فضل القيمة تتم عادة عن طريق إطالة يوم العمل. إلا أنه مع تنامي القيمة بذاتها فإنها دخلت في تناقض مع تأخر القاعدة التقنية القديمة مما دفع بقوة نحو تطوير تلك القاعدة، مع التغيير في نمط العلاقات الاجتماعية، ما أدى إلى نشوء فضل القيمة النسبي وتطوره، المتمثل في تقصير وقت العمل الضروري اللازم لدفع أجرة العامل. بينما إنتاج فضل القيمة المطلق يتم عن طريق إطالة يوم العمل، والنسبي مرتبط بالتبدل الجذري في عملية العمل ما يؤدي إلى تقصير أكثر فأكثر لوقت العمل الضروري إلى جانب رفع إنتاجية العامل، التي بدورها تنشأ عن التطور الصناعي المتسارع. وزيادة استثمار واستغلال العاملين، وخضوعهم التام لملك المال. «إلا أن الانتقال إلى إنتاج فضل

القيمة النسبي لا يقضي على طريقة إنتاج فضل القيمة المطلق. ثم إن تطور إنتاج فضل القيمة النسبي يؤدي إلى توسيع تال لإنتاج فضل القيمة المطلق.

إن إدخال الآلات، وتطور الصناعة الضخم، فسحا في المجال أمام إطالة يوم العمل، وزيادة تشديد العمل زيادة مفرطة». (علماء سوفيات، مصدر سابق، ص 348).

ولكن ينبغي عدم الخلط بين زيادة شدة العمل ورفع إنتاجية العمل. فالأولى تؤدي إلى اهتراء أكبر لقوة العمل، فنفقات العضلات والأعصاب والدماغ.. إلخ، تزداد في الوحدة الزمنية الواحدة. بينما لا يحدث ذلك في حالة زيادة إنتاجية العمل.

يقول كارل ماركس في ملك المال (رأس المال): «إن كلاً من شكلي فضل القيمة النسبي والمطلق مرتبط بالآخر أوثق ارتباط، ومتشابك معه، وتقوم بينهما وحدة معروفة. إن الفرق بين فضل القيمة النسبي والمطلق هو، من وجهة نظر معروفة، وهم على العموم. ففضل القيمة النسبي هو مطلق لأنه يتطلب إطالة مطلقة ليوم العمل تتجاوز حدود زمن العمل الضروري لإعاشة العامل ذاته. وفضل القيمة المطلق نسبي، لأنه يتطلب تطور إنتاجية العمل التي تتيح تحديد زمن العمل الضروري من يوم العمل». (نقلاً عن علماء سوفيات، مصدر سابق، ص 349).

إن الشكل المحول لفضل القيمة هو الربح. وهو في التحليل الأخير فضل الله، الذي خلق الإنسان جسداً وعقلاً، وجعله يتطور ويتقدم بالعلم والعمل. ويرتقي ويتسامى نحو حياة أفضل وأفضل إلى أن يلغى السحت والاستغلال وقهر الإنسان للإنسان.

الفصل الرابع
السحت وفضل القيمة في القرآن الكريم والماركسية

- قوة العمل بوصفها بضاعة.
- الأخذ والاقتناء.
- حجم ومعدل فائض القيمة.
- القيمة الإضافية.
- الأجرة في النظام الملكمالي.
- أشكال الأجرة.
- الأجرة الاسمية والأجرة الفعلية.
- القانون الاقتصادي الأساسي للملكمالية.

الفصل الرابع
السحت وفضل القيمة في القرآن الكريم والماركسية

إن الاقتصاد السياسي إذ يدرس قوانين إنتاج الخيرات والمنتوجات المادية وتوزيعها في مختلف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الإنساني فإنه يبين الطريقة التي يتم بها توزيع السلع والخدمات المنتجة وتبادلها بما يتلاءم مع العلاقات بين الناس أثناء قيامهم بالعمل على تجديد وإعادة تنظيم حياتهم الإنسانية. وتعتبر علاقات التوزيع السلعي جزءاً من علاقات الإنتاج السائدة، هذه العلاقات التي تقوم على الملكية المخصصة للماعون وسحت العاملين المأجورين. وهذه هي القاعدة التي يقوم عليها أسلوب توزيع منتجات العمل في النظام الملكمالي.

ولكن هذا لا يعني أن الأجرة تعادل قيمة العمل الذي يقوم به العامل، أو قيمة ما ينتجه بعمله، فالأجرة تعادل جزءاً من العمل المدفوع الأجر. ويبقى الجزء الآخر غير مدفوع الأجر، وهو مصدر ربح الرأسمالي، وثروة ملاكي وسائل العمل والإنتاج.

إن الأجور، في الاقتصاد الرأسمالي، تأخذ شكلاً مُحوّراً لقيمة، أو لثمن العمل. وهي بذلك تستر الاستغلال الملكمالي للعمل، وتحقيق فضل القيمة. حيث ينتج العامل في جزء من يوم عمله ما يعادل أجرته، ويعمل مكرهاً فيما تبقى من يوم العمل، لربِّ العمل دون مقابل. وهذا هو الظلم الطبقي وهو ما يطلق عليه اسم الربح.

إن الرأسمالي يشتري قوة العمل، أو القدرة على العمل، وليس العمل نفسه. وبالتالي ما يهمه ليس العامل نفسه بوصفه بشراً ذا قدرات وإمكانات من جهة، وذا حاجات ومتطلبات من جهة

أخرى، بل قدرته على إنتاج فائض قيمة قوة عمله. (السحت). وقوة العمل هي البضاعة محل البيع، أو التبايع. وإن كانت الأجرة تظهر وكأنها ثمن العمل كله، لأن العامل يتلقى أجرته بعد أن يشتغل فترة من الوقت. وتبعاً لوقت العمل المبذول (ساعة، يوم، أسبوع). ولو كان الأمر كذلك فإنه يحق للعامل أن يتوقف عن العمل بعد أن ينتج ما يعادل أجرته (6 ساعات عمل مثلاً). ولكن الملكمالي يجبر العامل على العمل طالما لم يستنفد طاقته على العمل لمدة 6 ساعات أخرى غير مدفوعة الأجر. وهكذا تتم التغطية على الاستغلال الطبقي، ويظهر وكأن العامل يتلقى مقابل عمله كله. لقد كان الاستغلال الطبقي ظاهرة بارزة في العهد العبودي والعهد الإقطاعي، لأنه يقوم على السخرة، والإكراه الشخصي. أما في الملكمالية فإنه مستور تحت مظلة الإكراه الاقتصادي. أي، إما العمل في أسوأ الظروف وإما الموت جوعاً. وإن كانت ظروف العمل اليوم قد تحسنت كثيراً عما كانت عليه في القرون الأولى من الثورة الصناعية في أوروبا.

وقيمة قوة العمل بالنقود (الورق) هي سعر (أجرة) قوة العمل. وعادة ما يكون أدنى من قيمة قوة العمل. وذلك لأن النظام الملكمالي يولد باستمرار عطالة (عرض) تزيد عن الطلب على العمل. ويؤدي التقدم الماعوني (التكنولوجي) في عصرنا الراهن إلى قيام أشكال جماعية لتنظيم عمل العمال. ذلك لأن إنتاجية العمل في هذه المؤسسات لا تتوقف على الجهود الفردية لكل عامل على حدة، بقدر ما تتوقف على التنسيق والتكامل بين جهود أعضاء المجموعة العاملة كافة. هذه الوحدة بين العاملين تساعد المستضعفين (البروليتاريا) على النضال من أجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. بل إلى رفع شعارات ومطالب طبقية سياسية. وبذلك تتحول الحركة العمالية إلى صراع سياسي ضد الملكمالية كنظام طبقي استغلالي.

قوة العمل بوصفها بضاعة

إن الاقتصاد الملاكي ينظر إلى العمل في ذاته على أنه سلعة والأجرة، أو الأجر، هو ثمن هذه السلعة. أي إن الأجر هو سعر للعمل. (الأجر = سعر العمل).

والحقيقة أن العمل في ذاته لا يعتبر سلعة. وليس له قيمة، ولا يقدر بثمن. فالعمل هو عبارة عن استهلاك قوة العمل وقوة العمل هذه هي السلعة التي يبيعها العامل. أو قل هي جهد العامل {وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ} [سورة التوبة، 79].

والجهد الذي يبذله العامل معبراً عنه بالنقود (الورق) هو الأجر. وهو سعر، أو ثمن جهد العامل المنفق في عملية العمل نفسه. وهذا هو معنى تحول جهد العامل، أو قوة العمل بالمفهوم الماركسي، إلى بضاعة. كما يرى الماركسيون أن هذا التحول لقوة العمل إلى بضاعة إنما يصدق على النظام الملكمالي عموماً وأنه لا يظهر إلا استثناء في مراحل ما قبل الملكمالية.

ولكن ما المقصود بقيمة الجهد، أو قيمة قوة العمل؟

– أولاً، تشمل قوة العمل مجمل ما يتمتع به الإنسان من كفاءات وقدرات جسدية وروحية يبذلها العامل، أو الإنسان في إنتاج الخيرات والصالحات المادية. وقوة العمل مفهوم تاريخي تحول إلى بضاعة نتيجة لنشوء الملكمالية وظهورها على مسرح التاريخ. إلا أن قوة العمل عنصر من عناصر الإنتاج في كل المجتمعات. ولكنها تغدو بضاعة عندما يكون الشغيل محروماً ومجرداً من مواعين الإنتاج ووسائل العيش، وكل ما يستطيع عمله هو أن يحمل قواه، أو جهده إلى السوق، فليس لديه ما يملك التصرف فيه بحرية غير قوة عمله.

ولكنها حرية مصادرة مسبقاً، هو إما أن يبيع (وليس يبع) ما يملك وإما لا يبقى على قيد الحياة. ولذا فإن قيمة قوة العمل هي قيمة قوت العامل من وسائل العيش لبقائه حياً يرزق. أو هي العمل الضروري اجتماعياً واللازم لإنتاج ما يحتاج إليه الشغيل من مقومات الحياة لتجديد قواه الإنتاجية. وذلك من مأكل وملبس ومأوى... إلخ. كما أن العامل في العصر الراهن أصبحت له حاجات اجتماعية وثقافية وروحية متنوعة ولا بد من إشباعها. لكن هذه الحاجات تختلف باختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية التي تمر بها. والتطور السياسي للطبقة العاملة (أو قل للجماعة العاملة). وقد أشار ماركس إلى «أن تحديد قيمة قوة العمل، خلافاً للبضائع الأخرى، ينطوي على عنصر تاريخي وأخلاقي»[3].

كما ينبغي أن تشمل قيمة قوة العمل وسائل المعيشة الضرورية لأعضاء أسرة العامل. ونفقات التعليم والحصول على قدر من الكفاءة المهنية أو العالية.

إذن، فقيمة جميع وسائل تجديد قوة العمل للعامل ومن يعيل، عبارة عن التكاليف الضرورية اقتصادياً واجتماعياً لإنتاجها. وهي التي يعبر عنها بالأجرة. وهي ثمن قوة العمل في النظام الملكمالي.

كما أن لقوة العمل، بوصفها بضاعة، قيمة استعمالية، أو استهلاكية تتحقق خلال عملية استعمالها. وتتمثل في قدرة العامل، أثناء العمل، على خلق قيمة أكبر من قيمة قوة عمله وهذه هي الخاصية التي تتميز بها قوة العمل، ألا وهي القدرة على إنتاج، أو خلق فضل القيمة، أو القيمة الزائدة. وهذه هي التي تهم الملكمالي من عملية الإنتاج.

ونحن نعلم أن عملية استهلاك قوة العمل هي العمل نفسه، فالملكمالي يشتري من السوق قوة العمل ويستخدمها في الإنتاج حيث تخلق سلعاً جديدة ولها قيمة جديدة. هذه القيمة الجديدة أكبر من قيمة قوة العمل (الأجرة). وسمى ماركس الفرق بينهما «فائض القيمة» أو «فضل القيمة». وفي بعض الترجمات «القيمة الزائدة».

ونحن نعلم أن الصيغة العامة لملك المال كما طرحها ماركس هي: ن – س – ن1 حيث ن1 أكبر من ن.

إن (ن1) تعني نقوداً متزايدة.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الملكمالي يبيع السلع التي اشتراها بثمن أعلى مما دفع هو للحصول عليها. إلا أن الواقع هو أن العمل هو الذي يخلق القيمة. أما المبادلة فمجرد تصريف للسلعة ولا ينجم عنها أي زيادة في القيمة. ولو حصلت مثل هذه الزيادة في عملية المبادلة لأحد الطرفين فلن تكون سوى إعادة توزيع القيمة القائمة، دون أن تنشأ عنها أي قيمة جديدة. وإذا ربح طرف فلا بد أن يخسر الطرف الآخر.

وينقسم يوم العمل في المنشأة الملكمالية إلى قسمين:

أ – وقت العمل الضروري الذي ينتج فيه العامل ما يعادل قيمة قوة عمله. أي قيمة القوت الذي يجدد به قوة عمله ومعيشة أسرته.

ب – وقت العمل الزائد، أي وقت العمل اللازم لإنتاج المنتوج الإضافي الذي يستأثر به الملكمالي، والنسبة بين وقت العمل الإضافي إلى وقت العمل الضروري تبين درجة السحت الذي يتعرض له العامل.

وجوهر ملك المال في النظرية الماركسية «هو القيمة المتجمعة في أيدي الملكماليين والتي تستعمل في إنتاج فائض القيمة عن طريق استغلال قوة العمل... فملك المال يستوجب العمل المأجور، والعمل المأجور يستوجب ملك المال. وملك المال والعمل المأجور هما وجهان لعلاقة واحدة بعينها» (ماركس وإنجلز، المؤلفات، مج6، ص444).

* **ملاخظة:** سنحل مفهوم «ملك المال والملكماليون» محل مفهوم «رأس المال والرأسماليون» باستمرار.

كما ينقسم ملك المال المستثمر في الإنتاج إلى قسمين:

1 – ملك المال الثابت ويتكون من المنشأة ومواعين الإنتاج من معدات وآلات ومواد مساعدة وخامات.. إلخ. وهذه تستهلك في العملية الإنتاجية. ولكنها لا تنعدم وإنما تنتقل قيمتها إلى قيمة البضاعة الجديدة، أو المنتوج الجديد بواسطة العمل المحدد الذي يؤديه العامل. ويسمي ماركس هذا الجزء من ملك المال باسم ملك المال الثابت Constant(c).

ب – أما مقدار المال الذي ينفق في شراء قوة العمل فإنه عند نهاية عملية الإنتاج يجد الملكمالي (مالك المال) نفسه مالكاً لقيمة جديدة من إنتاج العاملين. تعادل أجور العمال وزيادة (قيمة زائدة) ولذا يسميه ماركس ملك المال المتغير. أو المتحول Variable(v).

الأخذ والاقتناء

لقد حاولت أن أشرح باختصار، ولكن بقدر كاف، قانون القيمة، وقانون فضل القيمة. أما أصلهما، وجوهرهما الثابت في القرآن الكريم فقد ورد بكلمتين في قوله تعالى {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى} [سورة النجم، 48]. وقد طرح ابن خلدون في المقدمة «نظرية العمل في القيمة». وبين أن العمل هو الذي يعطي البضاعة قيمتها فقد منح الله المخلوق البشري القدرة على العمل. وهذه القدرة، أو القوة إذا ارتبطت بأشياء الطبيعة، أو الموارد الطبيعية تخلق قيماً سلعية كافية لتحقيق الغنى الشخصي للإنسان العامل وأسرته أو من يعيل. والغنى هو تحقيق مستوى الحياة الطيبة نسبياً، أي حسب مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، ومدى تطور قوة العمل وكفاءته (مستوى الإنتاجية) وكذلك الظروف والموارد الطبيعية ومدى سيطرة الإنسان عليها واستخدامها استخداماً كاملاً ومنتجاً. وهو،

أي الغنى يختلف بالتالي من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى بهذا القدر أو ذاك. إلا أنه، يظل، مستوى كافياً وافياً نسبياً بفضل ما أودعه الله من قوانين طبيعية وقوى إنسانية خلاقة. كما جاء في قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [سورة النحل، 97].

ومستوى الحياة الطيبة يحقق ويحفظ كرامة الإنسان من ذل السؤال واستجداء المعونة. فظاهرة التسول وانقسام المجتمع إلى أثرياء وفقراء هي خرق لقاعدة (من كل قدر طاقته ولكل قدر عمله). وإذا كان البر والتعاون مطلوبين فلعلاج مثل هذه الخروقات لقواعد الإنتاج والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية إلى أن تتحقق الاشتراكية المتساوية في طيبات الحياة الدنيا حسب قاعدة: الأخذ قدر العطاء والمساواة في الاقتناء.

والغنى المطلوب لا يقتصر على الغنى المادي أو المعيشي بالمعنى الضيق. وإنما تحقيق الغنى الشخصي مادياً وثقافياً وروحياً وعلمياً. أي تحقيق الشخصية الإنسانية المتكاملة والوصول بها إلى مستوى السعادة الحسية والمعنوية الراقية، والاستمتاع بمنجزات الحضارة الإنسانية في العلم والأدب والفن (الزينة) {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ} [سورة الأعراف، 32 – 33].

وهكذا، أحل الله كل مصادر البهجة والسعادة للإنسان. بما في ذلك الخيرات المادية وعطاءات الزينة والرقي الثقافي والإيماني العميق. وفي المقابل نهى عن كل الجوانب السلبية والقاتمة في حياة الإنسان، وخصوصاً المماطلة في العمل (الإثم) والظلم (البغي)، أو الانحراف عن الحق في علاقتنا بالله وما خلق. وأن تكون هذه العلاقة قائمة على أساس من العلم وليس الجهل ومن الحكمة لا السفه، والمهم أن ننفق ونستهلك ما نكسب من الخيرات المادية النافعة وليس الضارة، وخصوصاً عند مساعدة المحتاجين. {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ} [سورة البقرة، 267].

إذن، فالله قد مكن الإنسان من تحقيق الغنى الشخصي والرفاه المادي، بل وفوق ذلك فقد وهب للبشر من التراث المادي المتمثل بالمواد الأولية والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والبيئات المتنوعة، إلى جانب المواهب والإمكانات البشرية، ما يجعل العمل الإنساني يعطي مردوداً زيادة على مستوى الحياة الطيبة. ولكل أفراد الجنس الإنساني وخلق الأرض ومحيطها حاضنة ومؤنسة للإنسان {إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً} [سورة الكهف، 7]. وأيهم أكثر عزماً وحزماً لتحقيق الرقي المادي والروحي المتطور في الحياة الدنيا.

فالله، إذن، لم يهب ويمنح إمكانية تحقيق الغنى واليسر فقط في حياة الجميع، أو للناس كافة. وإنما يستطيعون أن يحققوا زيادة عن مستوى الغنى. إنهم قادرون على تحقيق قنية، أو فضل من أجل التطور والتقدم ورفع مستوى الحياة والمعيشة باستمرار. فالإنسان لا يعيش عند مستوى الكفاية أو الكفاف إلى الأبد. وإنما يحيا حياة صاعدة نامية فاعلة، وهادفة {وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا} [سورة نوح، 14]. وتطوراً حيوياً (بيولوجياً)، واجتماعياً، وعلمياً، إلى ما شاء الله.

وفي سبيل تحقيق هذه الحياة الميسورة والمتطورة رأينا قوله تعالى {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى} [سورة النجم، 48]. وأغنى أي ما يكفي لتحقيق الحياة الطيبة كما قلنا، وأقنى: أي أعطى القنية وهي الفضل أو الزيادة. وجاء في «المعجم الإسلامي» أن القنية هي المال المدخر. وهذا يعني ما هو معد أو مدخر للاستثمار لتحقيق النمو أو التنمية لجوانب الحياة الإنسانية كافة {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} [سورة النحل، 89].

أما إذا كان هناك من يموت فاقة وجوعاً فليس ذلك راجعاً إلى نقص في الموارد، أو في القدرات الإنتاجية للإنسان. إنما هو نتيجة سوء التوزيع. بل الظلم الطبقي.

ولذلك نجد إلى جانب الفقر المدقع التخمة للقلة المسرفة. وكما قال علي (ر) (ما جاع فقير إلا من تمتع غني) أو (ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع).

والدول التي تعاني التخلف والتردي أكثر في الفقر والجهل والمرض إنما سببه عدم مراعاة ما أودعه الله من سنن وقوانين في حياة الإنسان وتاريخه، سواء في حياته الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الروحية.

وإن كانت تلك السنن تظهر في شكل اتجاهات وميول عامة، وظواهر ومشكلات وأزمات وحروب ومآسٍ قد تبدو وكأنها عفوية ودون أسباب ومسببات بينما هي نتاج ونتيجة لعدم مسايرة سنن الله في الحياة. بل وكسر قوانين التقدم والتطور في الحياة الإنسانية وأهمها قانون الغنى والقنية، وكيفية تطبيقه وتحقيقه في الممارسة العملية. وهذا هو معنى التأويل لكلام الله ولكن المفارقة هنا هو أن المسلمين هم أكثر بعداً عن حقائق القرآن الكريم وسنن الله في الحياة. وهم الذين يعتبرون أنفسهم أمة الإسلام وحملة القرآن ولكنهم غدوا كالحمار يحمل أسفاراً: كمقدمة ابن خلدون، وتفسير الفخر الرازي. ورأس المال لماركس.. وقبل هذا وذاك القرآن الكريم. فهلا نعتبر ونتعظ من بعض ما جاء في القرآن الكريم لكي نزداد حكمة وعلماً وعملاً. وذلك بالتأمل والتفكر في بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى: {فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلاَّ بَلْ لاَ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * ولاَ تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ * وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} [سورة الفجر، 15 – 20].

ومعنى (فقدر عليه رزقه) أي فقدّر، أو حدد له رزقه حسب سعيه وعمله. أما (التراث) فتعني خيرات الله في الطبيعة من مواد أولية وخامات ومصادر طاقة وماء وهواء وطبيعة خلابة إلى جانب ما سخر الله للإنسان من مخلوقات وعجماوات... إلخ.

وقوله تعالى {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً} [سورة الإسراء، 70].

ومفهوم الفضل في القرآن مفهوم واسع وشامل {إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ} [سورة البقرة، 243].

كما ورد مفهوم البقية في قوله تعالى {بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [سورة هود، 86]. كما ورد مفهوم العفو، أي الفائض {خُذِ الْعَفْوَ{ [سورة الأعراف، 199].

حجم فائض القيمة ومعدله

إن المقدار المطلق لفائض القيمة رهن بدرجة استثمار العمال وعددهم. أي ما يسميه ماركس رأس المال المتغير. أما رأس المال الثابت فلا ينتج قيمة زائدة، ولا يجب أخذه في الاعتبار

عند تحديدها.

ويعبر معدل القيمة الزائدة عن درجة استغلال العاملين فإذا رمزنا إلى معدل فائض القيمة (القيمة الزائدة) بالرمز (م ق ز) فإن م ق ز = $\frac{\text{ق ز}}{\text{م}}$ ، حيث ق ز = القيمة الزائدة.

فإذا كانت ق ز = × 6 دنانير وم = 4 دنانير.

فإن م ق ز = $\frac{٦}{٤}$ × 100 = 150%.

ولكن الزيادة في فائض القيمة لا تحصل من مجرد الزيادة في معدل استغلال العاملين، وإنما من الزيادة في العدد المطلق للعاملين أيضاً.

وهناك طريقتان لزيادة استغلال العاملين في النظام الرأسمالي. الطريقة الأولى: الإطالة المباشرة ليوم العمل، وفائض القيمة الناتج من طريق زيادة وقت العمل يسمى فائض القيمة المطلق. ويتحدد يوم العمل من خلال الصراع بين الطبقة الملاكية والجماعة العاملة في النظام الملكمالي.

ويعتبر الوقت الإضافي للعمل بعد المواعيد الرسمية over time أحد الأشكال للحصول على فائض القيمة المطلق. كذلك فإن زيادة شدة العمل تؤدي إلى النتيجة نفسها.

أما الطريقة الثانية لزيادة فائض القيمة فتتم عن طريق تخفيض وقت العمل الضروري اللازم لإنتاج وسائل عيش العامل المنتج. فإذا ازدادت إنتاجية العمل في الفروع التي تنتج سلع الاستهلاك، انفخضت أسعارها. وهذا يعني انخفاض قيمة قوة العمل، وبالتالي، انخفاض وقت العمل الضروري، وفي المقابل يزداد وقت العمل الإضافي، أي تتغير النسبة بين وقت العمل الضروري والإضافي بفضل زيادة إنتاجية العمل. والقيمة الزائدة الناجمة عن ذلك تسمى القيمة الزائدة النسبية.

القيمة الإضافية

قد تتمكن منشأة اقتصادية معينة من رفع إنتاجية العمل فيها عما هو سائد في المنشآت الأخرى. وتحقق بذلك فائض قيمة إضافياً. ويتأتى ذلك عن طريق استخدام آلات جديدة أو تكنيكاً جديداً فيتوصل إلى رفع متوسط إنتاجية العمل في مؤسسته. وبالتالي على قيمة زائدة أعلى من

المعدل العام. إلا أن هذه ظاهرة موقتة حيث ستلجأ المشروعات الأخرى إلى التزود بمثل هذه الآلات الجديدة وتزول القيمة الزائدة الإضافية في المنشأة الرائدة. والتي يسميها البعض بالريع (التكنولوجي) الماعوني.

إلا أن الملكمالي سيسعى إلى كتمان سر الماعونية الجديدة فيؤخر استخدامها في المشروعات الأخرى مما يؤول إلى اشتداد المنافسة واحتدام التناقضات بين الوحدات الاقتصادية ومن هنا إثراء بعض أصحاب الأعمال وخراب بعضهم الآخر وعرقلة التقدم التكنيكي.

وعلى كل حال، تتفاقم التناقضات، في الظروف الحالية، بين الاحتكارات المحلية والدولية التي تعوق استخدام الابتكارات الماعونية (التكنولوجية) الجديدة. مثل عدم تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها للحفاظ على الأسعار الاحتكارية، إلى جانب تردي مستويات المعيشة، خصوصاً في العالم الثالث، وضيق الأسواق المحلية، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الطاقات الإنتاجية الرهيبة وبين مستوى استخدام هذه الطاقات، خصوصاً مع تزايد وتيرة التقدم للثورة العلمية – التكنيكية، وأتمتة الإنتاج، وإدخال الروبوت Robot في تنظيمه، مع تزايد شدة العمل كشكل مقنع لإطالة يوم العمل وإنتاج المزيد من فائض القيمة المطلق ما جعل المصدر الأساسي للأزمات واضطراب النظام الملكمالي هو فيض الإنتاج ومحدودية القوة الشرائية؛ إنه تناقض الوفرة والبؤس، وتفاقم الصراع بين العمل وملك المال.

لقد جاء في «الاقتصاد السياسي»، ج1، ص 350، (مصدر سابق). «ومع تطور الرأسمالية يتفاقم النضال الطبقي بين العمل والرأسمال، ولا بد من أن يؤدي، في نهاية الأمر، إلى القضاء على الأنظمة الرأسمالية، وإلى إقامة دكتاتورية البروليتاريا».

أما القرآن الكريم فيتحدث عن استخلاف الجماعة العاملة الصالحة في الأرض مستقبلاً، ولعله زماننا هذا. وذلك كما نجحت الثورة الإسلامية الكبرى في عهد الرسول (ﷺ)، وقامت سلطة المستضعفين في الأرض كنموذج ومثال ممكن التحقيق، بل لا بد من تحقيقه وعداً من الله حقاً وصدقاً {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ

تُرْحَمُونَ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ} [سورة النور، 55 – 57].

أي مصير الطغاة والمفسدين في الأرض. مصيرهم في الدنيا قبل الآخرة. وذلك من خلال نضال المعذبين في الأرض وكفاحهم حتى النصر المبين. فالثورة العظمى مقبلة بمشيئة رب العالمين، وحتمية التاريخ، وسنن التطور والتقدم السارية المفعول في المجتمعات البشرية. وما هو آت قريب {بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ * فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ * أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ * إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ} [سورة الدخان، 9 – 16].

الأجرة في النظام الملكمالي

في النظام الملكمالي، تعكس الأجرة قيمة قوة العمل، وإن كان ذلك لا يعني التطابق بينهما، لأن ظروف العرض والطلب على العمل في سوق العمل تجعل الأجرة مقداراً متذبذباً حول قيمة قوة العمل، أي حول تكلفة المعيشة للعامل وأسرته حتى يستمر العمل من ناحية، وحتى يحصل الملكمالي على أقصى فائض من قوة العمل، من ناحية أخرى. وهنا يكمن الطابع الصدامي في توزيع الخيرات المادية المنتجة في التشكيلات الحياتية الطبقية. والحقيقة، إن علاقات التوزيع تتناسب مع تلك العلاقات التي تقوم بين الناس في نظام الإنتاج الاجتماعي، أي العلاقات الإنتاجية. وهي العلاقات القائمة على الملكية الطبقية للماعون من ناحية واستثمار قوة العمل المأجور من ناحية أخرى.

ويزعم علماء الاقتصاد الملاكي أن الأجرة هي ثمن عمل العامل. ويرجع هذا الوهم إلى كون العامل يتلقى أجرته بعد القيام بالعمل المطلوب كما تتحدد أجرته عادة حسب فترة العمل (ساعة، يوم، أسبوع...) أو تبعاً لكمية السلعة المنتجة، ما يعطي انطباعاً بأن العامل يتلقى أجرة تعادل قيمة المنتج. أو أن عمل العامل قد سدد كلياً. وهذه في الواقع نظرة أيديولوجية لا علمية.

فلو فرضنا أنه يجب عمل (6) ساعات لإنتاج ما يعادل وسائل المعيشة للعامل ومن يعيل. وأن رب العمل يدفع ديناراً واحداً عن كل ساعة عمل. ينتج من ذلك أن قيمة قوة العمل تساوي (6) ساعات عمل، أو (6) دنانير في اليوم. ولكن رب العمل يشغل العامل (12) ساعة في اليوم لينفق العامل كامل قدرته على العمل. لأن رب العمل اشترى قدرة العامل على العمل وليس العمل نفسه. فالعمل ليس بضاعة وليس له، بالتالي، لا قيمة ولا ثمن. والحقيقة لقد تم دفع نصف دينار عن كل ساعة عمل وليس ديناراً واحداً. وبهذه الطريقة تخفي الأجرة واقع أن الملكمالي يدفع مقابل نصف يوم العمل (6 ساعات). ولا يدفع مقابل النصف الآخر. (6 ساعات أيضاً) وعلى هذا النحو يتم طمس السحت والاستثمار الملكمالي للإنسان كذباً وزوراً {سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [سورة المائدة، 42].

والكذب يشمل حتى الفاسرين حيث يفسرون أول الآية بقولهم «أكالون للمال الحرام كالرشوة والربا وأجر الزنا». (الموسوعة القرآنية الميسرة).

وهكذا فالسحت عندهم هو المال الحرام وهو فعلاً كذلك ولكنهم يذكرون أمثلة عليه كالرشوة التي تدفع للحكام أو القضاة للحصول على أموال الغير بالباطل. وهو حرام ولا شك. أما الربا فهو سحت غير مباشر. وهو حرام أيضاً.

أما عن أجر الزنا فلا أدري ما المقصود منه لأن الزنا هو ممارسة الجنس مع غير الزوجة أو مع غير الزوج دون اشتراط أجر من أي طرف. إلا إذا كانوا يقصدون بالزنا «البغاء» أي الدعارة. فهذه رذيلة في حكم القرآن. وإن اعتبر المفسرون أجر الزنا هو «مهر البغي» وربما يقصدون عمولة الوسيطة.

وهكذا فسروا السحت بالمال الحرام. وفسروا المال الحرام بالمال الحرام. كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء.

إن ماركس هو أول من فسر «السحت» تفسيراً علمياً فهو مقولة اقتصادية تنطوي على نظرية كاملة هي نظرية «فائض القيمة». أي إن الملكمالي يسحت «يستأصل» من العاملين خلال العملية الإنتاجية وقت عمل غير مدفوع الأجر. وهو وقت العمل الإضافي، كما شرحنا ذلك.

وقد ذكرت كلمة السحت أيضاً في قوله تعالى: {وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * لَوْلاَ يَنْهَاهُمُ الرَبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} [سورة المائدة، 62 – 63].

ولفظة «الأكل» تأتي في القرآن الكريم بمعنى «الأخذ» إذا تعلقت بالمال حسب «معجم ألفاظ القرآن الكريم» وغيره، فمعنى (أكالون للسحت: كثيرو الأخذ له). ولما كان السحت بمثابة المال الحرام عند الفاسرين فإن أخذ السحت يعني أخذ المال الحرام. وهو بمثابة سرقة للعاملين. فما هي عقوبة السرقة في القرآن الكريم؟

أشكال الأجرة

تظهر الأجرة في النظام الملكمالي في عدة أشكال. ومن أهمها الأجرة حسب الوقت (ساعة، أسبوع، شهر). وقد رأينا كيف أن الملكمالي لا يدفع في واقع الأمر إلا لجزء من وقت العمل وليس لكل الوقت الذي يقضيه العامل في العمل. وحتى لو اشتغل العامل مدة أطول فقد يلجأ الملكمالي إلى تخفيض ثمن ساعة العمل حتى يبقى الأجر الكلي كما هو. أو يزداد بنسبة أقل من الزيادة في وقت العمل.

وإلى جانب الأجرة بالوقت، يوجد شكل آخر وهو الأجرة بالقطعة، أي حسب وحدات البضاعة التي ينتجها العامل في فترة معينة من الوقت. مثلاً ساعة، أو يوم عادة. وذلك حسب التسعيرة التي يضعها رب العمل للوحدة الواحدة من المنتجات.

ويعتبر البعض الأجر حسب الوقت أكثر إخفاء لاستغلال العامل المنتج لأنه يخلق انطباعاً بأن العامل يتلقى بدلاً عن وقت العمل كله. ولكن الدفع حسب الإنتاج يوهم بأن العامل يقبض أجراً عن كل واحدة من منتجات عمله. إلا أن الأجر حسب الوقت هو الطريقة السائدة أكثر في الصناعة «والسبب أن الصناعة الرأسمالية الحالية قد انتقلت في كثرة من فروعها إلى نظام السلسلة ذي الوتيرة المرهقة. وهذا يعني أن وتيرة الإنتاج ليست رهناً بالعامل، بل بسرعة السلسلة، أو بخصائص المجرى التكنولوجي لعملية الإنتاج. وهكذا يكدح العامل بشدة متزايدة أبداً دون زيادة في معدلات الأجرة. وفي الركض وراء زيادة القيمة الزائدة يطبق الرأسماليون أيضاً مختلف الأنظمة لتنظيم عملية

الإنتاج والأجرة وتسمى نظم التعريف (sweating system، أو نظام الوتيرات الجهنمية). وقوامها ابتزاز أكبر قدر ممكن من عمل العامل في فترة معينة من الوقت. وهناك عشرات الأشكال المعروفة من هذه النظم التعريفية لتنظيم الأجرة» (نيكيتين، ص 109). إلى جانب أن الأجرة حسب الوقت تخضع لمعايير دقيقة للعمل ووضع معدلات أداء مرتفعة ومحسوبة بدقة تامة. وكلها تؤدي إلى امتصاص أكبر جهد نفسي وذهني وجسدي من العامل الكادح. وإلى اهتراء قوة العمل بوتائر أسرع.

ويجري في كثير من الدول الأخذ بالتقويم التحليلي للأعمال، الذي يقوم على مجموعة من العوامل والمواصفات التي لا يمكن قياسها موضوعياً وبأمانة، مثل: «موهبة العامل، ومثابرته، ومدى الاعتماد عليه، وتجاوبه مع الإدارة، وسلوكه العام، ومشاركته في حركة الإضرابات... إلخ. وهذه العوامل، بالإضافة إلى أنها تخلق ظروفاً مؤاتية تماماً لتسلط الإدارة على العمال، تمثل نظاماً موضوعاً بمنتهى الدقة بهدف شراء ذمم بعض العمال وإشاعة التفسخ الطبقي بينهم. ويستغل أصحاب الأعمال هذا النظام كوسيلة لإثارة تناقضات بين فئات العمال ولتخريب النضال المنظم للطبقة العاملة ولشق وحدتهم النقابية. (إلى جانب كونه) سلاحاً فعالاً في أيدي أصحاب الأعمال لتشديد العمل وزيادة الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة» (دار التقدم، ترجمة ماهر عسل، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ص125 – 126).

وفي القرآن الكريم نرى في قصة إبليس – الملكية، وآدم العمل كيف استكبر نصير الملكية إبليس وأبى أن يطيع ربه بالانحناء تحية وإجلالاً للإنسان الكادح (آدم – الطين) {يَاأَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاَقِيهِ} [سورة الانشقاق، 6]. بل توعد إبليس ذرية آدم باستئصالهم وتجريدهم من نتاج عملهم وإخضاعهم للاستغلال دون شفقة، أو رحمة كما جاء في القرآن الكريم {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً * قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً} [سورة الإسراء، 61 – 62]. {لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ} أي لأستأصلنهم، بمعنى تجريدهم من حصيلة أعمالهم (سرقتها منهم) كما يجرد الجراد الشجر من أوراقه.

الأجرة الاسمية والأجرة الفعلية

تعتبر قضية الأجور قضية حاسمة وخطيرة بالنسبة إلى مستوى معيشة الطبقة العاملة ووضعها الاجتماعي، فهذا يتوقف على مستوى الأجور. ولتحديد هذا المستوى لا بد من التمييز بين الأجرة الاسمية، وهي ذلك المقدار من النقود الذي يُدفع للعامل لقاء بيع قوة عمله للملكمالي، أما الأجرة الفعلية فهي عبارة عن كمية ونوعية وسائل العيش التي يستطيع العامل شراءها بالأجرة النقدية التي كسبها.

ومستوى الأجرة الفعلية يتحدد بمقدار الأجرة النقدية، أو الاسمية، والمستوى العام لأسعار الحاجات والخدمات الاستهلاكية، ومعدل الضرائب، وبدل الإيجار وغيرها من المدفوعات. ومع تطور الملكمالية تميل الأجور الفعلية إلى الانخفاض لعدة أسباب منها: التضخم، أي الارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث ترتفع الأسعار عادة بأسرع مما ترتفع الأجور. وكذلك زيادة الضرائب والمدفوعات الأخرى فإنها تعمل على تخفيض الأجرة الفعلية إذا لم ترتفع الأجور الاسمية بالمعدل نفسه. فلو ازدادت الأجرة الاسمية للعامل بنسبة 10% ولكن أسعار البضائع ارتفعت بنسبة 12%، فهذا يعني أن العامل يستطيع أن يشتري مقداراً أقل من البضائع والحاجيات الأخرى من السابق لأن الأجرة الفعلية قد هبطت بنسبة 2%. وهذا ما يجري في الدول الملكمالية التي تسود العالم كله تقريباً في الوقت الحالي.

إن التضخم، أي هبوط القوة الشرائية للورق (النقود) تحول إلى مرض مزمن وخصوصاً منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي فقد كانت الأسعار تميل إلى الارتفاع في فترات الرواج وإلى الهبوط في فترات الكساد. أما منذ العام 1973 وحتى الآن فإن الأسعار في ارتفاع مستمر حتى في حالة الكساد الاقتصادي، وهو ما يفاقم من حدة الأزمات التي تعصف بالنظام الملكمالي.

وإضافة إلى هبوط الأجرة الحقيقية بشكل عام فإنه يرافقها أيضاً هبوط الأجرة النسبية: أي أجرة العامل مأخوذة بالنسبة إلى ربح الرأسمالي (الملكمالي). وهذه النسبية بين الأجرة والربح تعبر عن ثمن قوة العمل مأخوذاً بالنسبة إلى فضل قيمة قوة العمل (فائض القيمة) الذي ينتجه العامل ويذهب إلى جيب الملكمالي. وهذا الهبوط في الأجور النسبية يعني أن نصيب الطبقة (التجميعة) الملكمالية من الدخل القومي يتزايد باستمرار، بينما نصيب الجماعة العاملة من هذا الدخل يتناقص. وهذا يعني أن الطبقة الملآنية تثري بلا حدود بينما يلف الجماهير العاملة البؤس والشقاء. وهو ما يعني أيضاً التناقض التام بين مصالح الجماعة العاملة والملأ الطبقي المسيطر.

وفي الدول الرأسمالية (الملكمالية) نلاحظ عدم المساواة في أجور الرجال والنساء رغم أن المرأة تقوم بالعمل نفسه الذي يقوم به الرجل. كما أن التمييز العنصري مصدر أرباح فاحشة لأسياد العمل وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية حيث يقوم الزنوج العاملون بأثقل الأعمال وأخطرها وبأجور زهيدة. فأجور العمال الزنوج تقل عن أجور العمال البيض في المدن بمرتين ونصف المرة، وفي الزراعة بثلاث مرات تقريباً. وفي بلدان العالم المتأخر الواقع تحت الهيمنة الإمبريالية يعيش العمال ويعملون في أسوأ الشروط وأقساها، بل لا يستبعد العمل القسري تحت شكل مختلف أنواع الخدمات أو لتسديد الديون الظالمة لأسياد العمل. هذا، إلى جانب تشغيل الأطفال تحت سن العمل وبأجور زهيدة.

إن الإسلام نادى، قبل كل شيء، بالعدل والإحسان، أي إتقان العمل وليس المبالغة في الشعائر والطقوس. والإحسانية هي الإنتاجية العالية. وكانت دعوة الإسلام الأولى والمدوية في القرآن الكريم هي: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} [سورة النحل، 90].

وقد مجد الله العمل وكرّم العاملين بقوله تعالى: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} [سورة التوبة، 105].

أما الأجر فينبغي أن يكون حسب جنس العمل ونوعيته: {هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ} [سورة الرحمن، 60].

والمعنى هل جزاء الإحسان في العمل إلا الإحسان في الأجرة والمكافأة. دون تمييز بين الكبير والصغير والرجل والمرأة، ودون أي تمييز عنصري. بل الدفع حسب قاعدة: الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وقد أوصى محمد (ﷺ) بدفع أجرة العامل قبل أن يجف عرق جبينه، (بهذا المعنى) تقابل الأجرة قيمة قوة العمل حسب قانون القيمة إلا أن الأجرة تتأثر أيضاً بقوانين العرض والطلب. وبالصراع بين أسياد العمل والعمال.

ويؤدي التراكم الرأسمالي وتطور التكنيك الإنتاجي إلى ذبذبة الأجور لمصلحة الملكماليين عادة. والاستغناء عن العمال الأقل نوعية. وتشغيل النساء والأطفال بأجور منخفضة. كما يؤدي التقسيم الإنتاجي للعمل إلى زيادة شدة العمل وتسريح كثير من العاملين فيزيد عرض قوة العرض في سوق العمل مما يؤثر في الأجور باتجاه هبوطها، خصوصاً وأن عرض سلعة قوة العمل غير

مرن فلا يمكن تقليله بسهولة كالسلع الأخرى، أو زيادته. والعامل مجبر على بيع قوة عمله تحت ضغط الحاجة بأجرة أقل من قيمتها ما يؤدي إلى تعظيم فضل القيمة للملكمالي. بيد أن هذا لا يعني أن الأجور تنخفض عاماً بعد عام فهي أولاً تتذبذب حسب الدورة الاقتصادية فتهبط في حالة الكساد وترتفع في حالة الرواج أو النهوض. ثم إن نضالات الجماعات العاملة كثيراً ما تحقق مكاسب للعاملين من حيث تحسين شروط العمل ورفع الأجور. وفي ظروف الأمبريالية والأزمات المتتالية تنخفض الأجور الحقيقية بشكل كبير عن مستوى تجديد قوة العمل. وتفاقم أزمة البطالة السافرة والمقنعة وعدم تشغيل الجهاز الإنتاجي تشغيلاً كاملاً إلى درجة قد تصل فيها نسبة العطالة للطاقة الإنتاجية إلى 50% وقت الأزمات. وقد تقل هذه النسبة في الحالات العادية، ولكن أصبحت البطالة الواسعة في كثير من الدول «أزمة وطنية حقيقية» تتعلق بمصير عشرات الملايين العاطلين من العمل في الدول الغربية؛ وفي الدول المتأخرة يتردى مستوى المعيشة إلى حد الموت جوعاً لملايين أخرى من المعذبين في الأرض.

إن أسياد العاملين يستغلون العطالة لتخفيض الأجور وإطالة يوم العمل وتشديد عمل العمال وخصوصاً عن طريق تسريع عملية الإنتاج – السلسلة وغيرها من الطرق المضنية التي ترفع من قيمة تجديد قوة العمل وابتعاد الأجرة عن تلك القيمة، وهو ما يؤدي إلى إفقار الجماعة العاملة يوماً بعد يوم.

إن انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الكادحة يحدث حتى عندما ترتفع الأجور الحقيقية، إذا ارتفعت نفقات قوة العمل الناشئة عن تشديد العمل بنسبة أكبر. ورغم ذلك تدعو طبقة الملأ إلى السلام الطبقي، وتخلق فئة من الأرستقراطية العمالية لتفريق صفوف العاملين.

القانون الاقتصادي الأساسي للملكمالية

قانون القيمة هو قانون الإنتاج العام وهو قانون اقتصادي موضوعي وبمقتضاه يجري تبادل السلع حسب ما أنفق على إنتاجها من العمل المجرد الضروري اجتماعياً. ويعمل هذا القانون بصورة عفوية في الإنتاج البضاعي الملكمالي. ومعنى ذلك أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة التبادلية (للبضاعة).

والحقيقة يمكن استنتاج قانون القيمة هذا من القرآن الكريم. فالقرآن يؤكد أن العمل هو المصدر الوحيد المشروع للدخل المكتسب كما جاء في عدة آيات قرآنية، منها:

1) {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [سورة المدثر، 38].

2) {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} [سورة النجم، 39].

3) {لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [سورة البقرة، 286].

و(ما كسبت) أي بعملها هي نفسها. و(ما اكتسبت) أي من عمل غيرها، وهو كسب غير مشروع لأنه ليس كسب عمل من الشخص نفسه.

حتى الثواب والعقاب في الآخرة يقوم على ما كسب الإنسان من خير أو شر. أي حسب عمله {يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} [سورة الزلزلة، 6 – 8].

نستنتج من ذلك أن العمل هو المصدر الوحيد للدخل المشروع. وهو الكسب الحلال. وبما أن دخل الفرد عبارة عن مجموع القيم (المنافع) التي يحصل عليها من استهلاك السلع والخدمات المنتجة، إذن، العمل هو المصدر الوحيد لقيم السلع المختلفة.

وقيمة السلع المنتجة تنقسم عملياً إلى الأجرة، التي تعادل القيمة المنتجة في وقت العمل الضروري. والربح وهو ما يقابل فائض القيمة التي تعادل القيمة المنتجة في زمن العمل الفائض، وتذهب إلى جيب الملأ.

وبهذا نصل إلى القانون الاقتصادي الأساسي للملكمالية «ويتمثل في إنتاج أقصى فائض قيمة عن طريق الاستغلال المتزايد للعمل المأجور على أساس توسيع الإنتاج. ويعبر هذا القانون عن جوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي، كما يحدد العمليات الرئيسية كافة لتطوره الاقتصادي. وهو يكشف عن هدف وكيفية الإنتاج الرأسمالي، كما يعبر عن جوهر الاستغلال الرأسمالي.

وقانون فائض القيمة هو المنظم الأساسي للميكانيزم المعقد للاقتصاد الرأسمالي. ويسري مفعول هذا القانون في قطاعات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك» (دار التقدم، موسكو،

الاقتصاد السياسي للرأسمالية).

وإذا كان العمل الضروري هو مصدر معيشة العامل ومن يعيل، فإن العمل الفائض، وبالتالي فائض قيمة قوة الجماعة العاملة هو مصدر دخل الملكماليين سواء كانوا صناعاً أو تجاراً أو ملأً مالياً... إلخ.

ويرى الماركسيون أن ماركس هو أول من اكتشف القانون الاقتصادي الموضوعي الذي على أساسه يجري استغلال العاملين المستضعفين. ونحن نوافق على ذلك إذا كان المقصود أن ماركس قد اكتشف نظرية فائض القيمة التي تعني سحت الجماعة العاملة إلى أقصى درجة ممكنة كما هو وارد في القرآن الكريم. وهو ما يعني بكلمات ماركس الاستغلال المتزايد للعمل المأجور بحيث يُمتص أكبر فائض لقيمة قوة العاملين، أو فائض القوت للجماعة العاملة كما هو بالمفهوم الإسلامي.

فهل كان إنجلز على حق عندما قال: «حلّ هذه المسألة يمثل الفضل التاريخي العظيم لمؤلف ماركس (يقصد رأس المال). فمنه تتخذ الاشتراكية العلمية بدايتها» بينما القرآن الكريم سابق لماركس بمئات السنين.

وتكشف نظرية السحت النقاب عن الأسباب وراء التناقضات بين الجماعة المستضعفة والملأ المستقوي والتدافع المستمر بينهما في النظام الملكمالي القائم إلى أن يظهر الله دينه الحق على الدين كله على يد الأميين البروليتاريين وكل المؤمنين بالله وبالإنسانية والجماعية.

والجماعية الإسلامية هي رسالة الله وجميع رسله وأنبيائه وخصوصاً أولي العزم من الرسل وهم نوح، إبراهيم، موسى، عيسى، ومحمد عليهم السلام. {يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} [سورة الصف، 8 – 9].

ويؤكد القرآن هذه الحقيقة التي لا ريب فيها مرة أخرى {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ} [سورة التوبة، 32 – 33].

إلى جانب ذلك فقد جاء من يقول «لقد قدم ماركس، باكتشافه القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الرأسمالي، تحليلاً لتناقضات الرأسمالية. وبرهن علمياً على حتمية اندثارها المقبل، وحتمية ظفر الشيوعية» (الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ج1، ص 316).

وبالمناسبة فإن «الشيوعية» ترجمة خاطئة لـcommunism فهذه تعني «الجماعية» أو «الأمية». ولا يستبعد أن يكون ماركس قد ترجم مفهوم «الأمية» القرآني إلى communism. وهذا هو معنى الأمية الدقيق. أما «الشيوعية» فمعناها بالإنكليزية «Publicity».

وهكذا نرى أن التحريف يطاول ألفاظ القرآن الكريم، كما يمتد إلى الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وبالعكس.

وكذلك فإن «رأس المال» ترجمة خاطئة لـcapital فمعنى هذه الكلمة «ملك المال». أما «رأس المال» فيعني مقدار المال. والمال باللغة الإنكليزية Finance.

ويأتي هذا التحريف في الترجمة لتغييب مفهوم «ملك المال» أو «الملكية» فهذا، أي ملك المال، ليس شيئاً بل هو علاقة إنتاجية اجتماعية محددة تاريخياً. أما رأس المال فهو الماعون بالمفهوم القرآني، أي وسائل الإنتاج غير المملوكة ملكية خاصة. إذن، «فالملك» له معنى غير معنى «رأس المال» في القرآن الكريم. فالأول «الملك» ليس شيئاً، بل هو علاقة تنسب الملك، في القرآن، إلى الله سبحانه وتعالى. وهو وحده «الملك» والمالك دون خلقه. ولذلك فإن ادعاء الملكية، أو الملك، أو المَلكية شرك صراح براح.

فهل كان ماركس أول من أثبت علمياً أن الوسائل، من آلات وأدوات زراعية، ومواد أولية، ليست (ملكمالاً) بذاتها. إنها تصبح ملكمالاً فقط عند توافر شروط اجتماعية معينة، عندما تبرز كوسائل استثمار العامل المأجور، عندما تتحول إلى أداة استثمار الآخرين. إن ملك المال هو القيمة التي تعطي فضل قيمة (قنية)، أو القيمة المتنامية بذاتها، وعلى هذا فملك المال ليس شيئاً بذاته. «إن ملك المال ليس شيئاً، كما يقول ماركس، وإنما هو علاقة إنتاجية اجتماعية معينة تخص تشكيلة تاريخية اجتماعية معينة، وتتمثل في شيء مضفية عليه طابعاً اجتماعياً خاصاً» والقضية هي أن العلاقات الإنتاجية القائمة بين الناس في المجتمع الملكمالي البضائعي، أو السلعي، لا بد

لها من أن تأخذ شكل علاقات بين الأشياء، وتبرز كخاصة طبيعية لهذه الأشياء (بتصرف) هكذا تكلم ماركس والماركسيون» (انظر، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ج1، ص 318).

وهكذا اكتشف ماركس جوهر أسلوب الإنتاج الملكمالي في ضوء القرآن الكريم وأظهر أن استثمار (سحت) الجماعة العاملة هو مصدر فضل القيمة (السحت). هذا ما أرى، والله أعلم.

إلا أن السحت ليس ظاهرة ملكمالية فحسب، بل هو وليد المجتمع الطبقي فبذرته قد انفلقت مع تفسخ نظام المشاعية البدائية شيئاً فشيئاً إلى تجميعات (طبقات). وهذا أيضاً ما يؤكده ماركس. فالسمة العامة للمجتمعات الطبقية، أياً كانت، قائمة على سحت الإنسان لأخيه الإنسان سواء في عهد الرق أو الإقطاع أو في الملكمالية. إلا أن شكل ظهوره يختلف من مجتمع طبقي إلى آخر، فضلاً عن عمومية وشمولية هذه الخاصة أو تلك ومدى تكاملها مع الخصائص الأخرى للمرحلة التي يمر بها المجتمع، كمدى تحول قوة العمل إلى سلعة، وسيادة العلاقات النقدية وانعكاس العلاقات بين الناس كعلاقات بين الأشياء وما إلى ذلك.

ولذلك، ليس غريباً أن يشير القرآن إلى السحت وهو الكتاب الذي نزل في أوائل القرن السابع. وفي مجتمع عشائري قبلي رقي، وإن كانت مكة حاضرة (أو قرية بمفهوم القرآن) ازدهر فيها ملك المال التجاري الربوي. ولكن ملك المال هذا لا يشكل أرضية، أو أساساً لأسلوب إنتاج تاريخي محدد. فضلاً عن أن القرآن ينظر إلى المجتمعات البشرية إما أنها مجتمعات موحدة لا طبقية (أمة واحدة) وإما مجتمعات طبقية (... فاختلفوا..) ولكن الأصل {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} سورة الأنبياء، 92]. فمتى تعود أممية واحدة؟

الفصل الخامس
الملكمالية - الطغوى والطاغوت

- المعنى اللغوي.
- التراث.
- مصدر الغنى والفقر.
- الريع والطغوى.
- إلغاء الطغيان.
- الطغوى والظلم الاجتماعي.
- استنتاجات.
- العنف أم المدافعة.

الفصل الخامس
الملكمالية الطغوى والطاغوت

المعنى اللغوي

هاتان الكلمتان من طغى بمعنى جاوز الحد المقبول. وطغى الماء: فاض وتجاوز الحد في الزيادة، قال تعالى {إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ} [سورة الحاقة، 11]. وطغى: تجبر وأسرف في الظلم. قال تعالى {فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى} [النازعات، 37 – 39]. والطغيان، تجاوز الحدود في الظلم والجور. والطاغية: كثير الظلم والتجبر والاعتداء على حقوق الناس. وكذلك المستكبر والجبار العتيد. والاسم من طغى «الطغوى»، قال تعالى {كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا * إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا * فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا * فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا * وَلاَ يَخَافُ عُقْبَاهَا} [سورة الشمس، 11 – 15].

نستنتج من النص أعلاه أن الطغوى «ظلم» والظلم هو مصادرة الحق أو نقص الحق. والطغوى تعني هنا التعدي على حقوق الناس العامة، وليس على الأموال الشخصية فهذه سرقة.

والناقة رمز للأموال العامة تلك. وكان يستفيد من لبنها الفقراء. ولذلك أمر الله قوم ثمود، أي سادتهم، بعدم المس بها، أو الاعتداء عليها أو على أمثالها من المنافع العامة. لأن في ذلك مساً بالممتلكات العامة. وحذرهم نبي الله صالح، فكذبوه وتآمروا على قتلها. فقال لهم: إنها ناقة الله. أي للجماعة. فالله يعني هنا الجماعة، التي تنوب عن الله في الأرض، لأن الله لا حاجة له بها. ف {لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ} [سورة الحج، 37].

وقد حدد الله للناقة شربها الخاص بها في يومها. وأمرهم ألا يذودوها عنه ويصرفوها عن مشربها. ولكن الملأ من قوم صالح كذبوه وخالفوا ما حذرهم منه. فقتلوا الناقة (قضوا على رزق الجماعة) باتفاقهم فأنزل الله بهم العذاب كالصاعقة وأهلكهم جميعاً. وقد أطبقت عليهم الأرض (الدمدمة) فلم يعد لهم وجود على ظهرها. والله لا يخشى عاقبة ما فعل بهم، لأنه عادل في حكمه وعزيز غالب على أمره. هذا بخصوص معنى الطغوى.

أما الطاغوت: فمشتق من طغى أيضاً، فيرى أغلب المفسرين أنه يعني تجاوز الحد في الشيء. ويطلقونه أيضاً على الشيطان وعلى كل ما يعبد من دون الله. هكذا دون تحديد. كما أن لفظة «الحد» غامضة هنا. وحبذا لو قلنا «مجاوزة الحق». أما أن الطاغوت يطلق على الشيطان، فهذا صحيح. ولكن من هو الشيطان؟

إن معناه عند العامة وأغلب المفسرين، إن لم يكن كلهم، أنه كائن خفي يتخذ أشكالاً متعددة وينسبون إليه قدرات خارقة. وكأنه يستطيع أن يأتي بالمعجزات (نستغفر الله تعالى). بينما الشيطان، ويطلق على المفرد والجمع، ما هو، أو هم، إلا رموز من البشر العاديين في قدراتهم وإمكاناتهم. كل ما هنالك أنهم أناس أشرار ومضللون ومخادعون. والذين يغرونك بفعل المنكر أياً كان. وهم في الوقت نفسه من الفاسدين الظالمين، الذين يعتدون على حقوق الناس والممتلكات أو الأموال العامة. ومنهم الذين يخفون هويتهم أو حقيقتهم كالشرطة السرية والمباحث والمرتزقة المنافقين، وكل المجندين لحماية الأنظمة الطاغية أو المجرمة والفاسدة. وهؤلاء هم شياطين الجن. والشيطان الأكبر: إبليس. وجاء في «المعجم الإسلامي» أن الشيطان: كل عات متمرد مفسد من إنس أو جن. كما جاء في القرآن الكريم {شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ} [سورة الأنعام، 112]. وبالرغم من ذلك هناك من يتخذ الشياطين (وفيهم الطغاة) أولياء لهم كما جاء في القرآن {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ} [سورة الأعراف، 30]. فالشياطين قوى شريرة. ومنهم بعض الدعاة المضللين.

أما الطاغوت فهو أيضاً يأتي بصيغة المفرد والجمع. ويتضح معناه من القصة الواردة في الآيات التالية: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ

مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَاناً وَتَوْفِيقًا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا} [سورة النساء، 60 – 63].

نزلت الآية الأولى في رجل خاصم يهودياً، فدعاه اليهودي لتحكيم رسول الله فرفض المنافق المتظاهر بالإسلام ودعاه لتحكيم كعب بن الأشرف أحد طغاة اليهود. فرفض خصمه طلبه فدعاه المنافق إلى التحاكم إلى عمر، فلما ذهب إليه وعرف قصته قتله وهو يقول: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله ورسوله (المصحف المفسر).

لقد اعتبر القرآن كعب بن الأشرف طاغوتاً لأنه من أصحاب المال والسلطة. وهو ليس في الوقت نفسه ممن يعملون بأيديهم، وإنما جاءه المال من الطغيان وظلم العباد. ومنحه الطغيان والسلطان. إلا أن الآية عامة بدليل الآية التالية فإنها تذم وتدين من عدل عن حكم القرآن الكريم وهدى الرسول وتحاكم إلى الطغاة والمستكبرين في الأرض.

ويشكل الطواغيت الملأ الطاغوتي وهم الطبقة السائدة. وفي قمة الهرم الطبقي تتربع الشريحة الحاكمة. وهي الآمرة الناهية. ولا بأس من وجود سلطة تشريعية ما دام لا يصل إليها إلا النبلاء والأعيان من الطبقة الملاكية، أو بعض الأزلام من الطبقة الوسطى، بل وحتى من الشيوعيين الشرعيين، فحيث تقوم سلطة المال فلا ضرر من تصويت وانتخاب ما دام الكل يمجد الطاغوت الأكبر، حسب دستور ملك المال. فتبصر في قول الله تعالى في سورة البقرة: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [سورة البقرة، 257].

وهكذا تصبح طاعة «ولي الأمر»، وإن كان مستبداً طاغياً، أمراً مفروغاً منه فهو المعبود في شرعة الملأ الجبتى. والجبت هم اللاهوتيون من رجال الدين الذين لا خير فيهم. والذين يعيشون من الاكتساب والعطايا وليس الكسب. ولكي يبعد رجال الدين هذه الخصلة المشينة عنهم، فإنهم يقولون أيضاً، إن الجبت كل ما عبد من دون الله، ودون تحديد. أو يقولون إنه يستعمل في الصنم والكاهن والساحر. وكأن رجل الدين المحترف يختلف عن الكاهن والساحر. أما الصنم فلا يضر ولا ينفع. ولكن الضرر يأتي من عبادته. كما أن الشر يأتي من الجبت والطاغوت. هذا الحلف الطبقي، حلف إبليس اللعين. وهو القائم على الأمر. ولذلك جمع الله الجبت والطاغوت في آية واحدة {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاَءِ أَهْدَى مِنَ

الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً} [سورة النساء، 51]. وإذا كان الفاسرون يقولون إن الجبت هم مردة أهل الكتاب من بابوات وحاخامات، فهل يختلف عنهم رجال اللاهوت الإسلامي من شيعوية وسنوية.

إن القرآن يضع النقاط على الحروف ويفضح ويدين السلطة الدنيوية واللاهوتية. وشر البرية من شياطين الإنس والجن والمأجورين من كتبة ومن يسمى بخبراء ومستشارين، أعداء الأمّة والشعب والقوى المناضلة ضد الطغاة من ملوك وأمراء وسلاطين كما يقول تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا} [سورة النساء، 76]. وقد توعد الله الطاغوت وأولياءه بالخزي والعار، والهزيمة والاندحار. أولئك الذين فقدوا إنسانيتهم. وهبطوا إلى مستوى القردة والخنازير. وعبدة الأصنام، وهم أكثر الناس ضلالاً عن الطريق المستقيم كما قال الله عنهم {قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ * وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ} [سورة المائدة، 60 – 61].

وقد أرسل الله الرسل لكي يدعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا عبادة أصحاب الجاه والمال. وعدم الخضوع للطواغيت أو اتباع جنودهم من الشياطين والكهنة والدعاة المنافقين، فمن الناس من اهتدى فحكم الله له أنه من الفائزين. ومنهم من ضل فحكم الله عليهم بالهلاك. فامشوا في الأرض وتأملوا مصير المكذبين السابقين بمشاهدة آثارهم وما آلوا إليه ولهم في الآخرة عذاب جهنم وبئس المصير {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلاَلَةُ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ * إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ} [سورة النحل، 36 – 37]. بينما {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ} [سورة الزمر، 17 – 18].

التراث

ذلك عن الطغوى والطاغوت في القرآن الكريم. ويبقى بعد ذلك مفهوم ذو صلة بموضوعنا، ألا وهو التراث. فما المقصود به في القرآن؟ لقد جاء قوله تعالى {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا} [سورة

الفجر، 19]. يرى الفاسرون أن المقصود ما يتركه الميت من مال فيورث عنه. ومعنى الآية بذلك أنكم تأكلون الميراث أكلاً تاماً جامعاً كل شيء من حلال أو حرام كأخذ حق النساء والأطفال. ولا أدري إذا كان يمكن القول بأن التراث هو الميراث فقد اعتاد الفاسرون تحريف معاني الكثير من ألفاظ القرآن الكريم حسب أهوائهم ومصالح أسيادهم من السلاطين وأمراء الإقطاع. وعلى كل حال فإنني أرى أن التراث يعني هنا تراث الله للبشرية جمعاء والمقصود به الأرض وتربتها وما عليها من كائنات. وما تحت سطحها من موارد وثروات أو مدفونات. بل تشمل الأرض فضاءها وما يصل إليه الإنسان من أبعاده أي أبعاد الفضاء. أو قل كل موارد الطبيعة المحيطة بالإنسان وثرواتها وإمكاناتها وما يحصل عليه منها من عوائد وفوائد، بما في ذلك الجمال والبهاء.

مصدر الغنى والفقر

يرى ماركس أن مصدر التراكم، سواء تراكم وسائل الإنتاج، أو وسائل الاستهلاك، أو تراكم الثروة عموماً لدى الطبقة الملاكية ما هو إلا فائض القيمة، أو السحت بمفهوم القرآن الكريم. وبالتالي فإن عمل العمال، أو فائض القيمة هو مصدر غنى الأثرياء أو الملاكية. ولكن ماركس نفسه يصادق على مقولة «أن العمل أبو الثروة والأرض أمها» فكيف نفهم ذلك؟! يقال في الحقيقة إن العمل يخلق القيم التبادلية للبضائع. وإن الثروة هي مجموع القيم الاستعمالية للخيرات المادية.

على كل حال ليكن السؤال هو: هل العمل هو المصدر الوحيد للغنى، أم يجب أن نأخذ الطبيعة (الأرض) في الاعتبار؟ والحقيقة أن العمل والأرض (الطبيعة) عنصران من عناصر العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى ماعون الإنتاج وهو العنصر الثالث. ولا شك أن العمل هو مصدر فائض القيمة، أي هو فقط الذي يخلق قيمة جديدة فوق قيمة قوة العمل أي الأجور عموماً. كما أن قيمة البضاعة تعادل كمية العمل الضروري اجتماعياً المنفق في إنتاجها. والثمن يعادل القيمة في نهاية المطاف، أو في الفترة الطويلة، وإن كان قد يتذبذب حول القيمة في الفترة القصيرة. ولكن الريع لا ينبغي أن يدخل عنصراً في قيمة البضاعة فليس مصدره العمل. والقيمة عبارة عن كمية عمل بالتعريف السابق إلا أنه مما لا شك فيه أن الريع عنصر من عناصر الثمن. والثمن يساوي التكلفة مع هامش ربح معين. ومن هنا فإن الثمن، في الحقيقة، لا يساوي القيمة ولا حتى في نهاية المطاف إلا بالنسبة إلى البضائع التي لا يدخل في ثمنها عنصر الريع. أو في النظام الاشتراكي

بالنسبة إلى جميع السلع حيث تباع البضائع وتشترى بقيمتها فقط ولا يدخل في ثمنها (قيمتها) عنصر الريع لأن الريع عائد ملكية الأرض وموارده ملكية خاصة. ولا ملكية خاصة في الاشتراكية، أما في المجتمع (الشيوعي) فالتوزيع يتم حسب الحاجة بلا بيع ولا شراء وبشكل مخطط ولكن خارج قوانين السوق. وإن كان ذلك يبدو ضرباً من الخيال بالنسبة إلى واقع الحال الآن.

على كل حال فإن قانون القيمة الذي ينص على أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً المنفق على إنتاجها ليس هو قانون القيمة في الملكمالية. أو أقله ليس ساري المفعول. فكمية العمل المنفقة جزء من ثمن البضاعة الذي يعكس افتراضاً القيمة.

والثمن، حسب النظرية الملكمالية، يتحدد، كما هو معروف، بعاملين وهما العرض الذي يمثل جانب التكلفة على المنتج، والطلب ويمثل المنفعة للمستهلك. وعند تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب في السوق يتحدد ثمن البضاعة. أي ثمن التوازن بين العرض والطلب.

ويحدد العرض والطلب كذلك ثمن، أو أجرة قوة العمل. فقوة العمل تتحول إلى بضاعة أيضاً، كما قال ماركس، وذلك في النظام الملكمالي.

وهناك أمر آخر نذكره على عجل، وهو مواعين الإنتاج الأخرى (وسائل الإنتاج. التي ساهمت البشرية كلها في خلقها وتحقيقها وتطويرها. كما تساهم جميع العقول المبدعة في الاختراعات والاكتشافات العلمية وتنمية وتطوير التكنولوجيا (الماعونية) الحديثة، وإن كان الغرب، في هذا العصر، أكثر حظاً في ابتكارات التكنولوجيا الراقية. بل أخذ الشرق يشارك في هذا السباق المتسارع. ولكن من ناحية أخرى، هناك عشرات الآلاف من العلماء من جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك العلماء العرب، يعملون ويجددون ويخترعون المزيد من الاختراعات والمكتشفات العلمية وطرائق الاستفادة منها وتأويلها (تطبيقها) في الدول الملكمالية المتطورة بينما يستأثر الغرب ببراءات الاختراع وسرية الكم الهائل من المكتشفات العلمية. وتفرض أشد القيود، بل الحظر التام على نشر هذه الأسرار. وأحياناً تدمر المؤسسات العلمية والتكنولوجية والمصانع مباشرة بالحروب العدوانية إذا ما ظهرت وقامت في دولة عربية كما حصل ويحصل في سوريا والعراق. حيث وضع الغرب وخصوصاً أميركا منعية (فيتو) أو حظراً على التطور العلمي والتكنولوجي الذي يمكن أن يكسر الاحتكار والانفرادية لإسرائيل في مواجهة الدول العربية جميعاً إلى حد الاحتلال المباشر وفرض الحكم الأجنبي، أو العميل للغرب الأمبريالي بذرائع زائفة ومصطنعة. وتتعرض ليبيا واليمن للمصير

نفسه، كما أن إيران من الدول المستهدفة. وما يسمح به من العلوم والتكنولوجيا المتقادمة والمفشوة عموماً، فإن براءات اختراعها تباع بأسعار خيالية للعالم الثالث الذي يعاني هجرة الأدمغة وهروبها، واحتكار العلم والتكنولوجيا المتطورة أو الراقية. واللجوء حتى إلى التصفية الجسدية للعلماء من الدول العربية والمتأخرة، كما جرى باغتيال بعض العلماء العراقيين وملاحقة آخرين منهم. إضافة إلى التدمير الشامل للمؤسسات ومراكز الأبحاث والمختبرات العلمية. وتفرض حالياً حظراً شاملاً، بالعدوان المباشر على امتلاك أسرار، واستخدام العلوم النووية في التنمية والتقدم. وامتلاك القوة للدفاع عن سيادتها الوطنية. وحقها في الحياة الحرة الكريمة، والانطلاق إلى مستقبل أفضل لشعوبها في مواجهة الإرهاب الإمبريالي الدولي المقنع بأقنعة دينية، والذي تقوده المافيا المالية الأميركية.

إن كل المنجزات العلمية والصناعية هي هبة العقل البشري الذي أودعه الله الإنسان. والذين يتمتعون بثمار منجزات العلم والمعرفة ويراكمون الأرباح الطائلة من ورائها، ليسوا هم الذين يقومون بالبحث والتطوير والتقدم الصناعي، وتحقيق التنمية الاقتصادية. بل هم مجرد حملة أسهم وأوراق مالية (صكوك ملكية) للشركات والمؤسسات الكبرى، والاحتكارات دولية النشاط والانتشار. وهم من أكثر الناس جهلاً وبطالة وفساداً. ولو كانت المسألة مسألة حقوق وجهود لكان العلماء هم الذين يجب أن يكونوا أغنى الناس، لا أساطين المال والثروات من مصاصي الدماء ومستلي الأرواح من نفخة الله في آدم الإنسان.

إن عوائد الأوراق المالية والصكوك ما هي إلا ريوع مغتصبة من الدخل القومي. فأرباح الأسهم وفوائد القروض والسندات وأذونات الخزانة وعوائد صكوك الملكية كالإيجارات، ما هي إلا دخول لا يقابلها عمل أو جهد مقابل أو مكافئ. وهي عبارة عن حقوق مغتصبة من الشغيلة والعاملين الذين يخلقون الدخول، بما في ذلك الريع، ويصنعون الحياة. فهم القوة الخلاقة والجماعة الكادحة، التي لا تكاد تؤمن لقمة عيشها وقوت يومها. إنها الجماعة العاملة التي فرض عليها الطاغوت البؤس والشقاء، مقابل الملأ الريعي الطاغي عدو الله والبشرية.

إن هذا الطاغوت المالي هو اليوم في أوج صعوده. وقد تحول إلى طبقة عولمية تبسط هيمنتها الشمولية على العالم بأسره. وهي التي تشعل الحروب، وتجوّع الشعوب، وتنشر الخراب والدمار في العالم الثالث، أو العالم المفقر. وقد ذكرنا ما آل إليه الوضع في بعض الدول العربية من قتل ودمار ومآسٍ لا تطاق.

إن الملأ الريعي الطاغوتي والخليجي بالذات هو أشد أعداء التقدم والحرية والجامعية (الديمقراطية). ولا وطن له ولا إنسانية ولا أخلاق. فهو الذي ظل يتاجر بالقضية الفلسطينية إلى أن نفض يده منها نهائياً لمصلحة الصهيونية العالمية. وظل يبشر وينشر الأيديولوجيا الخرافية الدينية، ويجند المرتزقة والمجرمين من أنحاء العالم كافة لإسقاط كل نظام فيه نفس وطني في الدول العربية، وإجهاض كل ثورة تنشد التقدم والتحرر. كل ذلك لمصلحة الإمبريالية العنصرية العدوانية الطاغية وبالذات الإمبريالية الأميركية – الصهيونية. وضمان أمن إسرائيل الغاصبة وبقائها. هذا إضافة إلى دورها الإجرامي في تشويه الدين الإسلامي الحق والتفسير الباطل لكثير من آيات وحقائق القرآن الكريم حسب مصالحها وأهوائها الذاتية لأنها تجد في القرآن مقتلها في نهاية المطاف.

إن الملأ الريعي الطفيلي هو الزمرة العاتية الطاغية الباغية والأكثر رجعية وتخلفاً وإجراماً. لا لشيء إلا لأنه يراكم الثروات ويكدس الأموال بلا حدود، ودون تعب أو نصب وعلى حساب المعذبين في الأرض، بل وعلى حساب تراث الله للإنسانية جمعاء.

الريع والطغوى

تعتبر الأرض ذات القيمة الاقتصادية العالية من حيث خصبها أو موقعها، أو من حيث وفرة المياه مصدراً لعائد إضافي إلى جانب الربح الذي يحصل عليه ملاك الأرض، ألا وهو الريع. فقيمة البضاعة تتحدد عموماً بشروط الإنتاج المتوسطة. ولكن هذا ما يحصل في الصناعة. أما في الزراعة فإن سعر المنتجات الزراعية لا تحدده شروط الإنتاج المتوسطة. بل شروط الإنتاج في أسوأ الأراضي المزروعة. فالأرض ليست واحدة من حيث الخصب والجودة... كما تتأثر الزراعة بالظروف المناخية، وبالقرب أو البعد عن السوق. وبما أن مساحة الأراضي الزراعية محدودة ولا تمكن زيادتها إلى ما لا نهاية، فإن العمل المستثمر في أفضل الأراضي جودة، يعطي كميات أكبر من المنتوج، ولنقل القمح، عند إنفاق تكاليف، أو رأسمال واحد على الأراضي المتنوعة. فالمستأجرون لأفضل الأراضي أو أكثرها خصباً يكونون في وضع أكثر ملاءمة من وضع مستأجري الأراضي الرديئة. ولكن طالما أن حاجة المجتمع الاستهلاكية للقمح تفوق ما ينتج من الأراضي المتوسطة والعالية الجودة فلا بد من زرع أراض أقل جودة. ولكن حتى يمكن أن يحصل ذلك، لا بد أن يتحدد سعر القمح بحيث يغطي تكاليف الإنتاج في الأراضي الأقل جودة (الأرض

الحدية). ونتيجة لذلك فإن زرع مختلف الأراضي يؤول إلى تفاوت في الإيرادات أو المداخيل. إن الريع هو فائض الربح، أي الذي يزيد عن الربح الوسط وهو يحصل في الاستعمارات (الاستثمارات) الموضوعة في أحوال أكثر ملاءمة. ويطلق على هذا الريع: الريع التفاضلي الأول. ويظهر هذا الريع حسب الموقع... فتكاليف النقل تكون أقل بالنسبة إلى الأراضي القريبة من مراكز البياعة والتصريف، قياساً على الاستعمارات البعيدة..

كما يظهر الريع التفاضلي من الدرجة الثانية نتيجة توظيف رساميل إضافية في الأرض، مثل استخدام الأسمدة الكيماوية، والقيام بأعمال تجويد التربة، واستخدام الآلات الزراعية الأحدث أو نظم الري الأكفأ. ولنأخذ مثالاً عددياً على ذلك:

فلو كان عندنا ثلاث قطع من الأراضي متساوية المساحة، ولكنها مختلفة من حيث الخصب. وتكلفة إنتاج الطن من القمح كالآتي: في القطعة الأولى: 30 ديناراً، والثانية: 24 ديناراً، والثالثة: 20 ديناراً (التكلفة تتضمن الربح الوسط).

ولكن سعر القمح في السوق يتحدد بمستوى سعر أردأ الأراضي، لأنه طالما هناك طلب اجتماعي على القمح يفوق الكمية التي تنتج في الأراضي الجيدة فلا بد أن يغطي السعر تكلفة الإنتاج في أسوأ الأراضي. أي في الأرض الحدية وهي هنا 30 ديناراً للطن الواحد. في هذه الحالة يحصل صاحب القطعة الثانية والثالثة على ريع (زيادة على الربح الوسط) بمقدار (6) دنانير، و(10) دنانير على التوالي للطن الواحد.

هذا العائد الإضافي هو عائد االطبيعة. وهو، بالتالي، فضل الله وليس فضل القيمة. ولكن هذا العائد الإضافي تستأثر به الطبقة الملاكية دون وجه حق. وهي بذلك تجعل من نفسها شريكاً لله في حقوقه تعالى. ولما كان الله غنياً حميداً، وليس بحاجة إلى مال أو ثروة، فإن فضله تعالى حق لعباده على قدم المساواة. ولكن المشركين باستحواذهم على الريع يتجاوزون على حقوق المجتمع. ومن تجاوز الحق فقد طغى. ومن هنا فإن المشركين، أو الشركة، هم الطغاة. أو الطواغيت. واغتصابهم للحق الإلهي للناس، أو للحق الاجتماعي هو الطغوى اقتصادياً. ويؤدي إلى الطغيان سياسياً. والطاغوت الأكبر هو المحصون والله أكبر. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

أنواع أخرى من الطغوى

بحث الاقتصاد الملكمالي التقليدي الريع الزراعي. ولكن التحليل نفسه يمكن الأخذ به عند النظر إلى الموارد الطبيعية الأخرى المتعلقة بالأرض. فنحن نستخرج منها كثيراً من المواد الأولية والخامات النافعة مثل الحديد والنحاس والنفط والفحم والمعادن الثمينة... إلخ. كما تشاد على الأراضي البيوت السكنية، والمنشآت الصناعية والتجارية.. إلخ.

وينشأ الريع أو الطغوى عندما تكون الأرض وما تحتويه من ثروات خاضعة للملكية المخصصة. فالطغاة يعتبرون الريع عائد ملكية، ولكن الملكية ليست قوة منتجة، فكيف يكون لها عائد. اللهم إلا إذا كانت الملكية خالقة للأرض. ويكون المالك خالقاً للأرض وما تحتويه. ولكن الله مالك كل شيء وهو الخلاق العليم. {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ * لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ * إِنَّا لَمُغْرَمُونَ * بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ * أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ * لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ * أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِؤُونَ * نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ * فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} [سورة الواقعة، 63 – 74].

معاني الألفاظ: (تحرثون) البذر الذي تلقونه في الأرض. (حطاماً) هشيماً مفتتاً لا ينتفع به. (فظلتم) صرتم. (تفكهون) تتعجبون من سوء حاله. (لمغرمون) موقعون في الخسارة. (بل نحن محرومون) محكوم علينا بالحرمان من زرعنا (المزن) السحاب الأبيض. (أجاجاً) مراً شديد الملوحة. (تورون) تقدحون الزناد لاستخراج النار. (شجرتها) ثبت علمياً أن الوقود من بترول وفحم وغيره أصله من شجر مطمور تحت التراب. (تذكرة ومتاعاً للمقوين) عظة ومنفعة للمسافرين إلى الأماكن النائية.

وهكذا، فالموارد الطبيعية لم يخلقها العمل الإنتاجي للإنسان الملاك وغير الملاك. لذلك فهي لا قيمة لها إلا في حدود تكاليف النقل والاستخراج. ولكن الملاكين الاحتكاريين يفرضون جزية على المجتمع عند استخراج واستغلال هذه الثروات وتلك هي الطغوى وسموها ريعاً. ولكن ريعاً لمن وممن؟ أليست من الله للناس أجمعين. أليس ذلك فحوى آيات الله أعلاه.

وينشأ الريع في الصناعة الاستخراجية بطريقة مشابهة لنشوء الريع الزراعي. فكلما كانت الأرض غنية بما تحتويه من معادن أو فحم، أو نفط.. إلخ. وكان عمق وجود هذه الخامات متفاوتاً، وكانت المناجم أكثر قرباً من أسواق التصريف، انخفضت التكلفة الفردية لإنتاج هذه الخامات (مع تساوي الظروف الأخرى). ولكن طالما هناك طلب عالمي كبير يتجاوز الكميات المنتجة من الحقول الجيدة، فلا بد من اللجوء إلى الحقول الأكثر تكلفة. وبالتالي لا بد من دفع ثمن يغطي تكلفة الإنتاج زائداً الربح الوسط (=سعر الإنتاج) من الحقول الرديئة (الحدية). ويصبح هو السعر العام في السوق، وبالتالي يحصل أصحاب المناجم الغنية والملائمة وانخفاض التكاليف، على عائد، أو ربح إضافي هو صورة ريع تفاضلي، لأن الإنتاج يباع في السوق بالسعر العام المتحدد بأسوأ شروط الإنتاج.

ولعل أبرز مثل يوضح نشوء الريع الاستخراجي هو النفط، نتيجة لاختلاف تكاليف إنتاجه من حقل إلى آخر أو من بلد إلى آخر. وبما أن سعر برميل النفط يتحدد حسب تكلفة الإنتاج في الحقول الحدية (الرديئة) ما يؤدي إلى نشوء الريع للحقول الجيدة بتفاوت. لأن الريع عبارة عن الفرق بين السعر العام وتكلفة الإنتاج. فلو أخذنا مثالاً على ذلك تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري في أميركا وليكن 40 دولاراً، أما تكلفته في دول الخليج العربي الفارسي فدولار واحد. وسعر النفط في السوق العالمية خمسون دولاراً. حسب تكلفة البرميل الواحد من النفط الصخري (40) مع ربح بمقدار (10) دولارات (=50) وبالتالي يتحقق للدول النفطية في الخليج ريع بمقدار 49 دولاراً للبرميل الواحد. (أول قل أقل بعشرين سنتاً، وهو الربح العادي للبرميل الواحد المنتج في الخليج).

إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى لا بد وأن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد سعر النفط، وهي تكلفة مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية وغيرها. كما أن النفط سلعة استراتيجية، وذات قيمة استعمالية كبيرة جداً. وذو قيمة مضافة هائلة حيث إن تصنيع برميل النفط يدر عائداً يعادل أضعافاً مضاعفة ثمن برميل النفط الخام.

وتستولي الاحتكارات النفطية، وخصوصاً الأميركية، على القسم الأعظم من ريع النفط الخام والمصنع. ولا تحصل الدول المنتجة للنفط (أو الأحرى، المستخرجة له) إلا على ريع النفط الخام ولا شيء من ريع النفط المصنع. وهذا الإجحاف يسري على بقية الخامات والمواد الأولية التي تستخرج

من الدول المفقرة. ولذلك فإن نضال الشعوب من أجل حصة أكبر من الريع، وتثبيت أسعار عادلة للخامات النابضة، والسيطرة على مواردها الاقتصادية، يعتبر نضالاً مشروعاً، وله مبرراته الاقتصادية.

إلى جانب الريع التفاضلي، يحقق ملاكو الأراضي ريعاً مطلقاً لقاء تأجير الأرض للملكاليين، بغض النظر عما تحتويه من موارد وما تدره من عوائد. فالريع عائد ملكية قبل كل شيء. وعليه فإن احتكار الملكية الخاصة للأرض هو سبب وجود الريع المطلق بصرف النظر عن خصبها أو موقعها. وعندما يستولي الملاكون الفرديون على الريع فإنه يتحول إلى طغوى. وعندما يقع في يد دولة فاسدة رجعية قد يتحول إلى بلاء وطغيان، أو يبدد ويهدر بالاستهلاك الإسرافي والترفي على حساب الشعب ومستقبله ومصيره. كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي المأزوم.

الريع العقاري

يحقق العقاريون ريعاً من القسائم المعدة للسكن. أو تشييد المؤسسات والمنشآت التجارية والصناعية وغيرها. وهنا لا يلعب خصب التربة أي دور. بينما يعتبر الموقع ذا أهمية بالغة. فالأراضي الواقعة داخل المدن، أو المناطق القريبة منها، أو تلك التي تقوم بالقرب من شبكة المواصلات تعطي أعظم ريع. لقد ظهرت وتطورت المدن الحديثة والضخمة. وتتجمع فيها المصارف والشركات والمخازن والأسواق المتنوعة. وفي هذه المدن يصل الريع (الإيجارات) إلى مبالغ عالية جداً وتحقق عائداً أعلى بكثير من الربح الوسط في الاقتصاد ككل.

وفي الكويت بلغت أسعار قسائم السكن مبالغ خيالية. ففي بداية الثمانينيات (وقبل أزمة البورصة – المناخ) راوح سعر قسيمة البناء من 750 متراً مربعاً ربع مليون دينار في ضواحي العاصمة. أي ما يعادل حوالى المليون دولار آنذاك. وداخل العاصمة نصف مليون دينار. وذلك بالأسعار الجارية.

ويستغل الملّاك العقاريون الزيادة السريعة في السكان أو وجود الفلزات النادرة في باطن الأرض أو في طياتها، لكي يرفعوا الريع. ويؤدي احتكار الأراضي إلى رفع أسعار الأراضي المعدة

للسكن وبذلك يعوقون تشييد الأبنية السكنية الكافية. وتجبر جماهير الشغيلة في المدن على العيش المزدحم في منازل، أو شقق حقيرة. ولا تكفي أجورهم لسكن أفضل. وتقوم حول المدن في دول العالم الثالث مدن الصفيح المزدحمة التي تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي، أو الماء النقي، أو حتى الكهرباء.

إن الملكية الخاصة للأرض تؤدي أيضاً إلى إعاقة التطور الصناعي والحرفي. فرجل الأعمال الذي ينوي إقامة مصنع أو منشأة يرى نفسه مضطراً لدفع مبالغ باهظة لتأجير، أو شراء الأرض اللازمة؛ إن الريع يشكل جزءاً كبيراً من النفقات حتى للأغراض الصناعية.

وهكذا تسمى عوائد الأرض ذات القيمة الاقتصادية، وعوائد الماعونية (التكنولوجيا) الراقية والعلوم والمعرفة المستجدة، وحتى عوائد الخبرات العالية بأنها ريع. وشبه ريع. ويقصد بهذا الأخير مخصصات ومكافآت ذوي العطاءات العلمية، أو الماعونية المستجدة. وأصحاب الكفاءات العالية كالخبراء والمستشارين. أو المبدعين في الفنون (الزينة) أو الرياضة... إلخ.

وقد يذهب شبه الريع إلى غير المستحقين وربما إلى الغانيات والبلطجية. إلا أن أهم الريوع هو ريع ملكية الأرض (والعقار والثروات الطبيعية) فقد أصبح هذا الريع مصدراً للإثراء، وتكديس البلايين في جيوب القلة الملاكية، طواغيت المال والإجرام (الملكوت العالمي).

وهكذا تمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أشكال للاستغلال الطبقي:

1 – الاستغلال الطبقي المباشر، أي الاستيلاء على فائض قيمة قوة العمل وهو السحت في القرآن الكريم. ويشمل الاستغلال الطبقي غير المباشر، أي الزيادة التي تؤخذ على القروض، سواء صراحة (نسبة محددة من القرض) أو احتيالاً (بياع واشتراء شكلي) وهذا هو الربا في القرآن الكريم.

2 – الاغتصاب الاجتماعي لعوائد الموارد الطبيعية والمستجدات الماعونية (التكنولوجية) وهذا هو الطغوى في القرآن الكريم. وهو الريع عند ماركس. ولكن الطغوى أشمل من الريع، وتختلف عنه من حيث التفسير.

فالطغوى تعتبر اغتصاباً غير مباشر لحقوق عائدة لكل أفراد المجتمع، إلا أنها كالسحت تؤدي إلى نشر الفاقة والفقر والعوز للمحرومين من حقوق الله لعباده، وعلى المستوى العالمي في

عصرنا. إلا أن النسبة العليا من الضحايا هي من نصيب الشعوب المستضعفة. وأقصد إفقار العالم الثالث. حيث تنشر الشركات دولية النشاط، في إطار النظام الإمبريالي، الجوع والشقاء لقطاعات واسعة من السكان. ونتيجة الاستكبار (الاستعمار) الشمولي الذي أخرجوا له حالياً اسم العولمة. ويقصد بها إدخال، أو زجّ جميع دول العالم في النظام الملكمالي الشمولي المقدس من قبل التحالف الطاغوتي العالمي بقيادة الولايات المتحدة. والذي يحتوي أيضاً عتاة المال في الدول المستضعفة نفسها، وإن كانوا قلة. هذا الاغتصاب واللصوصية العولمية التي يدعونها خصخصة هي الطغوى والطغيان. والذي يعني التجاوز والعدوان على حقوق المستضعفين في كل دولة وعلى حقوق الشعوب بالجملة والذي يصاحبه التجبر والاستكبار وقهر البشر جماعات ووحداناً. إن الطغوى اليوم هي الأساس المادي للاستكبار العالمي والطغيانية المتوحشة. ولكن الله من ورائهم محيط. ويمدهم في طغيانهم يعمهون إلى يوم الثورة الموعود {يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ} [سورة الدخان، 16].

إلغاء الطغيان

إن الهدف، أو الغاية، من الرسالة الإسلامية أساساً هي توجيه الإنسان نحو العلم والمعرفة لإنجاز المهمة الملقاة على عاتقه ألا وهي عمار الحياة الدنيا، والمقصود عمار حياة الإنسان بالطبع، وهذه هي الغاية من إرسال الرسل وإنزال الرسالات. ولذلك فإن أول ما أمر الله به محمداً (ﷺ) هو أن يتعلم القراءة والكتابة، وفي بداية التنزيل، وفي أول لقاء مع جبريل (عليه السلام) فقال تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [سورة العلق، 1 – 5]. فكانت هذه الآيات التي تلاها جبريل (عليه السلام) على محمد (ﷺ) هي أول درس في تعلم القراءة والكتابة. وانقطع عنه جبريل بعد ذلك مدة سنتين أو ثلاث لكي ينجز هذه المهمة من سيحمل الرسالة من الله إلى الإنسانية جمعاء، وحتى نهاية الحياة الدنيا باعتبارها الرسالة الخاتمة.

وأول ما جاءت به رسالة محمد (ﷺ) هو «إلغاء الظلم وإرساء العدالة» وبالتالي القضاء على الاستبداد والطغيان ومصدرهما: التملك. لأن {كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى * إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى} [سورة العلق، 6 – 8]. أي إن الإنسان إذا ما استغنى عن العمل والسعي بالمال

والتملك، فإنه يطغى ويتجبر. ويستعبد ويسحق أخاه الإنسان. ويشرك بالله ليستغل عباد الله، ويسرق جهدهم وقوت يومهم. ولكن في النهاية سيعود إلى ربه ليحاسبه.

ولذلك فإن جوهر الرسالة المحمدية هو تحقيق الحياة الحرة الكريمة للإنسان وكل إنسان، وفي الحياة الدنيا قبل الآخرة، ولكي يسعد الناس ويترقوا في معارج الحضارة والتقدم لا بد من الكدح والعطاء، فالعمل متعة والحياة الراقية علم وعمل.

ثم يضرب الله مثلاً بطاغية، أو طاغوت، هو أبو جهل كان ينهى النبي عن الصلاة، بل ويؤذيه وهو ساجد، فقال تعالى {أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى} [سورة العلق، 9 – 14]. وفي السورة تقبيح وتشنيع لحال ذلك الكافر بنعمة ربه. ولا شك أنه مثل في الغرابة والشناعة بحيث ينفر من سلوكه كل إنسان شريف. والله بكل ذلك عليم. وإذا لم يرتدع مثل ذلك الطاغية فلنأخذن بناصيته وسيذل ويهان. ويكون مصيره الهلاك والعذاب، أما أنت يا محمد فلا تطعه إذا نهاك عن عبادة ربك، وداوم على صلاتك، واجتهد في التقرب إلى الله بالعمل والعبادة، كما يقول تعالى {كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ * كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ} [سورة العلق، 15 – 19].

قلنا إن تلك الآيات قد نزلت في أبي جهل على ما صح في الأخبار، إلا أنها تصدق على كل طاغوت قد ران على قلبه ما اكتسب من المال والآثام. وقد قتل أبو جهل يوم بدر.

الطغوى والظلم الاجتماعي

الطغوى هي عملية الاستيلاء والاغتصاب للخيرات المادية العائدة إلى الجماعة الإنسانية، والحقوق التي أقرها الله لعباده. والطغوى ليست وليدة اليوم، فقد ظهرت مع ولادة الملكية الطبقية في فجر الاجتماع البشري كما أشار القرآن الكريم الذي جاء أيضاً بمفهوم الطاغوت الذي يراكم الأموال المغتصبة، وينشئ الملكيات الخاصة، ويفرض هيمنته على الجماعة بالقوة والسيطرة.

وفي هذه المرحلة العليا من الملكمالية يسيطر الملأ الطاغوتي على أجهزة الدولة، ووسائل القمع والقهر، بما في ذلك وسائل الدعاية والإعلام ذات القدرات الرهيبة والتأثير الفعال في نشر

وفرض أيديولوجيتها الطبقية المقيتة على مؤسسات الدعاية والإعلام والتربية والتعليم. وهي في الدول الإمبريالية العنصرية الشرسة والأكثر تطوراً مادياً وعسكرياً تصدر إرهابها وجرائمها إلى الخارج، أي إلى الشعوب المستضعفة، فنتيجة للقوة النسبية إلى حد ما للجماعة العاملة وقواها الديمقراطية والإنسانية محلياً، تقذف الملكمالية بإرهابها وجرائمها إلى الخارج، إلى العالم المستضعف وشعوبه المنكوبة وخصوصاً إلى الدول العربية ذات الأنظمة الوطنية لتركيعها أمام إسرائيل الغاصبة.

وقد أدان القرآن الطغوى باعتبارها مصدر الإفقار والاستبداد والقهر والطغيان، وفي الوقت نفسه مصدر تراكم المال وجماجم البشر. وهي محل غضب الله من أجل خلق الله {وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي} [سورة طه، 81].

وقد توعدهم الله بأسوأ مصير {هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ} [سورة ص، 55]. وهكذا، فإن الطغوى ليست مجرد شيء سيئ أخلاقياً، أو خصلة دنيئة، بل هي قمة الإجرام الطبقي وأصل الحرام، بل هي الحرام نفسه.

ولكن كيف نفسر الطغوى اقتصادياً؟

إن الموارد في حالتها الأولية تعتبر هبة الله أو الطبيعة وبالتالي يفترض، حقاً وحكماً، أن يكون لكل فردٍ في المجتمع، ولكل إنسان يدب على ظهر الأرض، حق متساوٍ فيها {وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ} [سورة الرحمن، 10]. وقال أيضاً «لكم» والخطاب للناس قاطبة، في قوله تعالى {وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة الجاثية، 13]. وعندما تدخل هذه الموارد والهبات بحالتها الطبيعية في مكونات أي سلعة أو خدمة يفترض أن لا يزيد ثمن هذه البضاعة أو الخدمة. أي إنه لا يضاف شيء إلى سعرها، فلم تزد تكلفة إنتاجها.

ولكن يستغل الملاكون عنصر الندرة، أو عنصر المحدودية، وكل شيء له حدود، وسواء كان ذلك حقيقياً أو مصطنعاً، لكي يجعلوا لمساهمة كثير من هذه الموارد، عن طريق تملكها ملكية مخصصة، ثمناً إذا كان بالإمكان السيطرة عليه واحتكاره بالتملك، وهم بهذا يفرضون جزية على

جميع خلق الله الذي وهب لهم الحياة وقوتها، ولا يفلت من أيديهم إلا ما لا تمكن السيطرة عليه. وما هو أساس لبقاء الحياة للإنسان الكادح وتكاثره وتجدده كالهواء. وضوء الشمس، ومياه الأمطار والأنهار إلى حد كبير، ومع ذلك تسري نحوه الملكية خطوة خطوة، وإن كان حاجة حياتية لا غنى عنها لأي كائن حي، وفي الوقت نفسه لا تكلفة لها في ذاتها.

ولا يخجل منظرو الملكمالية أن يذكروا أنه «يشترط ليعد الشيء من قبيل الأرض بالمعنى الاقتصادي توافر ثلاثة شروط:

1 – أن يكون هبة الطبيعة.

2 – أن يساهم، أو يمكن أن يساهم في الإنتاج.

3 – أن يكون له ثمن. (أي أن يتم تملكه ملكية مخصصة).

وإذا كان الشرطان الثاني والثالث لا بد من توافرهما ليعد أي شيء مورداً اقتصادياً، سواء في ذلك الأرض أو العمل أو «ملك المال»، فإن الشرط الأول هو ما يميز الأرض عن غيرها من الموارد» (مصطفى السعيد، مبادئ الاقتصاد).

والحقيقة يوجد تناقض صارخ بين قولنا: أن يعد الشيء من قبيل الأرض فلا بد أن يكون هبة الطبيعة (أي لا تكلفة له). وفي الوقت نفسه أن يكون له ثمن. ولكن إذا كان له ثمن فمن له الحق في قبض هذا الثمن؟

وإذا كان مبرر «الثمن» هو الندرة النسبية، أي ليس كافياً، أو ملائماً، لتعميمه بالتساوي على الجميع – ولا يصدق ذلك دائماً – فمن له الحق، مرة أخرى، في قبض الثمن؟ الله طبعاً، ما دام هو الواهب وإليه المرجع والمصير {رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ * رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ} [سورة آل عمران، 8 – 9]. وبديهي أن ما هو حق الله يعني حق الجماعة، جميعاً بكل أفرادها، أي حق الأمة، بكل أفرادها، لأنها هي النائبة عن الله في الأرض. فالأمة خليفة الله في الأرض بأمر الله. وهي الموهوبة من الله وبحكم الله وبالتالي يستدعي الأمر فرض ضريبة، أو رسماً على موارد الطبيعة ذات الندرة النسبية فعلاً، لا اصطناعياً، تذهب إلى ميزانية الدولة الجماعية، وتنفق على المصالح العامة

للجماعة أو الأمة، أو الشعب، أو توزيع ما يمكن توزيعه بالتساوي على الجميع كالأراضي السكنية مثلاً. فالندرة المدعاة سببها الملكية الطبقية وليس عدم الكفاية إذا ما تم التوزيع بالتساوي، فالندرة المدّعاة هي الاحتكار.

ويسري هذا التحليل على وسائل الإنتاج الأخرى (الماعون) التي ساهمت البشرية كلها وعبر العصور في اختراعها وتطويرها. وغدت تلعب دوراً أساسياً ومتعاظماً في الإنتاج. وتتصاعد الإنتاجية باستمرار مع الاختراع والتطوير لوسائل العمل وأدواته، بل وأنظمته، ويفترض أن يؤدي الارتفاع في إنتاجية العمل إلى تخفيض قيمة السلعة المنتجة وتوافرها بأسعار منخفضة نسبياً لجميع المستهلكين، وبالتالي لا يؤدي التطوير والاختراعات إلى زيادة الأرباح للقلة المتملكة لنتاجات الأيدي والأدمغة في عالم اليوم، عصر العلم والماعونية (التكنولوجيا).

استنتاجات

نستنتج من النظرية القرآنية المستنبطة والماركسية التالية لها، أن الإنسان الشغيل (المستضعف والبروليتاري) مستغل استغلالاً مزدوجاً. فهو كمنتج تسلب منه القنية، أو فائض القيمة. وهو كعضو في المجتمع يسلب منه النفل، أو الريع. والأول: سحت، والثاني: طغوى. وهنا يمكن أن ندخل عنصر الندرة أو المحدودية للموارد الطبيعية في الاعتبار. وهي وإن كانت ندرة مصطنعة أو احتكاراً فإنه يؤدي إلى تحويل القيمة الاستعمالية الطبيعية المجانية التي لا تكلفة لها إلى قيمة تبادلية لها ثمن. هذه القيمة الوهبية (هبة الله أو هبة الطبيعة) يمكن أن نطلق عليها اسم القيمة المحولة أيضاً. ولما كانت القيمة المحولة لا تكلفة لها فإن جميع الناس، أو أفراد المجتمع، من الطفل الرضيع إلى الشيخ الكبير لهم حقوق متساوية في القيم المحولة والمجسدة في البضائع، باعتبارها من هبات الطبيعة المجانية.

وعند تحويل ما لا تكلفة له، وذو قيمة استعمالية، إلى قيمة تبادلية لها ثمن تصبح مصدر ثراء، بل وثراء فاحشاً إذا استأثرت بها قلة من مجموع الأمة أو الشعب، أي تم توزيعها لمصلحة الطبقة الملآنية المسيطرة والطاغوت المهيمن. ومن هنا يأتي الطغيان والاستبداد وهكذا يتولد الطغاة والطواغيت كما هو مطروح في شريعة القرآن الكريم وهو ما لم يتمكن ماركس من بيانه.

ويعتمد مقدار الطغوى، أو القيمة المحولة، على مدى ندرة عنصر الطبيعة ومدى القدرة على التحكم فيه، والقدرة الشرائية للمستهلكين. كما أنه توجد بالنسبة إلى بعض العناصر ظروف مانعة من التحكم فيها كالهواء أو أشعة الشمس أو القوى الكهرومغناطيسية... إلخ. أما إذا حصل كل أفراد المجتمع على القيم الاستعمالية الوهبية مجاناً وعلى قدم المساواة، أو حسب الحاجة فهي الأنفال. وبالتالي فكما أن السحت تقابله القنية، فإن الطغوى يقابلها النفل، أو الأنفال.

كما نستنتج أن فضل الله هو من ناحية (قنية + نفل) إذا حازته الجماعة ككل، أو صرف في المصالح المجتمعية العامة. وهو من ناحية أخرى (سحت + طغوى) إذا استأثرت به قلة أو زمرة أو فرد، كملك أو أمير مثلاً، وذلك كتملك خاص بهم أو به.

أما مال الله فهو في الحقيقة القيم المضافة إلى الشيء موضوع العمل بواسطة العمل باعتبار أن العمل مخلوق من الله {قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [سورة الصافات، 95 – 96]. وهو مال الجماعة عند من يجحد هذه الحقيقة. وعلى كل حال فمال الله يعني في التحليل النهائي أنه مال الجماعة، فالله غني صمد وماله لخلقه. وعموماً، فإن المال يساوي مجموع الأجور.

أما الرزق فهو في مفهوم القرآن يعني أسباب الرزق، أو الماعون وهذا يعني وسائل الإنتاج (موضوع عمل + أدوات عمل). والثروة هي النعمة، وفي مفهومنا فإن الرزق يعني أيضاً الدخل القومي.

وإذا أردنا تعريف، أو قرْأنة، مفاهيم فضل القيمة والمال والدخل واستبدالها بمفاهيم فضل الله ومال الله ورزق الله، نحصل على المعادلة التالية: فضل الله + مال الله = رزق الله.

العنف أم المدافعة

مما سبق يمكن القول إن الإنسان الكادح مستغل استغلالاً مزدوجاً. فهو كمنتج تسلب منه القنية (فائض القيمة). وهو كعضو في المجتمع يسلب منه النفل (الريع). والأول سحت والثاني طغوى وهذا ما يولد الصراع الطبقي وفق مفهوم الماركسيين، والمدافعة الاجتماعية وفق مفهوم القرآن الكريم. هذا العنف الطبقي بين أرباب الملك والملكية من جهة والمستضعفين البروليتاريين من جهة

أخرى، ما هو إلا نتيجة للظلم الطبقي من قبل الملأ الطاغوتي. ويأخذ طابع الحرابة من جهة الطبقة الملآنية (الشركة). وطابع الجهاد والمدافعة من قبل العاملين، أو الجماعة الكادحة. ولا شك أن سبب الصراع هو الطغوى أي السطو المنظم على أقوات الناس من جهة، ووضعهم تحت الاستغلال والقهر من جهة أخرى. ويأخذ نضال الجماعة العاملة طابع الدفاع عن مصالحهم وأرزاقهم، وإلغاء الجزية والسحت الواقع عليهم دون وجه حق.

والحقيقة أن الطغوى ظلم اجتماعي مستتر، وينبغي بذل الجهد الكافي للتنوير والتوعية بهذا المكر الطبقي، خصوصاً في المجتمعات ذات الاقتصاد الريعي كدول الخليج النفطية بما في ذلك العراق، ولا نكتفي بالنضالات النقابية، والصراع المباشر. إن وعي الإنسان لحقوقه الإلهية، وانعكاس ذلك في العلاقات الاجتماعية يحول ذلك الوعي إلى قوة مادية ماحقة، وتيار جارف للظلم والطغيان، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى ما جاء في كتاب د. علي سالم «مشاهد معاصرة في الماركسية» وعلى ذمة جان ماري فنسان «فماركس لم يجعل من الصراع الطبقي مفتاح قراءة كل المجتمعات، كما لم يبنِ مفهوم الإنتاج الاجتماعي على قاعدة الإنتاج وإعادة الإنتاج للحياة (الشرب، والأكل، والسكن) بل على قاعدة إنتاج وإعادة إنتاج الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية (وهذا ما يوجب بداهة المادي والرمزي)» [ص 29].

وحبذا لو قال المادي والروحي، أو المعنوي، من وعي الإنسان لحقوقه المشروعة، وانعكاس ذلك في العلاقات الاجتماعية. إن وعي الحقيقة مهم كأهمية الحقيقة. والإيمان هو مدى وعي الحقيقة من ناحية، وهو البحث عن الحقيقة من ناحية أخرى. وأنا مؤمن إذن، أنا موجود. وهذا مرتبط بوعي الإنسان لحقوقه وهو ما يعني وعيه لذاته، وإلا فهو في خسر وخسران. وذلك هو الاغتراب عن الذات، أي الاستلاب الروحي.

إذن، كما أن العامل يخضع للاستغلال المزدوج فإن له، أيضاً، حقاً مزدوجاً، يتمثل في الحق الوهبي من الله (النفل). والحق المكتسب (القيمة المضافة)، أي المنفعة التي يضيفها العامل إلى مادة العمل سواء المادة الخام أو نصف، أو شبه المصنعة.

والحق الأول هو حصة الفرد من خيرات الله الطبيعية، والحق الثاني ما يضيفه العمل من منفعة، أي مقابل جهد العامل وطاقته.

* الأجر العادل = الحقية الوهبية + الحقية الجهدية.

أما بالنسبة إلى غير القادر على العمل فله الحقية الوهبية، فإذا لم تفِ بحاجاته فله حق في المال الاجتماعي، أو أموال الأغنياء {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} [سورة الذاريات، 19]. وأيضاً {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} [سورة المعارج: 25]. أي إن المحتاجين لهم حقوق إذا ما حصلوا عليها فلن يكونوا محتاجين. ويبقى الأغنياء غير صادقين في إيمانهم إذا لم يدفعوا حقوق الفقراء. ولذلك قيل «الصدقة برهان» أي برهان الإيمان، والتي قال الله عنها إنها {فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ} [سورة التوبة، 60]. فالصدقة طهارة لأموال الأغنياء من نجس السحت والطغوى كما قال الرسول عنها، أي عن الصدقات بأنها «أوساخ الناس» لأنها أصلاً مسحوتة أو مغتصبة من الفقراء ومعنى الفقراء في القرآن «الكادحون» وهم فقراء لأنهم لا ينالون حقوقهم (أجورهم) كاملة. ولذلك قال الرسول لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن والياً «... وأعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم» لاحظ كلمة (ترد) لأنها أصلاً مأخوذة منهم. ولو تحققت العدالة في توزيع الدخل القومي حسب العمل، كماً ونوعاً، لما بقي فقير. كما حصل في عهد عمر بن عبد العزيز.

إن الاستغلال الطبقي وهو السحت والطغيان الملاكي وهو الطغوى، هما الظلم. والظلم أوسع من معنى الاستغلال، حيث المقصود به شرك المال. فالله يقول على لسان لقمان الحكيم {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [سورة لقمان، 13]. ونحن نعلم أن الظلم هو نقص الحق، أو مصادرته. وهو الذنب الذي لا يغفر، كما جاء في القرآن الكريم {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا} [سورة النساء، 48].

وهكذا نرى أن الإشراك بالله ليس فقط إشراك عبادة وإنما هو أيضاً إشراك في مال الله لعباده دون وجه حق. وذلك بأساليب شتى كحرمان العاملين من الماعون، أي أسباب ومصادر الرزق المصنوعة والطبيعية. والمقصود وسائل العمل والإنتاج. فعن طريق تملك الماعون يسحتون من العاملين نتاج عملهم. ويغتصبون حقوقهم في الموارد الطبيعية. أي يسرقون الأنفال التي وهبها الله لخلقه كافة. وكما قلنا سابقاً فإن الظلم أساس الصراع الطبقي، والحروب المتواصلة، وهذا ما يؤكده «البيان الشيوعي – الجماعي –» في البند الأول والثاني، حيث جاء «1 – إن تاريخ أي مجتمع حتى الآن، ليس سوى تاريخ صراعات طبقية. 2 – حر وعبد، نبيل وعامي، بارون وقن، معلم

وصانع، وبكلمة ظالمون ومظلومون في تعارض دائم خاضوا حرباً متواصلة، تارة معلنة وطوراً مستترة، حرباً كانت تنتهي في كل مرة إما بتحول ثوري للمجتمع كله، وإما بهلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين» (دراسة البيان الشيوعي – الجماعي –، هرمان دونكر).

وهكذا، لا يختلف البيان الجماعي عن القرآن في الموقف من الظلم والظالمين. وهذا يعني أنه يمكن تطوير النظرية الأمية (الجماعية – والاشتراكية) في ضوء القرآن الكريم. ومدى فهمنا السليم للآيات القرآنية ذات العلاقة. ولكن مع الأسف فإن من ينظر ويبحث في القرآن الكريم وتجربة النظام الإسلامي يتهم بالتفكير الغيبي (الميتافيزيقي) في الوقت الذي يرى أكثرهم أن القرآن ليس وحياً. وإنما هو من وضع الإنسان، وهذا تناقض عجيب. ونحن نقول أكثر من ذلك، إنه يرتبط ويتصدى لواقع موضوعي تاريخي وتشكيلة اقتصادية – اجتماعية جاهلية من حيث النظام القائم آنذاك ومن حيث الوعي الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، فإن القرآن سجل لثورة تاريخية تفجرت وقامت فعلاً، ودليل ومرشد لتحولات اجتماعية، سياسية واقتصادية هي الأكثر تقدماً في تلك الحقبة من التطور التاريخي العالمي، وأثرت في مسار الإنسانية وتطورها اللاحق إلى يومنا هذا، نحو أممية حرة وتقدمية ومؤمنة بربها وبمستقبل أفضل للإنسانية. هذا بتقدير الكاتب والإيمان حرية والإلحاد إيمان معكوس، فلماذا يكون الملحد موضوعياً والمؤمن غيبياً. لقد نزل القرآن مرتبطاً بأسباب ووقائع موضوعية سجلها التاريخ وممتدة إلى عصرنا الراهن. وهو ككتاب، قائم بيننا ومقروء وملموس أما الإيمان فشيء آخر وأمر شخصي بحت. وهو بطبيعته إيمان بالغيب لأنه مسألة قناعة ذاتية. لا يختم به قلب إنسان ولا ينتزع منه قسراً. وهذه هي دعوة القرآن. ولكن القرآن نفسه لم يتبخر ليغدو غيبياً. فهو كما قال الزمخشري، مبتدئاً افتتاحية «الكشاف» «الحمد لله الذي نزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً... وحياً ناطقاً ببينات وحجج قرآناً عربياً غير ذي عوج». فمن يعتبر القرآن مجرد غيبيات فليس ملحداً فقط وإنما هو جاهل أيضاً.

إن القرآن كتاب موضوعي أكثر من أي كتاب آخر. فقد نزل معظمه في مناسبات وأسباب حصلت فعلاً وليست مجرد أوهام. واحتوى وقائع وقضايا تاريخية لا تنكر. وهو قد نزل ليعالج أموراً أرضية دنيوية. فقد جاء ليطيح نظاماً فاسداً متخلفاً ومجتمعاً عبودياً عشائرياً، وديانة وثنية، وفيه عادات وتقاليد بالية. ولكن في الوقت نفسه كانت هناك أعراف إيجابية صالحة، وبعض الاتجاهات الصائبة، وتطور اقتصادي لا بأس به في الحواضر كمكة ويثرب. فجاء الإسلام ليصلح ما هو فاسد ويُقوّم ما هو معوج. ويثبت ما فيه مصلحة الجماعة والفرد. وأحل محل الطقوس الوثنية

والكهانة شعائر دينية مهذبة للسلوك، ودعوة إلى المبادئ والقيم الخيرة. كما تضمن هذا الكتاب تعاليم موجهة إلى المصلحة العامة. وأحكاماً ضابطة ضد الفساد الاجتماعي، والانحرافات الخلقية.

كل ذلك، جاء في إطار نظام اقتصادي – اجتماعي – سياسي عنوانه «الأمية» من أمة. ومضمونه جماعية في العمل واشتراكية في التوزيع. واستشراف لمستقبل زاهر للبشرية قاطبة في مقبل الزمن. حيث: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} [سورة الأنبياء، 92]. {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} [سورة المؤمنون، 52].

والعبادة: كل نشاط فعال وخلاق للإنسان، والتقوى: تحمل المسؤولية والقيام بالواجب.

نعم، في القرآن الكريم موضوعات للإيمان مثل وجود الله والآخرة والثواب والعقاب. والحكم بين الناس على أساس: من عمل ومن ظلم، لا أكثر. والجزاء من جنس الفعل. {إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا * يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} [سورة الزلزلة، 1 – 8].

الفصل السادس
الملكمالية وميل معدل الربح إلى الهبوط

- المنافسة.
- الاحتكار.
- رجال مال لا رجال أعمال.
- الجامعة العربية وفلسطين.
- ميل المعدل العام للربح إلى الهبوط.

الفصل السادس
الملكمالية وميل معدل الربح إلى الهبوط

المنافسة

لقد تناولنا في كتاب «نحو نظرية قرآنية.. في المعروفية الاجتماعية» وكذلك في «المعروفية الاقتصادية» حياة الإنسان الأولى. ثم تكلمنا عن «المشاعية البدائية» فالمرحلة الرقية فالإقطاعية. ونتناول الآن «الملكمالية» التي ما زلنا نعيش في كنفها حتى الآن وإلى الوقت المعلوم. {قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ}، {قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ}. وهو يوم الفتاحة (الثورة) في الدنيا قبل الآخرة، حيث تسقط الملكية، وينتصر العمل. وسيحدث ذلك مع انهيار النظام الملكمالي وقرينته الأمبريالية الطاغية. أو قل فناء المكمالية الطاغوتية.

لقد نشأت الملكمالية وتطورت على أنقاض النظام الإقطاعي في أوروبا، أو قل في الغرب. وذلك على يد جمهرة من رجال الأعمال. وقد أطلقوا عليهم في البداية «الطبقة الثالثة» بعد الإقطاع والفلاحين.

فهذه التجميعة من رجال الأعمال الذين كانوا ينشطون، ويقومون بالبحث والدراسة لمشاريع ومنشآت اقتصادية، أو منتجة لمختلف البضائع، وعلى درجة أقل، مختلف الخدمات.

كما كانوا يبحثون الجدوى الاقتصادية، واستكشاف الأسواق والنقل، وتصريف البضائع، وتقدير الأرباح، كما يقومون بالرقابة والإشراف على العمال وسير الإنتاج. ومع التقدم الصناعي

وتطوره أقاموا معاهد ومراكز للتنمية والتطوير. ولم يكونوا مبذرين ومسرفين. وبالتالي لم يكونوا من إخوان الشياطين، بل خرج منهم بعض الباحثين والمخترعين. فكانوا حقاً رجال أعمال. وكان المال كملكية واستثمار مقترناً بالمال كوظيفة وإدارة. فأخذ الإنتاج يتوسع والوحدات الاقتصادية تضخ بضاعات أكثر وأكثر. وقامت مؤسسات إنتاجية كبيرة تزداد حجماً عاماً بعد عام.

وترتب على ذلك أن تحولت المشاريع ذات الملكية الفردية إلى منشآت وشركات مساهمة. وبالتالي قامت الحاجة إلى مقادير كبيرة من الأموال. وفي الوقت نفسه تحسنت ظروف المعيشة بزيادة الأجور بعدما كانت عند مستوى الكفاف، وبعد المعاناة والمآسي لعشرات السنين.

كما اشتدت الحاجة إلى عمالة فنية أرقى، وأجور أعلى وحوافز ومكافآت على العمل المتقن والأكثر تخصصاً. وأصبح الكثير من الأفراد لديهم القدرة على جمع المال، قلَّ أو كثر. إلا أنها لا تكفي عند الأكثرية لاستثماره في مشاريع مستقلة. فضلاً عن عدم القدرة على المنافسة، بل إن المعامل الصغيرة والحرف المتنوعة أخذت تتهدم أكثر وأكثر لمصلحة الاستثمارات الكبيرة والمال، أو رأس المال الكبير.

وكانت التنمية والنمو في سباق مع الزمن. فكان أن ظهرت الحاجة الملحة إلى تجميع مدخرات الأفراد بأي مبلغ عن طريق الاكتتاب العام واستثمارها في شركات أو مؤسسات تسمن يوماً بعد يوم وسنة تلو أخرى.

وقد ساد جو من المنافسة الحرة إلى درجة كبيرة في المرحلة الأولى لتطور الملكمالية. نظراً إلى العدد الكبير من الوحدات الاقتصادية التي تنتج البضاعة نفسها. ولكن لم ترق إلى المنافسة الكاملة تماماً كما هو مطروح في الكتب الأكاديمية فمنذ البداية كانت مزاحمة حرة.

وساد في تلك الفترة مبدأ «دعه يعمل، دعه يمر» وهو مبدأ ضد التدخل الحكومي. وكانت وظيفة الدولة تحقيق الأمن وتشجيع الصادرات. وهذا معنى «دعه يمر».

الاحتكار

لقد تحول معظم الملاكية منذ أواخر القرن التاسع عشر (1870) فصاعداً، وتدريجاً، إلى طبقة مالية ريعية طفيلية. وترافق ذلك مع بداية ظهور الاحتكارات والشركات الكبرى المساهمة. ومنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي (1970) بدأت تبرز الشركات دولية النشاط بشكل واضح. ويزداد دورها سنة بعد أخرى إلى أن تطورت إلى أمبراطوريات عظمى. وساعد على ذلك الإدماج والاتحاد بين الشركات المساهمة. كما تحول الكثير من الشركات ذات الحجم الأقل نسبياً إلى فروع للشركات الكبرى. كما نشأت الشركات القابضة التي وضعت شركات أقل حظاً تحت إدارتها خصوصاً الشركات الجديدة، أو الأقل خبرة، أو إمكانات. هذه التطورات أصبحت الأساس لظهور العولمة، وخصوصاً مع التقدم السريع في تكنولوجيا (تقنية) الاتصالات والمعلوماتية.

هذا التطور والتقدم العلمي والاقتصادي المتسارع ولّد وحدة عالمية تناقضية. فمن ناحية جعل العالم برمته وكأنه قرية صغيرة، كما يقولون. ولكنه يحتوي ويضم في داخله تناقضات وصراعات، وتزاحماً وتكالباً تمزقه وتشتته هنا وهناك. فلم يعد قرية صغيرة فحسب، ولكنه صار حلبة مصارعة أو ملاكمة أيضاً. وتعكس كازينوهات الأوراق المالية (البورصات) النزاعات والمصادمات بشكل جلي بأسلحة من ورق (أسهم، سندات، كمبيالات... إلخ)، وكأن تلك الأوراق قنابل ذكية أو أحزمة ناسفة. وانتحارات هنا وهناك حسب مبدأ «علي وعلى أعدائي يا رب».

ونحن نشهد اليوم صراعاً ضارياً بين شركات ومؤسسات عملاقة تسمن أكثر فأكثر. وتتوسع التروستات والكارتلات وكل أشكال الاتحادات الاحتكارية. وذلك حسب قانون تركز الإنتاج. أي زيادة حجم الوحدات الاقتصادية، وقذف كميات هائلة إلى الأسواق. وهذا هو المقصود بالطابع الجماعي للعمل والإنتاج. وهو ما يناقض طابع الملكية الطبقية أي الجمعوية. وهو الذي يؤدي إلى اشتداد التدافع الاقتصادي – الاجتماعي بين تجميعة (طبقة) محدودة العدد والعاملين المنتجين. وأغلبهم عمالة صناعية راقية (الفارهون) إلى جانب العمالة المستضعفة من الشغيلة والكادحين والتي يقع عليها العبء الثقيل في مراحل الإنتاج كثيفة العمل. (والذين لا يجدون إلا جهدهم) مصدراً للمعيشة والبقاء على قيد الحياة. وتطاولهم البطالة بين الحين والآخر بإحلال الأجهزة الإنتاجية التي تعمل بالضغط على الأزرار. أو عن طريق الروبوت (الإنسان الآلي). لا بل تحول الإنسان نفسه إلى آلة.

رجال مال لا رجال أعمال

ولكن أين نحن من هذا كله. وأين رجال الأعمال، أي أولئك الرجال الذين ظهروا في أوروبا في المرحلة الأولى من التصنيع، وخصوصاً في إنكلترا وفرنسا وفجروا الثورة الصناعية. وسبقت ذلك، أو ترافقت معه، مرحلة التنوير والنهضة الأوروبية، التي طاولت وغربلت عصر الإقطاع والقنانة. وحررت الفلاحين. والأيدي العاملة في الحرفة والورشات المتقادمة. وقذفت بهم من الأرياف إلى المدن، وإلى المعامل والمصانع والمانيفكتورات، وجاءت الثورة الصناعية الثانية، بظهور الأتمتة (الآلات ذاتية الحركة).

أما الثورة الصناعية المعاصرة التي تتميز بأجهزة معقدة والاستخدام الواسع للحسبانات (الكمبيوترات)، ولا تحتاج إلا إلى المراقبة والمتابعة. ومن الضغط إلى اللمس. وتبع ذلك هدم البنى الاجتماعية والسياسية والدينية من عهود الإقطاع، الذي ولى وانقضى بالدفعة القوية. بل والمدافعات التي سقط فيها النظام الإقطاعي وبقايا القنانة، وإن بقي استغلال الإنسان للإنسان قائماً.

ومرة أخرى: أين نحن الآن سوى أننا أقمنا أسواقاً تلتهم فائض الإنتاج الصناعي العسكري من الأسلحة، وخصوصاً الأجيال المتقادمة منها، والمجمعات البضاعية الاستهلاكية، وشبكات التوزيع السلعي من طرق وجسور وموانئ ومطارات وغيرها. وكلها موجهة لتلبية الاستهلاك والسفر.

وبالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا نملك سوى خطط على القراطيس مكدسة فوق الرفوف، وبطالة مقنعة وسافرة تتفاقم سنة بعد أخرى في الإدارات الحكومية بغثها وغثيثها، وانخفاض الإنتاجية للموظف الكويتي إلى مستوى مخيف لا يتجاوز سوى 13 دقيقة في يوم العمل، من أصل 7 ساعات دوام ووجود في اليوم الواحد. ويضم الجهاز الحكومي 90% من العمالة الوطنية.

ومع ذلك، فحوالى 45% ليسوا عمالة وطنية، هذا في الكويت، كما يصدق هنا على قطر والإمارات. وربما الوضع أفضل قليلاً في السعودية، وأفضل منها من حيث الإنتاجية البحرين وعمان، لكونها دولاً فقيرة نسبياً.

أما من حيث التكوين الجمعوي (الطبقي) فإن الشريحة المتحكمة هي العائلة الحاكمة والمنزهة. وإن كان كبيرهم يمسك بتلابيب البلد المتلوف.

ومن الغريب حقاً أن هذه الممالك تعتبر خلواً من الصناعة تقريباً، وخصوصاً الصناعة التحويلية، ومع ذلك يتفاخرون بالاستثمار الخارجي، الذي لا يعدو كونه تصديراً للمال، أو قل تأجير المال والتلاعب به في حلبات القمار (البورصات). ويتباهون عندما تربح صفقة وإن خسرت صفقات. وأصبحت الأجيال الناشئة والمقبلة معلقة بالخيوط المالية العنكبوتية (وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت). فأموال صناديق الأجيال تتآكل بالأزمات والحروب. والأغرب من ذلك تحولها فجأة إلى شنِّ الحروب الامبريالية بالوكالة نيابة عن الأسياد. أو القيام بتمويل الحروب العدوانية. وهكذا تبريلت هذه الممالك. وأخذت تلعب دور الأمبريالية العولمية بالوكالة sub-Imperialism وقد تمثل ذلك بغزو البحرين، والحرب على الشعب اليمني المنكوب، ما مثل نقطة تحول من المساهمة في الحروب بالمال، إلى مساهمة مباشرة بالسلاح والرجال. والمخطِطُ والمدبّرُ قابع عبر البحار والمحيطات. فإن كانت هذه الحكومات في الممالك الخليجية، تقوم بدور الممول للحروب الأمبريالية على الأرض العربية، فإنها وجدت ضحية سهلة في الشعب العربي في اليمن، الذي يجاهد في سبيل الخروج من الظلم والظلام ومخلفات الأسلاف.

إن الرجعية بهذه الحروب قد دشنت بداية سقوطها وانهيارها.

إن الشعب العربي في الجزيرة العربية لا تسيل أمواله فقط إلى مجمعات الصناعة العسكرية، المدنية في الغرب الأمبريالي، وإنما يرافق ذلك القتل والدمار وإزهاق الأرواح البريئة والخراب الشامل، وهكذا جاء من يفسد فيها ويسفك الدماء.

والأدهى من ذلك وأمر أن تأتي هذه الحرب الإجرامية لتتواصل مع المخططات والمشاريع الأمبريالية والصهيونية في العراق وسوريا وليبيا، قتلاً ودماراً وتمزيقاً للأوطان وقهراً للشعوب وبعثرة للشعب العربي والمسلم، ووضع السدود والقيود أمام التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والتطور الثقافي، ونشر العلم والمعرفة. إنه النقيض لاستثمار فوائض الريع النفطي الذي يمكن أن يذهب إلى التصنيع. وخلق الإنسان وبناؤه ليكون منتجاً وخلاقاً حقاً وصدقاً، بدلاً من تمويت، أو تغييب الشعوب، لتبقى العائلات الحاكمة والمتسلطة، تعبث وتنهب ثروات الشعب العربي، فما سر هذه الدراما الدموية على الأرض العربية التي جاوزت كل الحدود والتصورات حتى تساوى ذبح البشر مع ذبح الخراف. وتفحمت عظام الأجساد، وانصهرت جماجم الأطفال؟!

يحصل كل ذلك، ونحن مازلنا نعاني اغتصاب فلسطين العربية منذ ما يقارب سبعين عاماً بدأت المأساة مشروعاً في مؤتمر بازل (1893) الصهيوني، مروراً بوعد بلفور عام 1917، إلى النكبة بقيام الكيان الصهيوني عام 1948 إلى ابتلاع كامل التراب الفلسطيني عام 1967 وإلى الآن اللهم إلا شريط قطاع غزة المحاصرة براً وبحراً وجواً، وكانتونات تحت الاحتلال في الضفة الغربية. وكانت مصر السادات سباقة إلى عقد كامب ديفيد برضى ضمني من أغلب الحكام العرب آنذاك. وقد ثبت ذلك الآن.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية غدت الولايات المتحدة الأميركية هي الراعية ليس فقط لوجود إسرائيل كقاعدة وسط الوطن العربي. وإنما كأداة قهر وإذلال للشعوب العربية، وفرض نمط التطور الملكمالي عليها في مسار مقصود ومحدد يؤدي إلى تنمية التخلف ما أمكن والحفاظ عليه ورعايته. وإلهاء العرب بقرارات لحل ما أسموه بمشكلة أو قضية الشرق الأوسط. فكان قرار تقسيم فلسطين الذي ذهب مع الريح بهزيمة 1967. ثم قرار 242 كقلادة على صدور الحكام العرب، إلى شعار الأرض مقابل السلام، إلى كامب ديفيد لكسر الحاجز النفسي، والعمل على تطبيع العلاقات الساداتية بلا تنازل عبر شبر واحد من فلسطين، سوى التحلل من القضية الفلسطينية. وبعد اتفاق كامب ديفيد 1979 احتلت إسرائيل خلالها جنوب لبنان وحاصرت المقاومة الفلسطينية ثم جاءت حرب 1982 وتم إجلاء الفلسطينيين من لبنان ببواخر إيطالية. وبعد ذلك مرت سنوات دون تقدم يذكر. ولكن الشعب أدرك خلالها أن الأنظمة العربية ليست جادة في موقفها. ما عدا سوريا التي لا تزال إسرائيل تحتل أراضيها في الجولان.

الجامعة العربية وفلسطين

جرى ترسيخ وضع الجامعة العربية كمنظمة إقليمية أكثر منها رابطة قومية عربية، اللهم إلا خداع الرأي بالخطب الرنانة وتسويد مئات الصفحات بالقرارات الخائبة، أو البيانات لاستهلاك الرأي العام العربي.

في مثل هذا الواقع البائس الذي انحدرت إليه الأنظمة العربية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تخضع سياسياً لمصر، ثم سيطرت عليها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بعد هزيمة حزيران 1967، سقطت شعارات الكثير من الأنظمة العربية الوطنية. كمصر

والعراق وسوريا والجزائر في الوحدة والحرية والاشتراكية، وهي شعارات تقدمية، ولكن كانت ترفعها الملاكية (البرجوازية الصغيرة) والبرجوازية الوطنية إلى حد ما. وبطبيعة الحال أدركت الأمة العربية وشعوبها أن تلك الأنظمة والدول قد تاجرت بالقضية الفلسطينية طوال هذه الفترة، منذ هزيمة حزيران 1967 وحتى حرب أكتوبر 1973 التي وظفت للصلح بين مصر وإسرائيل الغاصبة.

وأخذ التململ ينتاب الشعب العربي الفلسطيني. وصحا بعض الشيء من غيبوبته ليرى نفسه محاصراً، فالبحر من أمامه والأنظمة العربية من ورائه وعلى جوانبه وهو يحمل ذكرى لا تمّحي لمجازر أيلول 1969 وحصار المقاومة، فنزوحها من لبنان.

كان الملك حسين قد رفع في (الأردن) شعار «كلنا فدائيون» بعد هزيمة حزيران 1967 لكي يتحرك ويعمل الفدائيون على المكشوف ويناضلوا ضد إسرائيل الغاصبة على مرأى البصر. ولكن أرعبته معركة الكرامة التي أبلى فيها الفدائيون بلاء حسناً. وأدرك (الملك حسين) أن انتصارات أخرى كمعركة الكرامة قد تطيحه وعرشه. وأن الفدائيين الفلسطينيين قد رفعوا رؤوسهم فحان قطافها. وهكذا فعل. وراح رئيس منظمة التحرير يحاور ويزاور مع الحكام العرب، وكأنه واحد منهم، إلى أن نصبوا له شركاً في اتفاقية أوسلو وقبلها مدريد.

وهكذا وجد الشعب العربي الفلسطيني أنه لم يعد أمامه سوى الاعتماد على نفسه. ولما لم يكن ممكناً الحصول على السلاح ولا المال من جيوب الحكام العرب المنفوخة فجر انتفاضته، انتفاضة الحجارة بالأيدي الطرية لأطفال الحجارة، في الوقت الذي تتكدس الأسلحة لدى دول الخليج الغنية من مواردها النفطية والغاز، وهي الثروة الوطنية الأساسية، بمعدلات استنزاف متزايدة لا تراعي حتى سلامة الآبار والحقول النفطية، إلى جانب حرق الغاز المصاحب للنفط. وهم إنما يصدرون عنصراً من عناصر الإنتاج الفائقة الأهمية، من حيث انخفاض تكاليف الاستخراج، الذي لا يتجاوز 3 دولارات للبرميل. وبهذا النفط الرخيص، وبغيره من الخامات والمواد الأولية من دول العالم الثالث تم إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وهو الذي مول خطة مارشال التي نسبت إلى أميركا.

ميل المعدل العام للربح إلى الهبوط

رأينا أن أشكال فضل القيمة كالسحت والربا والطغوى ما هي إلا فضل الله بمسمى القرآن الكريم. ويتوزع ذلك الفضل بين الملكماليين. ويعبر عنه بالمعدل العام للربح. وكل ملكمالي يعمل على رفع معدل فضل القيمة أو معدل الربح إلى أقصى حد ممكن. إلا أنه مع التطور الاقتصادي الملكمالي يبدي المعدل العام للربح ميلاً إلى الهبوط. وهذا ما لاحظه الاقتصاديون البرجوازيون. إلا أن ماركس فسر هذه الظاهرة تفسيراً معقولاً. فما دام الربح هو الشكل المحول لفضل القيمة. والمقصود بفضل قيمة قوة العمل (القوت). وما دام كل ملكمالي يعمل للحصول على أقصى ربح ممكن، فإن كل ملكمالي سيعمل على رفع إنتاجية العمل، وذلك عن طريق إدخال آلات ومعدات جديدة إلى المنشأة. ونتيجة لذلك ترتفع البنية العضوية لرأس المال في الاقتصاد ككل. وبالتالي يهبط المعدل العام للربح. لأن ارتفاع البنية لرأس المال يعني التقليل نسبياً من رأس المال المتحول، أي العمل. وهذا يؤدي إلى انخفاض فضل القيمة، وبالتالي معدل الربح العام ويورد (الاقتصاد السياسي، ج2، ص 323، مصدر سابق) مثالاً رقمياً على انخفاض المعدل العام للربح مع ارتفاع البنية العضوية لرأس المال. وهذا قانون عام من قوانين التطور الملكمالي. وإن هذا لا يخفض الربح المطلق (حجم الربح) كما ذهب إلى ذلك ريكاردو وإنما كل ما هنالك أن ارتفاع بنية رأس المال العضوية يبدل النسبة بالانخفاض بين فضل القيمة ومجموع رأس المال الاجتماعي.

وقد ظهر قانون القيمة منذ بدء تبادل السلع وقيام التجارة بين المجموعات البشرية، حيث تحول المنتوج إلى سلعة وذلك «قبل ثلاثة إلى خمسة آلاف سنة على أقل تقدير. وفي بابل قبل أربعة إلى ستة آلاف سنة. وعلى هذا فقانون القيمة يغطي فترة تمتد بين خمسة إلى سبعة آلاف سنة، قبل زماننا»، كما يقول ماركس، في (المصدر السابق، ص 319). أما قانون سعر الإنتاج (النفقة + الربح) فلا يعمل إلا في النظام الرأسمالي بسبب وجود ملكية الماعون وبضاعة قوة العمل، وقانون فضل القيمة وغير ذلك.

وإذا كان ماركس قد أظهر «أن تحول القيمة إلى سعر الإنتاج إنما هو عملية تاريخية واقعية تحدث مع تحول الاقتصاد السلعي البسيط إلى اقتصاد سلعي رأسمالي» (المصدر السابق، 317). فإنه يمكن القول إن قانون فضل القيمة الذي رافق قانون القيمة يضعف مفعوله تدريجاً بسبب (1) ارتفاع بنية رأس المال العضوية، وبالتالي انخفاض نسبة فضل القيمة الكلي إلى مجموع رأس المال الاجتماعي (2) اشتداد نضالات الجماعات العاملة والنقابات العمالية والأحزاب التقدمية في سبيل تحسين شروط العمل وضد الاستغلال الملكمالي. وهذه الحقيقة (هبوط المعدل العام للربح) يلف

ويدور حولها الماركسيون بالإشارة إلى الأسباب المضادة لذلك الهبوط، وهي أسباب غير مقنعة ومتكلفة. والسبب الرئيسي المضاد لذلك هو الطغوى.

يضاف إلى ذلك، تباطؤ دوران رأس المال الاجتماعي. ويؤدي ذلك إلى الدخول في أزمات اقتصادية، قد تشتد أحياناً، وذلك خلال عمليات تجديد الإنتاج الاجتماعي. ولا يعني ذلك، كما قلنا، نقص حجم الربح المطلق، فهذا يظل في ازدياد مع زيادة عدد العمال الذين يكونون تحت العمل بمرور الوقت.

والواقع أنه لو جرى انخفاض المعدل العام للربح حسب ما هو وارد في الكتاب المذكور أعلاه لوصل المعدل إلى الصفر، أو ما دون ذلك في وقتنا الحالي. ولكان النظام الملكمالي قد انهار منذ أمد بعيد. إلا أنه توجد أسباب معاكسة لقانون ميل معدل الربح إلى الهبوط، منها: زيادة شدة استثمار العمل ونمو إنتاجية العمل الاجتماعي نتيجة للتقدم التكتيكي، ولكن ذلك قد يعيق انخفاض المعدل العام للربح بالنسبة نفسها التي تزداد معها بنية رأس المال الاجتماعي العضوية والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الأرباح نسبياً. وسبب آخر يضاد هبوط المعدل العام للربح هو انخفاض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل، حيث يتسبب الارتفاع في البنية العضوية لرأس المال بتسريح عدد من العمال، قلَّ أو كثر، لينضموا إلى الجيش الاحتياطي للعمل حسب تعبير ماركس. وهو ما يؤدي إلى تخفيض الأجور نتيجة لضعف المساومة العمالية أمام الملكماليين. حيث يزداد فيض السكان النسبي مع تطور الملكمالية. ومن الأسباب الأخرى وربما التبريرات «أن انخفاض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل يؤدي إلى نتيجتين اثنتين: أولاهما أن رأس المال المتحول المسلف يتضاءل. وثانيهما أن الربح يتعاظم على حساب أجور العمال. ففي هذه الحال يستنزف الملكماليون فضل قيمة أعظم لقاء رأس مال متحول مسلف أقل، ويرتفع معدل الربح» (مصدر سابق، 325).

كما أن تطور التكنولوجيا الاختراعات الجديدة ونمو الإنتاجية يساعد على الحصول على وسائل إنتاج أرخص من ناحية، ويرفع إنتاجية العمل من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تخفيض قيمة قوة العمل (معيشة العاملين) وبالتالي يسمح بتخفيض أجور العمال وزيادة الربح. إضافة إلى رخص وسائل الإنتاج، أي عناصر رأس المال الثابت خصوصاً رأس المال الأساسي من أبنية وأجهزة مما يعيق أكثر ميل المعدل الربحي إلى الهبوط.

كما أن التجارة الخارجية تساعد على الحصول على وسائل إنتاج أرخص ووسائل معيشة للعاملين أرخص أيضاً، ما يتيح تشغيل عدد أكبر من العمال بمقدار واحد من ملك المال. بذلك يزداد معدل فضل القيمة وبالتالي معدل الربح. كما أن الرساميل الموظفة في العالم المفقر تعطي معدل ربح أكثر ارتفاعاً بسبب تأخرها الاقتصادي والماعوني (التقني) ويعتبر تأسيس المؤسسات على شكل شركات مساهمة وتطوير هذا الشكل أحد الأسباب المعيقة لميل معدل الربح نحو الهبوط. وهكذا، ففي الوقت الذي أشار فيه ماركس إلى قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط، أشار في الوقت نفسه إلى العوامل التي تضعف فعل هذا القانون. ولكن ليس إلى درجة القضاء عليه، فهو ساري المفعول وإن كان في المدى الطويل.

ولكن لم يدر في خلد ماركس أخذ الطغوى في الاعتبار، كما طرحناها سابقاً. نعم إنه حلل الريع الزراعي لكي يفسر استغلال الإقطاعيين للأقنان في عصر ما قبل الملكمالية ومن قبل الإقطاعيين أيضاً، ولكن ليس مباشرة وإنما من خلال أرباب العمل الزراعيين الذين يستأجرون الأرض ويدفعون ريعها، أو جزءاً منه إلى الإقطاعيين ملاك الأراضي. وهو شكل لاستغلال الفلاحين ظهر بجلاء في أنكلترا وفرنسا. ذلك الريع الذي هو للفلاحين حيث ينبغي أن يكون ريع الأرض لمن يزرعها. ومن هذا الاعتبار يمكن القول إن الإقطاعيين يسلبون الأقنان والفلاحين وحقوقهم، وإن الملكماليين الزراعيين يستولون على فائض قيمة قوة عمل الفلاحين.

كما أن ماركس لم يشر إلى ريع الصناعة الاستخراجية. ولا إلى الريع العقاري، أي ريع الأراضي المعدة للأبنية السكنية والتجارية. كالأراضي القائمة في مراكز المدن أو قرب خطوط المواصلات والنقل. وكل العقارات المؤجرة حيث يسترد الملاك قيمتها خلال السنوات الأولى من تأجيرها، أو استخدامها، ثم تتحول إلى مصادر للريع لا ينفد، أي تدر عوائد دون تكلفة من جانب الملاكية.

إلا أن هذه الأنواع الأخرى من الريع قد تناولها أساتذة الاقتصاد السياسي الماركسي وفق المنهج الماركسي نفسه في تحليل الريع الزراعي من حيث تجاهل مصدر الريع في الموارد الطبيعية ومن حيث إنه فضل الله، أو قل هبة الطبيعة. المهم أنه قيمة وهبية. وهو حق اجتماعي عام. وليس من حق أحد أن يستأثر به سواء كان فرداً أو طبقة. ومن المهم استخدامه لتلبية الحاجات الاجتماعية. والأهم من ذلك استثماره، أو استثمار جزء من عوائده مثل ما يسمى بالفوائض النفطية

مثلاً، لخلق قاعدة اقتصادية إنتاجية تدر عوائد توازي إيرادات الخام النفطي المصدر عندما يتناقص هذا الاحتياطي أو ينضب، أو يستغنى عنه تدريجاً بإحلال بدائل الطاقة الأخرى. بل حتى لو بقيت إيرادات النفط تتدفق فإن النفقات، أو قل الإنفاق الحكومي أخذ من الآن يتزايد سنوياً بمعدل أعلى من الزيادة في الإيرادات النفطية. بل تشهد دول الخليج العربية النفطية عجوزات في الموازنات العامة في السنوات الأخيرة. ويبدو أنه خلال عقد واحد يمكن أن تتآكل الفوائض النفطية المتراكمة من السنوات الغابرة من عمر النفط. وهذا المصير يصدق طبعاً على كل الدول التي لديها موارد طبيعية وافرة وتنتهج نهج دول الخليج العربية النفطية نفسه.

إن النفط وغيره من الموارد والثروات الطبيعية ما هما إلا أنعام وأفضال من رب العالمين، لكي تكون مادة، أو مواد عمل وإنتاج لا علفاً واستهلاكاً. لقد تحول النفط عندنا من نعمة إلى نقمة، وخلق طبقات ريعية طفيلية خاملة، وأنظمة مغرقة في الرجعية والتخلف والانحطاط. وشعوباً مغيبة بالاستهلاك العالي والبطالة والأيديولوجيات الخرافية والمعتقدات الباطلة. فكيف حصل ذلك؟

والحقيقة أن الريع ما هو إلا عائد لا يقابله جهد، أو عمل جسدي أو ذهني. وعندما يحصل الشخص على عائد يفوق ما يقوم به من عمل فلا بد وأن جزءًا من ذلك العائد لا يعتبر أجراً أو مرتباً، وإنما هو ريع. وأبرز مثل على ذلك هو موظفو الجهاز الحكومي في الدول العربية النفطية في الخليج، حيث تنخفض إنتاجية بعض الموظفين إلى ما يقارب الصفر.

وأحياناً، ربما أدى توظيف المزيد من العاملين، أو الموظفين، إلى عرقلة العمل بل إلى الفوضى. ما يعني أن إنتاجية الكثير من الموظفين تصل إلى ما تحت الصفر. كما أن هناك نسبة من الموظفين يتسلمون رواتب شهرية دون أن يحضروا إلى محل العمل أصلاً، كما هو الحال في الكويت مثلاً، وأكثر الموظفين من هذه الفئة هم من الأسر الحاكمة والمتحكمة. ويتقلد كثير منهم مناصب عالية ولكنها وهمية. ويتمتعون بامتيازات لا يحلم بها الموظفون العاديون. من ذلك العلاج في الخارج على حساب وزارة الصحة (ربما من مرض الفراغ والحذلقة). يضاف إلى ذلك أن أبناء الأسر الحاكمة تخصص لهم مرتبات منذ ولادتهم، وحتى انتفاء وجودهم.

وتبرز في هذه الدول طبقة لاهوتية من رجال الدين تتقاضى رواتب وأعطيات، لا تختلف عن الرشى، لتركيع الناس وترويضهم بالطقوس الدينية للطبقة المهيمنة. وإلقاء الخطب والمواعظ التي ما أنزل الله بها من كتاب. إضافة إلى من يدعون إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما عوائد الفساد ومخصصات الأقلام المأجورة والمبرقعة، والمجندة لخدمة السلطة، إنما هي جميعاً فئات ريعية طفيلية، إن لم تكن إجرامية، ومصدر دخولها ومخصصاتها إنما هو ريع النفط أصلاً وإلى حد ما الغاز الطبيعي، كما هو الحال في قطر مثلاً.

فما الذي يجعل النفط معطاء إلى هذا الحد؟ لا شك أن ذلك راجع إلى قيمة المادة النفطية الاستعمالية العالية والاستراتيجية، والكميات الهائلة من الطلب على النفط. هذا المورد الطبيعي هو هبة الله، أو هبة الطبيعة وتتحول قيمته الاستعمالية الوهبية إلى قيمة تبادلية تولد دخولاً خيالية هي من حق المجتمع ككل. بل والأهم من ذلك أنها مادة خام، وبالتالي موضوع عمل ووسيلة إنتاج. ولكننا تعاملنا معها، ولا نزال كتعامل الناس البدائيين الذين يعيشون عالة على الطبيعة، مع بذل أقل جهد ممكن. لا لشيء إلا لأن القوى الطبقية المسيطرة تريدنا نعاجاً وهي الراعي لا أكثر. كما قال أحد كبرائهم «إن الشاة إذا غفل عنها الراعي أكلتها الذئاب» والمعنى واضح.

وهكذا يتحول الريع النفطي إلى طغوى وطغيان وذلك عندما يتراكم في أيدي القلة، حيث يتشكل ملأ طاغوتي، وبالتالي يتحول القائمون على الثروة النفطية إلى طواغيت آخر زمن. طواغيت المال والسلطة، التي تقف على أرضية طبقية طفيلية خائرة بائرة لا منتجة، مستهلِكة ومستهلَكة.

وقد تحولت هذه الإمارات العشائرية القبلية من التبعية الاستعبادية لبريطانيا، ثم تحولت تلك التبعية، منذ السبعينيات من القرن الماضي، إلى علاقات تبعية للأمبريالية الأميركية تستجدي الحماية منها. وهكذا تحولت التبعية المفروضة من الخارج، أي كعامل خارجي إلى اتباعية نابعة من حاجة هذه الممالك إلى الارتباط بالقوى الأمبريالية للحفاظ على وجودها واستمراره وبقائه.

لقد دخلت إلى نادي طواغيت العالم وأصبحت جزءًا من الملأ الطاغوتي العالمي، الذي تعبر عنه العولمة أصدق تعبير باعتبارها اتحاد أثرياء العالم ضد التحرر الوطني والديمقراطية الحقة والعدالة والمساواة. وفي الوقت نفسه غدت ممالك الخليج قوى إمبريالية تقوم بدور مضاد لأي تغيير أو ثورة وطنية تحررية في المنطقة. وقد تأهلت للقيام بهذا الدور بفضل ما تراكم بين يديها ومن خلفها من الثروات النفطية طوال السنين الماضية من استخراج النفط. فماذا كانت النتيجة؟

لقد شهدت هذه الممالك تطوراً عمرانياً رهيباً، وقيام مجتمعات استهلاكية وصل بعضها كالكويت، وقطر والإمارات، إلى حد التخمة وغدت مراكز لامتصاص فائض الإنتاج السلعي في

الغرب الإمبريالي واليابان، ومراكز لاستغلال الأيدي العاملة الأجنبية، وتهميش قوة العمل الوطنية، وتغييب شعوبها بالأيديولوجيات والمعتقدات الخرافية، وممولة للحركات والقوى الدينية الظلامية، وشريكة في ما يحصل من قتل ودمار في سوريا والعراق وليبيا. بل وشريكة في مأساة الشعب الأفغاني، والأوضاع المتردية في العالم الإسلامي والعربي، مع تبني نظرية «الفوضى الخلاقة» للسياسة الأميركية. وأخيراً، وليس آخراً، شنّ حرب ظالمة ومدمرة ضد الشعب اليمني المنكوب. (للتفصيل راجع، محمد سلمان غانم، خلفيات الظاهرة الإرهابية، مجلة الطريق (اللبنانية)، العدد 13، السنة 74، ربيع 2015).

الفصل السابع
التراكم المالي والظلم الطبقي

- تجديد الإنتاج الملكمالي.

- تجديد الإنتاج الموسع.

- العوامل المؤثرة في التراكم الملكمالي.

الفصل السابع
التراكم المالي والظلم الطبقي

لقد رأينا كيف أن قانون السحت، أو فضل القيمة يكشف لنا جوهر الاستثمار (الاستغلال) الملكمالي. كما يكشف لنا عن قانون التراكم المالي العام. وهذان الاتجاهان مترابطان عضوياً ويؤديان إلى تراكم الفقر والبؤس من جهة، وتراكم المال والثروات من جهة أخرى. وكما قال علي (رض) «ما جاع فقير إلا من تمتع غني». فالغنى يولد الفقر كما يقول فورييه، وهكاذ يولد السحت المال والمال أكثر. وهذا ما يدعى بالتراكم الملكمالي. فالسحت مصدر أساسي لثروات الطبقات المستغِلة وبؤس الشغيلة في آن واحد. ومع ذلك يرى الماركسيون «أن أياً من الاتجاهات الفكرية الاجتماعية السابقة للماركسية لم يستطع كشف الأسباب الحقيقية للزيادة المتناقضة في ثروة الطبقات المستثمِرة وفي بؤس الشغيلة» (أساتذة سوفيات، الاقتصاد السياسي، الجزء 2، قسم1، ص 76). وينسى هؤلاء أن السحت والفضل من مقولات القرآن الكريم. وإذا كان ماركس قد قال: «إنهم لا يرون في البؤس إلا البؤس، إنهم لا يرون فيه ناحيته التهديمية الثورية، هذه الناحية التي تقوض المجتمع القديم» (المصدر السابق، ص 76). فإن القرآن يبشّر المؤمنين الصالحين، وكل المستضعفين من الشغيلة والعاملين، الذين لا يجدون إلا جهدهم، أن تكون لهم السيادة في الأرض {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاَغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [سورة الأنبياء، 105 – 107].

تجديد الإنتاج الملكمالي

إن إنتاج الخيرات المادية ضرورة حياتية في جميع التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية. فلا يمكن الاستغناء عنها لأقل فترة من الزمن إذْ لا بد للإنسان من مأكل وملبس ومأوى طالما هو على قيد الحياة. هذا، فضلاً عن متطلبات تطوره ورقيه وكيفية إشباع حاجاته غير المحدودة كلما تطلع إلى حياة أفضل، وبالتالي لا بد من استمرار عملية إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، إلى جانب صنع وسائل الإنتاج وتطويرها. وتقوم عملية الإنتاج على أساس التسخير وتقسيم العمل حيث يوجه بعض العاملين، أو بعض الوحدات أو الفروع الإنتاجية منتجاتهم إلى منتجين آخرين لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية. وهؤلاء بدورهم يوجهون ما ينتجون إلى مجموعة ثالثة. وهكذا.

الناس للناس من بدو وحاضرة بعض لبعض وإن لم يعلموا خدم

وكما يقول الله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [سورة الزخرف، 31 – 32].

إن الآية الأولى «تحكي منطق أغنياء المشركين الذين استنكروا أن ينزل القرآن على محمد الفقير، وتمنوا، من منطق طبقي، أن تكون النبوة لواحد من أعظم عظمائهم. والقرآن هنا يسخر من هذا المنطق الطبقي الذي يريد احتكار كل ميزة للأثرياء، بما في ذلك ميزة النبوة والرحمة الإلهية». (د. محمد عمارة، الإسلام وقضايا العصر، ص 108).

أما «قسمنا بينهم معيشتهم» أي إن الله قسم بينهم مصادر رزقهم ومعيشتهم من حيث تنوع البيئات المناخية وتنوع الموارد الاقتصادية من زراعية ومعدنية وحيوانية، وجعل بعض الناس يمتازون بمواهب وقدرات خاصة وآخرين يمتازون بمهارات وإمكانيات أخرى، حتى تتكامل الأعمال والجهود في إنتاج متنوع ومتعدد، ثم يتم التبادل والتجارة بين المجموعات البشرية المختلفة، على أساس المنافع والمصالح المتبادلة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهكذا يتحقق تسخير الناس بعضهم لبعض، وليس بعضاً منهم لبعض آخر، كما يطرح أكثر المفسرين. إن التسخير يؤدي إلى تقسيم العمل وتكامل نشاطات وأعمال الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ورفع الإنتاجية بما يتفق والمصالح الجماعية والفردية على السواء.

وتقوم بين الناس في مجالات العمل والإنتاج علاقات متبادلة من نوع ما هي علاقات الإنتاج. إلى جانب علاقات التوزيع والتبادل للسلع المنتجة للاستهلاك. ويطلق على هذين النوعين من العلاقات، العلاقات الاقتصادية.

وتتجدد العملية الإنتاجية إما تجديداً بسيطاً بالمستوى نفسه وإما بمعدل نمو منخفض. وهو ما يسم التشكيلات الحياتية ما قبل الملكمالية، وإن كانت هذه الظاهرة ربما تبرز في فترات الأزمات في النظام الملكمالي أيضاً. بل قد يتراجع معدل النمو ليكون سلبياً أحياناً بانخفاض مستوى الإنتاج عما كان عليه في فترة سابقة. ولكن في المدى الطويل يتجدد الإنتاج في الملكمالية تجديداً موسعاً بشكل عام.

إن تجديد الإنتاج البسيط يعني أن كل الإنتاج، بما في ذلك فضل القيمة يذهب للاستهلاك الشخصي. وتبدد الأموال في حياة الترف والتبذير والإسراف مما يحول دون تحويل الفضل إلى رأسمال إضافي. ويبقى التراكم الملكمالي عند المستوى نفسه. ومع تجديد الإنتاج يتم أيضاً تجديد إنتاج قوة العمل، حيث تباع وتشترى قوة العمل بطريقة متكررة باستمرار. فالعامل لا ينال مما أنتج مجدداً سوى قيمة قوته لتجديد قدرته على العمل، بل وبقائه على قيد الحياة. فالعامل لا يستطيع العيش دون بيع قوة عمله من الملكمالي. وبالتالي فإن تجديد الإنتاج يعني أيضاً، تجديد إنتاج العلاقات الملكمالية الاستغلالية.

تجديد الإنتاج الموسع

إن تجديد الإنتاج الموسع يعني تخصيص جزء من الفضل وإضافته إلى الرأسمال العامل عن طريق شراء مواعين إنتاج إضافية. واستئجار قوة عمل إضافية. وقد سمى ماركس هذه الإضافة، سواء من وسائل الإنتاج، أو من قوة العمل بتراكم الرأسمال (ملك المال).

وهكذا فإذا كان ملك المال يلد فضل القيمة فإن التراكم ينشأ ويتزايد من فضل القيمة. أي من إنتاج العاملين.

وتجديد الإنتاج الموسع يتطلب: وسائل إنتاج إضافية، ووسائل معيشة إضافية، وأيديَ عاملة إضافية حرة، ولكنها مجردة من أي ملكية سوى قوة عملها. وهذا يعني أنها فريسة جاهزة للملكمالي

المتحفز.

«وهكذا فإن تجديد الإنتاج الرأسمالي (الملكمالي) الموسع عبارة عن تجديد إنتاج الخيرات المادية والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية (الملكمالية) على نطاق واسع. إنه يعني أن كتلة القيم، والقيم الاستعمالية المتمركزة في أيدي الرأسماليين (الملكماليين) تتعاظم أكثر فأكثر، كما يتزايد أيضاً عدد البروليتاريا المستثمَرين الذين لا يملكون شيئاً، ويخضعون للاحتياج المتزايد ويضطرون إلى العمل الإكراهي المضني» (مصدر سابق، ص 86).

وتتميز الملكمالية الحالية بالصراع الضاري بين الشركات والاتحادات الاحتكارية من أجل التصريف الأكثر ربحية للبضائع المنتجة، ما يدفع الملكماليين إلى توسيع الإنتاج أكثر وأكثر، فالمؤسسات الكبرى هي الأقدر على البقاء وتحقيق أعلى الأرباح في عالم ملك المال المتوحش. وهكذا ينمو ملك المال ويتكاثر عن طريق استثمار العاملين دونما رحمة، بل وعن طريق الإجرام والحروب والفساد في الأرض. وكل أشكال السلب والنهب وخصوصاً الثروات الطبيعية في الدول المتأخرة.

العوامل المؤثرة في التراكم الملكمالي

إن المصدر الأول للتراكم المالي هو فضل القيمة المسحوت من الشغيلة والعاملين. والذي يتوزع على صندوقين: صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك الملكمالي الشخصي. وبالتالي، يتوقف مستوى التراكم على درجة استغلال الجماعة العاملة، ومدى استنزاف قواها الإنتاجية. لهذا يحرص الملكمالي على زيادة معدل استثمار العاملين عن طريق إطالة يوم العمل وزيادة شدة العمل لاستخلاص أكبر كتلة من فضل القيمة دون زيادة مماثلة في رأس المال الثابت من أبنية وآلات وتجهيزات... إلخ. كما أن انخفاض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل يزيد التراكم المالي من جهة وزيادة وضع الجماعة العاملة سوءًا من جهة أخرى.

وتؤدي زيادة إنتاجية العمل إلى زيادة التراكم لأنها تفضي إلى تخفيض قيمة قوة العمل وبالتالي زيادة فائض القيمة النسبي، ذلك لأن زيادة الإنتاجية تعني انخفاض الأسعار، سواء أسعار وسائل الاستهلاك أو وسائل الإنتاج، وزيادة ملك المال باستمرار بواسطة فضل القيمة يؤدي إلى

تركيز ملك المال أي تراكمه في حجوم أكبر وأكبر. وتراكم الأموال الفردية يعني في الوقت نفسه نمو ملك المال في مجموعه على المستوى القومي.

وهناك شكل آخر لتكوين ملك المال الكبير، والكبير أكثر، ألا وهو تمركز ملك المال. وعملية التمركز عبارة عن تجميع للأموال في رأس مال واحد أكثر ضخامة وينتفخ باستمرار ككرة الثلج. فهنا لا تحدث زيادة في الرأسمال الاجتماعي، وإنما يعاد توزيع الأموال على الملكماليين بحيث تتم مركزته في أيدي عدد محدود منهم. ولعل أبرز شكل لتمركز ملك المال هو الشركات المساهمة. ونلاحظ هنا ظاهرة بارزة وهي أنه خلال صراع المزاحمة الشديدة، أو ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية تجري قسراً، وبقوة السوق القاهرة، تصفية المؤسسات الصغيرة، أو إلحاقها بالمؤسسات والشركات الكبرى.

ورغم أن تركز وتمركز ملك المال عمليتان مختلفتان إلا أنهما مترابطتان ومتكاملتان، تخدمان الغرض نفسه ألا وهو تكوين كتل اقتصادية أكثر ضخامة وزمر مالية أكبر سطوة وتجبراً.

وإلى جانب تركز وتمركز ملك المال، تجري عملية موازية أيضاً، ألا وهي تركز الإنتاج بمعنى تزايد حجم المؤسسات والشركات وظهور الاتحادات الاحتكارية العملاقة، حيث يتم حشد وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً، والأعداد الكبيرة من العاملين. ويؤدي هذا التركز في الإنتاج إلى نتيجتين: فالمؤسسات الكبيرة، من ناحية، تؤدي إلى تشديد وعصر الكادحين واستنزاف قواهم الإنتاجية إلى أقصى حد، حيث إن المشروعات والوحدات الاقتصادية الكبرى هي الأقدر على الأخذ بالإدارة القادرة على الترشيد وتحقيق أقصى إنتاجية، وبالتالي أعلى الأرباح. أي تشديد عمل الجماعة العاملة، وإثراء الملكماليين «حملة الأسهم الورقية» لا أكثر، إلى أبعد مدى. فكلما زاد بؤس المنتجين زادت كتلة الربح؛ ومن ناحية أخرى، فإن تجميع أعداد ضخمة من العاملين في الوحدات الاقتصادية الكبيرة أو العملاقة أيضاً، ووحدة الهدف الذي يجمعهم ألا وهو الدفاع عن مصالحهم المادية وتحسين شروط العمل وظروفه يقودهم إلى الاتحاد في منظمات عمالية واسعة وإن كانت السلطات الملكمالية الطاغوتية الجائرة تحاول حصر نضالات الاتحادات النقابية في حدود مطلبية ضيقة، وتحظر عليها أي نشاط سياسي، فضلاً عن شراء الذمم وتشويه الوعي.

ومع تطور الملكمالية تحول ملك المال الربوي إلى ملك المال الإقراضي. وهذا أخذ يتغلغل في النشاط الاقتصادي ويساهم في عملية التراكم ويسهلها، فهو يعمل على تجميع الأموال النقدية

الصغيرة والكبيرة ويضعها في أيدي الملكماليين أفراداً، أو جماعات. وسرعان ما تتحول إلى أخطبوط مرعب في المزاحمة الاحتكارية الجارية على قدم وساق، وأداة جبارة بيد الزمرة المالية الطاغية. وتأتي الشركات المساهمة، بما في ذلك المالية منها، لخدمة تمركز ملك المال.

وقد أدى ملك المال الإقراضي والأسهمي إلى تعاظم التمركز، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية العملاقة التي أتاحت القيام بالمشاريع الكبيرة لمد السكك الحديدية وإقامة الموانئ الضخمة والمجمعات الصناعية الجبارة، وخصوصاً مجمعات صناعة الأسلحة بما في ذلك أسلحة الفناء والدمار الشامل.

لقد تحولت مجالات النشاط الاقتصادي إلى حلبات صراع لا هوادة فيه بين عتاة الملكماليين أفراداً وجماعات «في هذه المعارك النقدية، في هذه المعارك السرية الدنيئة، التي تقتلع فيه أحشاء الضعفاء خلسة، تنعدم كل رابطة وكل قرابة وكل صداقة. هذا هو قانون الأقوياء الصارم، القانون الذي يفترس الآخرين كيلا يفترسوه». أ. زولا، قصة «النقد».

وتنتشر اليوم الشركات المالية والمصارف وصناديق التوفير والتقاعد والتأمين والصناديق الدينية، الخيرية منها والشريرة ومختلف أشكال لملمة الأموال مهما كبرت أو صغرت. ولكن، كما يقول لينين «إن أسياد الرأسمال المصرفي هم الذين يتصرفون، عملياً في نهاية المطاف، في مليارات رساميل صناديق التوفير والادخار» ونحن نقول الآن بترليونات الرساميل من جيوب البشر في كل القارات.

وتتمركز الأموال الطائلة والمجمعة من أفراد المجتمع بوسائل شتى في أيدي عدد قليل من الملاكين الخاصين الذين يراكمون الربا والمرابحات الربوية وكل أشكال العوائد المحرمة على حساب المجتمع وحساب الشغيلة والكادحين أنفسهم. أي في الوقت الذي تغتني أقلية ضئيلة، تفتقر الجماهير الواسعة، وفي الوقت الذي تتركز الملكية وتزداد أهمية المؤسسات الضخمة، يتهدم صغار المنتجين في الصناعة والزراعة. وهذا يعني أن تطور الرأسمالية يسير جنباً إلى جنب مع إفقار الجماعة العاملة وبؤس العاطلين عن العمل. كما يمكن أن نستنتج أن تركز الإنتاج وتمركز ملك المال يؤديان إلى تفاقم التناقضات بين الأكثرية المستثمَرة والأقلية المستعبِدة، بين الجماعة المستضعفة، والملأ المستقوي. ويؤدي هذا الواقع إلى تركز السلطة بيد الملأ الطاغوتي، واشتداد نضالات الجماهير ضد الزمرة الحاكمة والطبقة المسيطرة.

وتوجد عادة في الدول الملكمالية نسبة معينة من البطالة في حدود 4% ويعتبر فقهاء الاقتصاد الملكمالي أن هذه النسبة عادية ولا تعتبر مشكلة وإن كان ذلك يعنى ملايين العاطلين من العمل. والحقيقة أن تلك النسبة من البطالة ضرورية لسببين، أولاً: لإضعاف قوة المساومة لدى الجماعات العاملة في مقابل أرباب العمل، بصدد الأجور وتحسين شروط العمل. ثانياً: إن الاقتصاد الملكمالي يمر بدورات من الانتعاش والرواج، فالانكماش والكساد. ووجود قسم من العاملين عاطل من العمل ضروري لمواجهة الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة في مراحل النهوض الاقتصادي، حيث الحاجة إلى التوسع السريع. وقد سمى ماركس تلك العطالة بجيش العمل الاحتياطي الصناعي. وهو نتاج لتطور الملكمالية. وسببه أن نمو رأس المال المتحول يحدث بشكل أبطأ من نمو رأس المال الاجتماعي في مجموعه. وعادة ما يدفع أرباب العمل العاملين إلى العمل في أسوأ الظروف وألا يتم استبدالهم بالعمال العاطلين، الذين تدفعهم الحاجة إلى العمل بأدنى أجر.

ويشير الاقتصاد السياسي الماركسي إلى ثلاثة أشكال لوجود الجيش الاحتياطي العاطل من العمل:

«(1) فيض السكان المتغير، وأهم سبب له الأزمات الدورية التي يمر بها الاقتصاد الملكمالي، حيث تنتشر البطالة في المراكز الصناعية، وخصوصاً بين المسنين ومتوسطي الأعمال، وذلك لأن أرباب العمل يستأجرون عمالاً جدداً أكثر قوة من بين الشباب في أوساط الجيش الاحتياطي.

(2) فيض السكان المستتر: وتظهر هذه العطالة بين السكان الزراعيين حيث يترافق تراكم الرأسمال في الزراعة، ومكننة الإنتاج الزراعي مع عطلنة الفلاحين وعمال الزراعة، ونتيجة لذلك يدفع للعامل الزراعي أدنى الأجور ويعيش عند حد الكفاف.

(3) فيض السكان الثابت: وكان ظاهرة بارزة في عهد ماركس وخصوصاً في إنكلترا «حيث يضم هذا الفيض إلى حد كبير أولئك العاملين بصورة غير منتظمة من سكان المدن والريف، الذين يعتاشون، بشكل رئيسي، من عمل في البيت، يقوم على المصادفة وفي غاية من البؤس. ولكي تؤمن هذه الفئات من العمال معيشتها ترى نفسها مضطرة إلى إجبار أطفالها على العمل بدءاً من عامهم الخامس أو السادس» (مصدر سابق، 1346). ومع ازدياد أوضاع جميع العاملين سوءًا.

وتنشأ بينهم فئة دنيا حرمت من العثور على أي عمل. فضلاً عن المصابين جسمانياً بعوارض دائمة أو فقدوا القدرة على الحياة الاجتماعية فهم مقعدون جسدياً ومعنوياً.

وتمتاز البطالة في الدول الصناعية المتطورة بطول امتدادها الزمني. ومن هذه الأزمات ما هو شديد الوطأة وعام يشمل العالم الملكمالي وتوابعه. مثل أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) والأزمة الجديدة (2008) والممتدة بآثارها حتى الآن. والتي بدأت في الولايات المتحدة في سوق القروض العقارية وامتدت من قطاع إلى آخر. ومن أميركا إلى عالم ملك بأكمله. حيث رافقتها إفلاسات واسعة وخصوصاً في القطاع العقاري والمالي وتم ضخ تريليونات الدولارات من أموال الشعوب إلى جيوب الملاكية المالية الطفيلية من خلال إنقاذ بعض مؤسساتهم المصرفية والمالية وشركاتهم الأخرى من الإفلاس والتوقف عن العمل. وكان من نتائج هذه الأزمة فقدان السيولة، وتسريح مئات الآلاف من العاملين والموظفين. ولا يزال العالم يعاني آثار هذه الأزمة حتى الآن، مثل تدهور مستويات المعيشة للجماهير الكادحة في عموم العالم. وانتشار المجاعات والفقر الغذائي في الدول المتأخرة والتابعة، وإثارة الحروب بالوكالة.

إن الفئات السابقة التي أشرنا إليها أعلاه من العاطلين عن العمل هي التي تكون جيش العمل الاحتياطي كما سماه ماركس، وعندما يحتاج أي ملكمالي إلى قوة عمل يجدها متوافرة في سوق العمل. وهو ما يدفع الأجور عموماً نحو الانخفاض. ويفسر تزايد هذا الجيش الاحتياطي العاطل بارتفاع بنية رأس المال العضوية أي زيادة النسبة بين قيمة رأس المال الثابت إلى قيمة رأس المال المتحول (الأجور) ما يدفع إلى تسريح المزيد من العاملين من العمل، مع عدم خلق فرص عمل بديلة في قطاعات إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية للفقراء جراء عدم توافر القوة الشرائية الكافية لديهم. وإن كان هذا تبريراً وليس تعليلاً. إلى جانب ذلك فإن الجهاز الإنتاجي في الدول الصناعية المتطورة لا يعمل إلا بحدود ثلثي طاقته. وهنا تقوم أمامنا مفارقة، حيث نجد عمالاً عاطلين من العمل، وأجهزة إنتاجية متوقفة، ومواد أولية متوافرة، ووجود مستهلكين بأمس الحاجة إلى السلع الممكن إنتاجها. وبالرغم من ذلك لا يتم الإنتاج أو التشغيل! فما هو السبب؟!

كل ذلك راجع إلى التملك الخاص لوسائل العمل والإنتاج ومواده، من قبل حفنة من الناس لا تجد ربحاً كافياً يبرر التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي القائم فعلاً. وليذهب المحتاجون إلى الجحيم. بل قد نجد فائضاً من الإنتاج في السوق، إلى جانب كثرة الفقراء والمعدمين، لا لشيء إلا

لأن السلع لا تنتج في الملكمالية لسد الحاجة، كما يقول لنا أساتذة الاقتصاد، وإنما من أجل الربح والربح أكثر. والربح يذهب إلى قلة قليلة من الملكماليين على حساب ملايين الجوعى والهالكين.

وإذا كانت أوروبا وأميركا قد اجتازتا، منذ أمد بعيد، المرحلة الأولى من نشوء الملكمالية وتطورها، فقد راح ضحيتها ملايين الكادحين جراء الإصابات وظروف العمل، ومئات الملايين الذين عاشوا في بؤس وشقاء لا يوصف. انظر مثلاً (إنجلز، حالة الطبقة العاملة في انجلترا. وماركس، رأس المال). ولا شك أن المرحلة الحالية في تطور الملكمالية أهون بكثير مما كانت عليه في القرن التاسع عشر مثلاً، بسبب نضالات العمال والكادحين وقيام الاتحادات والتنظيمات النقابية والحركات والأحزاب الإنسانية والجماعية، لتحسين ظروف العمل. وتحديد ساعات العمل (42 ساعة في الأسبوع حالياً)، وحظر تشغيل الأطفال، وإن لم يطبق ذلك تماماً، وتحسين شروط عمل المرأة. وفرض نظام التأمين الصحي، وما إلى ذلك. ولكن هل يعني هذا أن قوانين الإفقار المطلق والنسبي قد فقدت مفعولها؟

أبداً، فلا تزال قوانين العمل والتشغيل غير مطبقة تماماً. ولاتزال البطالة تلف ملايين العاملين في الغرب الملكمالي. ويزداد الذين يعيشون في أحياء زرية في المدن وأطرافها، والمشردون والهائمون على وجوههم بلا مأوى ولا عمل، والشحاذون وتجار المخدرات، والعاهرات اللواتي يتسكعن في مراكز المدن هنا وهناك.

إلا أن هذه ليست كل القصة. فالعالم الملكمالي اليوم ليس كالأمس القريب، إذْ غدا يلف العالم كله شرقيه وغربيه، شماله وجنوبه، خصوصاً منذ أن تم خنق النظام الاشتراكي وسقوطه صريعاً على حلبة ملك المال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. والتف نظام العولمة حول كوكب الأرض بكامله. وقد ترسخت العولمة في التسعينيات من القرن نفسه. وأصبح العالم كله تقريباً تحت المظلة الأميركية، ما عدا بعض المشاكسات هنا وهناك، ضد نظام القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي النظام الاشتراكي كما ذكرنا.

لقد أصبح العالم قرية واحدة، كما يقولون، ولكنها وحدة صراعات وتناقضات، وحدة تمزقها المصالح والعداوات، ويأكل فيها القوي الضعيف، عالم حافل بالحروب والمآسي والجوع والحرمان (والموت في الشوارع والعقم في المزارع، وكل ما نحبه يموت). في هذا العالم ككل تسري قوانين الفقر والإفقار، فالملك الخاص، الذي أسموه الملكية الخاصة، هو ملك المال، وهو دعوة إبليس

«الشيطان» {الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [سورة البقرة، 268].

والشيطان صيغة مفرد وجمع، وهو إبليس وجحافله من شياطين الإنس والجن. إنهم المشركون والكفرة من الملأ المسيطر (الإنس). ومن أيديولوجيي السلطة والمرتزقة، والمباحث السرية (الجن). و(الفحشاء) تعني هنا البخل وكنز المال. والفضل، المال والخيرات المادية أي السلع النافعة.

وإذا كان العالم المتقدم صناعياً واقتصادياً، والذي يشكل عدد سكانه 20% من عدد سكان العالم تقريباً، يستأثر بأكثر من 80% من الدخل العالمي، فلا غرابة أن ينعم هذا العالم بمستوى مرتفع لمتوسط الدخل الفردي، مع الأخذ في الاعتبار سوء توزيع الدخل القومي حيث تتملك حفنة تتكون من 358 شخصاً تبلغ ملكيتها ما يعادل ملكية نصف سكان العالم بأكمله.

ووراء تلك الحقيقة المرعبة حقيقة أخرى. فحتى لو ارتفعت الأجور الحقيقية للطبقة العاملة فهذا لا يعني تحسن مستواها المعاشي. وذلك عندما يكون ارتفاع الأجور الحقيقية لا يتماشى مع زيادة اهتراء قوة العمل نتيجة الزيادة المتصاعدة في شدة العمل، حيث يبذل العامل جهداً أكبر من قواه العضلية والذهنية والعصبية، وحيث يقدم باستمرار نوعية أرقى من العمل مع ارتفاع البنية العضوية لتكنيك الإنتاج إذْ تتسع الهوة بين قيمة ما ينتجه العامل والأجرة التي يتقاضاها مع تقدم العلم والتكنولوجيا، إلى جانب الحقيقة المرعبة الأخرى التي تتعلق بالعلاقة بالعالم الثالث (المتأخر). فوحدة العالم في عهد العولمة وحدة تناقضية، فهو موحد من الخارج ومتناقض باطنياً من الداخل. من حيث الغنى والفقر، والتقدم والتأخر، والضعف والقوة، وسفك الدماء جارٍ على قدم وساق، وخصوصاً على الساحة العربية.

وقد جاء في (الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 142). «إن التعبير عن افتقار البروليتاريا المطلق يتبدى، قبل كل شيء، في هبوط المستوى المعاشي. ولكي نتبين سمات الافتقار المطلق، لا بد، بالتالي، من أخذ مجموعة كاملة من المؤشرات التي تسم المستوى المعاشي للعمال والشغيلة جميعاً. وعندما نبحث مستوى الطبقة العاملة المعاشي لا بد من دراسة: الأجر الاسمي والأجر العيني، والعلاقة بين الأجور وقيمة قوة العمل، ومقدار يوم العمل، ودرجة تشديد العمل، ومقدار البطالة، وتأثير الأزمات الاقتصادية والحروب في وضع الشغيلة. ووضع الشغيلة في

المستعمرات والبلدان التابعة... كما أن تركز الرأسمال وتمركزه، وانتشار البطالة، وتهدم الفئات المتوسطة وانحدارها إلى مستوى البروليتاريا، كل هذه عوامل هامة في زيادة أوضاع الطبقة العاملة سوءًا.

فلا تستبعد إطلاقاً إمكانية ارتفاع الأجور الحقيقية مع انخفاض مستوى الجماهير العاملة (المأجوج) المعاشي. هذا الأمر يحدث عندما يكون ارتفاع الأجور غير متعادل مع اهتراء قوة العمل نتيجة الزيادة في شدة العمل وضغطه. إضافة إلى أن تطور الملكمالية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الحاجات الإنسانية ومتطلبات الحياة. ولا تستطيع أجرة العامل التعويض عن استنزاف دماء العاملين واستنفاد طاقتهم في العمل، وتآكل قواهم الجسدية.

ويتبدى قانون إفقار البروليتاريا (الجهديون) في سوء حالة السكن حيث يعيش ملايين العاملين في أوروبا وأميركا في بيوت غير صحية تعيش فيها الفئران مع القاطنين سواء بسواء. ولم يعد بالإمكان إصلاحها أو ترميمها. وأغلبها قائم في أضخم المراكز الصناعية وأغناها، هذا إلى جانب أن معظم الجماهير في البلدان المتأخرة والتابعة تعيش في ظروف رهيبة من البؤس والحرمان. حيث يعيش ملايين الناس في أكواخ بدون كهرباء أو ماء نقي، أو خدمات صحية. لقد وجد كثير من دول أميركا اللاتينية بعد أكثر من قرنين من استقلالها السياسي الشكلي أن مستوى معيشة السكان فيها قد انخفض إلى ما دون ما كان عليه قبل الاستقلال، فبدلاً من أن تتقدم تأخرت اقتصادياً واجتماعياً.

الفصل الثامن

الممالك الخليجية بين التخلف والتنمية

- مسار التطور.
- حقائق وأرقام.
- تنمية التخلف.
- الثالوث الطبقي.
- الطبقة القارونية.

الفصل الثامن
الممالك الخليجية بين التخلف والتنمية

مسار التطور

إن الإيرادات النفطية الهائلة التي انهالت على دول الخليج العربية النفطية استخدمت أساساً في إطار سياسة اقتصادية كان من شأنها الطبقنة (خلق الطبقات) فكان أن انتهت حتى الآن إلى تكوينات طبقية ريعية، تتمثل أولاً: في العائلات الحاكمة التي تستأثر بحصة الأسد من الإيرادات النفطية. فتحولت من عشائر كانت تسكن الخيام أو بيوت الطين، إلى أمراء وسلاطين يتملكون القصور وناطحات السحاب، والفنادق الراقية ليس في بلدانهم فقط، وإنما في أنحاء مختلفة من العالم؛ إلى جانب اقتناء اليخوت الفاخرة، والشاليهات، والطائرات المكلفة. وقد قامت إلى جانب العائلات المهيمنة، بطانة طبقية طفيلية ريعية تتحكم في قطاعات الاقتصاد المختلفة التي تتكون أساساً من القطاع التجاري تقوده الطبقة الكمبرادورية (وكلاء استيراد وتصريف). والعقاريون الذين يراكمون ثرواتهم من ريع الأرض بسبب التوسع العمراني لمواجهة زيادة عدد السكان بمعدلات هي الأعلى في العالم. وارتفاع متوسط الدخل الفردي، والقوة الشرائية إلى مستويات قياسية عالمياً. فتحولت دول من قرى أو بلدات أو حتى مضارب من الخيام، إلى مدن راقية عمرانياً ومزودة بجميع الخدمات من كهرباء وماء وطرق... إلخ. وبينما كانت معظم الأراضي صحراوية ومشاعة خضعت للتملك والاحتكار بسياسات اقتصادية متعمدة. أما الطبقة الثالثة الأخرى فهي الزمرة المالية وقد تطورت رويداً رويداً. وتضم المؤسسات المالية من البنوك وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية وغيرها.

ولا تفاضل بين تلك الطبقات فهي متشابكة في مصالحها ونشاطها، فتجد الشخص الواحد يتملك مجمعات سكنية أو تجارية، ويراهن في البورصات. ووكيل استيراد لهذه السلعة أو تلك، في الوقت نفسه. وغاب عن اقتصادات هذه الدول القطاع الصناعي إلا بقدر محدود جداً وفي الغالب بعمالة وافدة. ولا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي (لا يتجاوز 1 – 3%) وربما الإمارات هي الأفضل نسبياً تليها السعودية فالكويت وقطر.

وينحدر من الثلاثي الطبقي هذا البيروقراطيون الكبار في الجهاز الحكومي من الوزراء وحتى المدراء، يحيط بهم مرتزقة ممن يسمى بالخبراء والمستشارين من غير المواطنين. ومن تجربتي ومعرفتي الخاصة أستطيع أن أقول إن أغلبهم موجهون من الخارج لتخريب خطط التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والإداري وبرامجها. ورفع توصيات وتقارير تخدم مصالح الطبقة المسيطرة المضادة لمصالح الشعب والوطن. مثال على ذلك أن أحدهم كتب في تقرير عن الصناعة بأن «الصناعة أقرب إلى التنظيم النقابي» لكي يخيف المسؤولين من التطور الصناعي، وهو هاجس المسؤولين أنفسهم.

وقد تنقل هذا الخبير بين وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار والبنك الصناعي. وكان قبلها أستاذاً في الجامعة. وبعد مغادرته الكويت استدعي غير مرة لإلقاء محاضرات في الجمعية الاقتصادية الكويتية الموبوءة بداء الارتهان للسلطة.

إن ذلك الثالوث الطبقي الذي انهالت بين يديه الريوع النفطية هو اللعنة التي حلت بالدول النفطية العربية في الخليج العربي – الفارسي، من حكم وراثي مطلق معادٍ للحريات العامة بما في ذلك حرية الرأي والفكر والإعلام. وطبقة مسيطرة معادية لمصالح الشعب في الاستثمار المنتج والتطوير الصناعي والملاحي، وإعداد القوى المنتجة البشرية العاطلة من العمل عملياً والمغيبة اجتماعياً وسياسياً.

إن هذا الثالوث الطبقي وشريحته العليا السائدة هما اللعنة التي حلت بشعوب هذه المنطقة وأوصلتها إلى حالة من الشلل والركود حيث لا عطاء ولا عمل خلاقاً منتجاً يبني شخصية الإنسان، كإنسان فاعل ومتطور صاحب عقل وإرادة، لا مجرد كائن مستهلك يأكل ويشرب ويهجع {وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوىً لَهُمْ} [سورة محمد، 12].

وتلك هي اللعنة الحقيقية وليس «لعنة النفط» كما جاء في دراسة بعنوان (لعنة النفط – الاقتصاد السياسي للاستبداد، صادر عن «دراسات عراقية»، والمؤلف: جوردون جونسون ومجيد الهيثي، الطبعة الأولى 2008 – بغداد، أربيل، بيروت).

والحقيقة أن البحث جيد وفيه جهد كبير وقد استمتعت بقراءته إلا أن العنوان يوحي وكأن النفط في ذاته هو المسؤول عن الفساد والاستبداد القائم في الدول النفطية في العالم الثالث، وخصوصاً العربية والإسلامية منها. ونحن نعلم أنه مادة استراتيجية ولها استعمالات متنوعة ومتعددة. وهو مصدر للطاقة لا ينافس حتى الآن. ويتوقف دوره على الأغراض التي توظف وتستثمر فيها إيراداته وريوعه. حيث يوفر فرصة تاريخية قد لا تتكرر لدفع عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً.. إلخ. وتبني استراتيجية الدفعة القوية عن طريق الاستثمارات المتكاملة والمنتجة، ونقصد بالاستثمار خلق طاقة إنتاجية جديدة والعمل على تطويرها وزيادتها باستمرار. وفي هذا يتحول النفط إلى رحمة من باطن الأرض، ونعمة مهداة من رب العالمين.

فلو استثمرت الدول النفطية هذه الإمكانات والموارد الهائلة لخدمة التنمية والتطور والتقدم لكانت الدول النفطية في العالم الثالث دولاً صناعية رائدة ومتقدمة. أو أقله دولاً نامية فعلاً.

إن دولة نفطية كالنرويج لا تدخل إيراداتها النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وإنما تستثمره استثماراً يدر دخولاً تعادل أضعاف عائدات النفط الخام المصدر. ولو اتبعنا هذا النموذج النرويجي لكانت إيرادات نفط الكويت وحدها كافية لتصنيع الوطن العربي كله. فما بالك لو وصلنا إلى تصنيع النفط ومشتقاته في الوقت نفسه، لتجاوزنا الصين في التطور والتقدم الشامل، التي سلكت طريق تعبئة مواردها الطبيعية والبشرية في خطط وبرامج تنموية صاعدة ومتلاحقة، لا طريق الخصخصة واللصلصة والمراهنات المالية في البورصات المحلية والعالمية. إن مثل هذه النشاطات ينبغي أن تكون تالية لمرحلة البناء والتنمية الأولية حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النضج والتطور التلقائي. هنا يمكن التحول إلى اقتصاد السوق والقطاعات الخاصة إذا اقتضت الظروف ذلك.

هكذا سار التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي دخلت متأخرة إلى نادي الدول الصناعية المتقدمة والرائدة كألمانيا واليابان وكوريا وروسيا (الاتحاد السوفياتي) وغيرها حيث ألقت الدولة بثقلها بالتخطيط والتوجيه. وبناء الصناعات الثقيلة، والمشاريع الكبرى سواء عن طريق

أجهزة الدولة نفسها، أو هيئات مستقلة تخضع لإشراف الدولة. أو عن طريق شركات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، ولكن حتى هذا حصل في مراحل متقدمة من النمو والتنمية.

إن الدول المتأخرة (العالم الثالث) تواجه معضلة اقتصادية تتمثل في انعدام، أو ضعف القاعدة الإنتاجية، ما يجعلها غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، ومواجهة المعدلات المرتفعة للنمو السكاني. أي إن المعضلة تكمن في جانب العرض، أي قصور وضيق الطاقة الإنتاجية وتأخر الجهاز الإنتاجي. ونتيجة لنمط التطور الاقتصادي المفروض من الخارج، وهو طريق التطور الملكمالي في دول تمر بمراحل من التطور ما قبل الملكمالية. ففي هذه الدول لا تؤثر المتغيرات الاقتصادية بعضها في بعض تأثيراً إيجابياً. فخفض سعر الفائدة لا يؤدي إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي وإنما إلى زيادة المراهنات (المضاربات في البورصة). وزيادة الإنفاق الحكومي تذهب إلى زيادة الاستهلاك العام وليس الاستثمار العام. أو تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار، وليس زيادة التشغيل.

إن السياسات النقدية والمالية لها أثر إيجابي في الدول المتقدمة، فهذه الدول تواجه أزمات فيض الإنتاج. وبالتالي فالمشكلة الاقتصادية تظهر هناك في جانب الطلب. أي قصور الطلب عن امتصاص التيار الإنتاجي الهائل من السلع والخدمات. ما يؤدي إلى عطالة مزمنة للطاقة الإنتاجية. ففي الأزمات قد تعمل هذه الطاقة عند نصف طاقتها التشغيلية. ولا يعني هذا تلبية جميع الحاجات الاجتماعية، أو القضاء على الفقر، بل العكس فهو يعكس نقص القوة الشرائية للسكان وعدم القدرة على التوسع في الشراء. وهو ما يسمى بقصور الطلب الفعال، وليس الطلب الذي يعكس الحاجة. فالاعتبار للقوة الشرائية لا الحاجات الحياتية للناس مهما كانت ضرورية.

ولما كانت العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة تعكس مصالح الطرف القوي وأهدافه على حساب الطرف الضعيف، فإن العالم الملكمالي الإمبريالي يعمل دائماً على تحويل الدول إلى سوق كبير لامتصاص فائض الإنتاج السلعي في الدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً تصدير الأسلحة والمخدرات. والحيلولة دون حدوث أي نهضة اقتصادية فعالة. أو وضع وتنفيذ خطط اقتصادية صناعية، أو حتى حرفية في دول العالم الثالث، وخصوصاً الدول العربية النفطية في الخليج العربي الفارسي. وهي التي سبق وأن فرضت عليها العزلة والانكفاء خلال احتلالها

المباشر لهذه المنطقة. ودمرت الحرف التقليدية في فترة الاستقلالات الشكلية لهذه الممالك، بدلاً من تطويرها وتحويلها إلى صناعات آلية حديثة.

وعلى الرغم من ذلك تلجأ الممالك الخليجية إلى تلك الدول المعادية للتنمية والتقدم، وخصوصاً التطور الصناعي، للإشراف على خطط وبرامج ما يسمى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الدولية الأخرى التي تديرها الإمبرياليات الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، وهدفها التخريب والتشويه للبنية الاقتصادية لهذه الدول، وتوجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي. والاستهلاك أكثر فأكثر من ريوعها النفطية ومنعها من التراكم الاستثماري الإنتاجي. وحتى تظل سوقاً للمنتجات الغربية وخصوصاً الأسلحة.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن ممالك الخليج، التي عادت إلى أحضان الحماية الإمبريالية من جديد، بل إلى تجديد هذه الحماية بشكل أقوى، نجدها تلجأ إلى المؤسسات المذكورة أعلاه لوضع الدراسات والبرامج لتطوير قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد، وإدارة الأراضي وأنظمة الإعسار والدائن والمدين. كما أوصت الكويت بذلك البنك الدولي حالياً. وقد استغربت المصادر الإعلامية الكلفة المرتفعة لتلك الدراسات فضلاً عن كونها تحقق أغراضاً تخريبية لمصلحة الدول الغربية. وقد بلغت كلفة تلك التي تسمى دراسات وخططاً (62) مليون دينار. وقد جرى كثير من الدراسات المماثلة على مدى الخمسين سنة الماضية. وتستطيع أن تتخيل حجم الموارد المهدورة لمصلحة الوكالات الدولية للأمبرياليات الغربية، للدراسات والخطط والمهازل فقط. ويكفي أن نشير إلى عدم الاستفادة من تلك الدراسات، اللهم إلا تردي الأوضاع الاقتصادية وتخريب بيئة الأعمال وتراجع مؤشرات أخرى مثل الصحة والتعليم. وبقدر ما يسخر منا من يسمى خبراء ومستشارين في تلك الوكالات، يبتسم لهم المسؤولون عندنا، ويشيدون بدراساتهم وشطاراتهم الفائقة. وما تحقق من تقدم وتنمية (معكوسة) أو بالمقلوب كما يقال، على الرغم من هدر مئات الملايين من الدولارات على تلك الأشكال من اللصوصية والضحك على الذقون.

وليس أقل سوءاً مناهج الجامعة وكلية الدراسات التجارية. فقد تعلمنا نحن خريجي الاقتصاد في جامعة الكويت النظريات الكلاسيكية فالكاينزية فالكلاسيكية الجديدة فالكاينزية الجديدة وهلم جرا. وكلها نظريات وصفية للنظام الملكمالي خلال مراحل تطوره. وتستهدف تبرير السياسات الاقتصادية

الداعمة للحرية الاقتصادية وما يسمى القطاع الخاص. وعشرات النماذج والأطروحات لمواجهة مشكلة البطالة لليد العاملة والعطالة للطاقة الإنتاجية، وتلوث البيئة وسوء توزيع الدخل، مع ما يرافقه من فقر وتردٍ لمستويات المعيشة. وانتشار الفساد على أعلى المستويات وفي أشكاله كافة.

وفي الوقت الذي أفلست النظريات (الدجليات) والسياسات الملكمالية في معالجة مساوئ ذلك النظام ومشكلاته. نُنْهِكُ نحن طلبتنا في دراسة تلك الأطروحات الخائبة والنماذج الرياضية والقياسية التجريدية التي ربما لها بعض الفائدة في الاقتصاديات المتقدمة حيث تستجيب المتغيرات الاقتصادية بعضها لبعض، كأثر سعر الفائدة في الإنفاق الاستثماري، أو ترشيد الاستهلاك، لأن الجهاز الإنتاجي في تلك الدول مرن بما فيه الكفاية، فإذا زاد الطلب تمكن زيادة العرض. أما في الدول المتأخرة حيث يكون الجهاز الإنتاجي جامداً، أو ثابتاً عند حد الكفاف، فإن كل ما درسناه عن السياسة المالية والسياسة الورقية (النقدية) لمعالجة هذه المشكلة أو تلك إنما هو مجرد لغو. ما تحتاج إليه هذه الدول في مرحلة البناء الاقتصادي الأوّلي هو التخطيط والبرامج التنموية المحددة حتى تقوم قاعدة اقتصادية متقدمة. وننتقل من مرحلة التنمية الموجهة والمخططة حكومياً إلى مرحلة النمو التلقائي المطرد الذي يبشر به جهابذة النظريات الملكمالية المفلسة. فها هي الأزمات البنيوية المزمنة تتوالى منذ مطلع القرن الواحد والعشرين فقد بدأت الألفية الثالثة بأزمة غذائية عالمية حادة بسبب قلة الاستثمار الزراعي وتزايد الفئات الطفيلية التي تأكل ولا تعمل، والنفقات على الحروب والصراعات الدولية، وتجييش المرتزقة والمجرمين لإرهاب الشعوب، وتدمير وتخريب اقتصادها الوطني، وقتل أو تهجير قواها العاملة وطاقاتها العلمية، كما هو حاصل في منطقتنا العربية.

وفي الوقت الذي وقفت الأنظمة الملكمالية الغربية موقفاً لا مبالياً تجاه أزمة الغذاء فإنها قد ضخت أكثر من 12 تريليون دولار في القنوات المصرفية والمالية والعقارية إثر أزمة 2008 الموسومة بالأزمة المالية العالمية. وقد ذهبت تلك الأموال الطائلة إلى جيوب طغاة المال والملكية على حساب الشعوب المجوعة. تعويضاً لأولئك الطواغيت لدورهم الإجرامي المخرب للاقتصادات القومية، وخصوصاً لاقتصادات الدول المتأخرة. ولو خصص 100 مليار منها (من تلك الأموال الساخنة) للقطاعات الزراعية واستصلاح الأراضي لكان كافياً للقضاء على العوز وسوء التغذية في العالم.

إن الحروب الإجرامية في الدول المتأخرة، وخصوصاً في العالم الإسلامي التي تشنها الاستخبارات الغربية ضد الشعوب المستضعفة من جهة، والأزمات الاقتصادية المالية التي تنفجر بين الحين والآخر في الدول، أو العالم الملكمالي، والمتقدم صناعياً ووحشياً من جهة أخرى، والتي تنعكس آثارها على شعوب العالم بأسره. إن هاتين الظاهرتين تشكلان أكبر التحديات للبشرية قاطبة. وهما تعبير عن أزمة عامة عميقة تمر بها الملكمالية في مرحلتها الطاغوتية، مرحلة الطبقات الريعية الطفيلية التي لم يعد عندها ما تقدمه للناس والشعوب سوى الأزمات والحروب.

وفي الوقت الذي يعتبر مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مبدءاً مقدساً، فإن الدول الملكمالية القائدة في النظام الملكمالي أخذت تتدخل أكثر فأكثر لحل الأزمات الناتجة من المزاحمة الحرة وفوضى الإنتاج وفساد قطاع الأعمال، وتدفع التعويضات للتغطية على خسائر البنوك والمؤسسات المالية. وتفرض برامج موجهة للاقتصاد لتعزيز نمو هذا القطاع أو ذاك. بل إن طواغيت المال أنفسهم يستصرخون الحكومات للتدخل وضخ المزيد من الأموال لإنقاذ مؤسساتهم من الإعسار أو الإفلاس. ولكن عندما تتوجه الدولة نحو دعم دور هذا القطاع أو تعزيزه تثور ثائرة رجال المال وترفع شعار عدم التدخل ومبدأ الحرية للقطاع الخاص، والموت للقطاع العام. بل إن صندوق النقد الدولي الذي يفرض سياسة الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص على دول العالم المتأخر هو نفسه يدعم سياسات التدخل، وتقييد الحريات الاقتصادية ما دام ذلك حلاً للأزمات التي يولدها قطاع الملكية المخصصة، وإن كان على حساب المال العام. وقد أخذت الأزمات الدورية تتفاقم وتأخذ طابعاً عاماً يشمل أغلب، إن لم يكن كل عالم ملك المال.

إذن، عندما تتضرر مصالح الطغاة يباح التدخل. وعندما تتعرض حياة الجماهير للخطر ينادي بالحرية وعدم التدخل، حرية الموت جوعاً من جهة، وحرية تكديس المال من جهة أخرى.

فهل نحن أمام منعطف تاريخي حاسم سنشهد فيه أفول الملكمالية الطاغوتية والإمبريالية الطاغية إلى غير رجعة. أم أننا أمام معضلة أكبر من الجانب الآخر، جانب البديل الثوري الغائب. فهل ستنفجر الثورة فجأة، وتحل القيامة، قيامة الشعوب وكل الشعوب وينتهي تاريخ الملكية المخصصة ليبدأ تاريخ العمل الخلاق؟

حقائق وأرقام

جدول رقم (1)
القيمة النفطية للفرد الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي النفطية
(على افتراض سعر البرميل 60 دولاراً)

البلد	قيمة إنتاج النفط للفرد الواحد في السنة
الإمارات	60.118
الكويت	50.738
قطر	2.388
السعودية	10.632
عمان	774

مستخرج من الجدول رقم (1) في بحث «لعنة النفط – الاقتصاد السياسي للاستبداد» دراسات عراقية – 2008، ص 7، تأليف: جوردن جونسون – محمد الهيثي.

يوضح الجدول أعلاه حصة الفرد الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي كل دولة على حدة. حيث (تقف الإمارات العربية المتحدة على رأس الجدول، فعدد سكانها يقل عن المليون نسمة. وتبلغ القيمة للفرد الواحد فيها (لكل رجل وكل امرأة، وكل طفل وكل طفلة) أكثر من 60.000 دولار سنوياً (ستون ألف دولار). وجاء في البحث السابق ذكره «والسؤال الملح الذي يطالب بإجابة شافية في هذه البلدان هو الآتي: لمن تذهب هذه الأموال فعلاً؟ وماذا يفعل هؤلاء بهذه الأموال؟».

يتكدس الجزء الأكبر من تلك الثروات بأيدي المليارديرات من تلك الدول. فقد نشرت جريدة القبس في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2016، ص 23، أن عدد المليارديرات في الكويت عام 2013 قد بلغ نحو 17 مليارديراً وثرواتهم بلغت 34 مليار دولار. ثم تراجع في 2016 إلى 11 مليارديراً، لتحتل الكويت في ذلك الترتيب المركز 36 عالمياً و6 عربياً.

وفي المقارنة عربياً، في دبي 3 أضعاف ما في الكويت من مليارديرات. وعالمياً تزايد عدد المليارديرات إلى مستوى غير مسبوق حتى بلغ 2473 مليارديراً.

جدول رقم (2)
أفضل المدن العربية للمليارديرات

الترتيب	المدينة	عدد المليارديرات	الترتيب العالمي
1	دبي	35	8
2	الرياض	24	13
3	جدة	23	16
4	القاهرة	13	32
5	أبو ظبي	12	35
6	الكويت	11	37

المصدر: جريدة: القبس، 29 أكتوبر، 2016.

ومن عدد المليارديرات في الدول الخليجية العربية، الذي يعكس غنى وثراء هذه الممالك، إلى معدلات البطالة في هذه الدول نفسها، والذي يعكس مدى تأخرها وانخفاض مستوى الإنتاجية فيها.

فمن طبيعة اقتصادات تلك الممالك أنها لا تخلق فرص عمل كافية لمئات الآلاف الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، بما له من أثر في عدم الاستقرار، ليس الاقتصادي فقط، وإنما الاجتماعي والسياسي أيضاً. وخصوصاً مع تنامي الجماعات الإرهابية، والاضطرابات المستمرة التي تخلق أجواء مقلقة سببها انتشار البطالة بين الشباب.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة إلى 12% في عام 2015 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وبالتالي تحتاج إلى خلق 85 مليون فرصة عمل بحلول عام 2023 وتراوح نسبة البطالة في الممالك الخليجية ما بين 30% و20% من القوى العاملة. فإذا أخذنا في الاعتبار البطالة المقنعة فإن مشكلة البطالة أخطر بكثير مما نتصور. خصوصاً إذا ما علمنا أن أكبر نسبة من العاملين موظفون في القطاع العام حيث تتدنى الإنتاجية إلى مستوى يقارب الصفر. وتبلغ نسبة العاملين في القطاع العام في الكويت 95% من الأيدي العاملة الكويتية.

ومن خصائص التخلف البارزة غياب القاعدة الإنتاجية المتطورة أو الراسخة حيث أدى تراجع أسعار النفط الخام إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 بلغت نسبته حوالى 30% عما كان عليه في عام 2014. ولو حصل مثل هذا الانخفاض في دولة متقدمة لكان كارثة لا تطاق. وستكون كذلك في الممالك الخليجية عند ما تستنفد الفوائض النفطية التي تراكمت في سنوات سابقة. وسوف تواجه هذه الممالك أخطر أنواع العجز في الموازنات العامة في العالم، وإفقار متزايد لشعوبها إذا استمر الوضع الحالي. ولا مخرج من هذه الأزمة إلا الخروج من هذه الأنظمة القائمة.

إلا أن الأخطر في سياسات الممالك الخليجية النفطية هو دخولها في فخ المديونية حسب توصيات صندوق النقد الدولي. وهو الفخ الذي وقعت فيه دول أميركا اللاتينية، والذي أدى بها إلى الإفقار والتخلف. وقد أخذت الديون في دول مجلس التعاون الخليجي شكل إصدار سندات لسد العجز في الموازنات العامة.

حيث بلغت الزيادة 208.6% عام 2016 عما كان عليه عام 2015. أي من 19.7 مليار دولار في عام 2015 إلى 60.8 مليار عام 2016.

وتذهب تلك المبالغ لسد العجز في الإنفاق الاستهلاكي العام وليس للاستثمار الإنتاجي أو التنمية التي تخلق فرص عمل جديدة وتؤدي إلى تنويع مصادر الدخل. أي تخلق دخولاً لسداد الديون التي ستتراكم سنة بعد أخرى. وستؤدي، إذا استمرت هذه السياسة إلى استنفاد الفوائض النفطية من السنوات الماضية خلال فترة وجيزة، قد لا تتجاوز بضع سنوات. إن دول مجلس التعاون الخليجي تمر بفترة «الفرصة الأخيرة» للتوجه نحو الاستثمار الإنتاجي المخطط، وعلى المستوى

الإقليمي ككل في مروحة واسعة من الاستثمارات الصناعية الملائمة والمتكاملة، وفي إطار استراتيجية تنمية اقتصادية، اجتماعية، وثقافية شاملة، تقوم على أساس تعبئة مواردها البشرية والمالية الذاتية. هذا إذا أردنا أن نتحاشى الدخول في النفق المظلم الذي تقودنا إليه الأنظمة القائمة. والذي شرعنا في الدخول فيه فعلاً، وهذا هو خيار الحكومات القائمة فهل سيفرض الشعب خياره الخاص؟

تنمية التخلف

يصدر صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (والعكس هو الصحيح) تقارير عن الأوضاع الاقتصادية في دول العالم المختلفة بين فترة وأخرى. ومما تتناوله تلك التقارير معدلات النمو في تلك الدول. وقد جاء في التقرير الذي صدر في 11/1/2017 حول توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2017 مقارنة بالعام 2016. وقد سبق وقلنا إن استخراج النفط لا يعد إنتاجاً أصلاً. فالاحتياطي النفطي ثروة إذا استخرجنا منها كمية معينة نقص الاحتياطي النفطي بالمقدار نفسه. ولا تعدو عملية الاستخراج سوى تحويل الثروة كرصيد إلى تيار من الدخل يذهب للإنفاق الاستهلاكي في الغالب. وما يستخرج من النفط لا يعوض. ولذلك فإن توقعات معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي إنما تعني في الحقيقة تنبوءات بارتفاع مستوى أسعار النفط في السنة الحالية عما كانت عليه في السنة السابقة (2016). وتسمي ذلك نمواً وتنمية في الناتج المحلي كما هو ظاهر في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

توقعات معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون

الدولة	2016(%)	2017(%)
الكويت	2	2.4
السعودية	1	1.6

البحرين	2	1.8
الإمارات	2.3	2.5
عمان	2.5	2.9
قطر	1.8	3.6

والحقيقة أن معدلات النمو كانت سالبة في السنتين 2015 و2014 وبنسبة أكبر بكثير من الزيادة المتوقعة في معدلات النمو لعام 2017. فهل نحن نتحدث عن انخفاض وارتفاع أسعار النفط، أم عن نمو وتنمية اقتصادية؟

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (وكيلي الغرب الإمبريالي) ظلا يباركان سياسات هذه الممالك المسودة في خلق أسواق استهلاكية واسعة لامتصاص فائض الإنتاج السلعي في الدول الاستعبادية (الاستعمارية) من جهة، مع بقائها مصادر للمواد الخام من جهة أخرى. وسموا ذلك نمواً وتنمية وتقدماً، بل ومعجزات خارقة.

إن النمو والتنمية إنما يعنيان أولاً، وقبل كل شيء، رفع إنتاجية وقدرات الإنسان سواء كان عاملاً أو عالماً، مهنياً أو إدارياً، أي خلق إنسان منتج أولاً. ويستهلك ما ينتج، لا ما يستورد. فهل تحقق شيء من ذلك؟ أم أننا سرنا في الاتجاه المعاكس؟ من عاملين كادحين إلى متنعمين مرفهين ولكن إلى متى؟

والمشكلة، كما يقول مروان سلامة، ليست في المهارات، فالمهارات تأتي مع الخبرة والتمرين والتدريب، أي مع الممارسة وليس لها علاقة بالقدرات الذاتية، إن كانت عقلية أو جسدية أو نفسية. وبالممارسة نقصد العمل المنتج الواضح وليس الجلوس (وراء مكتب) (القبس، 12 كانون الثاني/ يناير 2017).

والتنمية الاقتصادية في الدول المتأخرة إنما تتحقق بالتخطيط وتدخل الدولة والشروع في التنمية والتطوير الفعلي لخلق الكوادر التنموية اللازمة، فهذه لا توجد من فراغ، ما يؤدي إلى رفع

طاقة الجهاز الإنتاجي، أو العمل على خلقه ولو من الصفر، وتطويره بحيث يزداد الإنتاج المحلي الإجمالي والفعلي سنوياً. وتحقيق معدل نمو إيجابي في متوسط دخل الفرد. وهذا يقتضي الزيادة في الاستثمارات الإنتاجية التي توسع وتطور الطاقة الإنتاجية بما يؤدي إلى إضافة جديدة إلى الناتج القومي الإجمالي.

والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى إنما تتحقق بزيادة عدد العاملين أو رفع إنتاجية العمل سنة بعد أخرى (أو كلا العاملين) فالاستثمار ليس مراهنات في البورصات، أو القمار في أسواق المال. أي بيع وشراء الأوراق المالية، أو السندات والصكوك. فكل هذه العمليات عبارة عن نقل ملكية. أي تحويل الشيء من ملكية الشخص «أ» إلى ملكية الشخص «ب» دون إضافة جديدة فأين هو الاستثمار؟ كما أن كل رابح يعني أن هناك خاسر. وعادة الخاسر المجتمع، والرابح الجبت والطاغوت.

وبعيداً عن السياسة الاقتصادية التنموية الحقيقية فإن الكلام عن «استدامة النمو الاقتصادي طويل الأجل لدول مجلس التعاون الخليجي واستيعاب الزيادات المستقبلية في نسبة العاملين من عدد السكان» كما يطرح صندوق النقد الدولي، يغدو لغواً لا معنى له فمن دون عملية تنموية مخططة ومحددة الوسائل والأهداف لن يحدث أي تنمية، أو تنوع في مصادر الدخل عاجلاً أو آجلاً.

أما القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي «دأبت تاريخياً في استخدام الوظائف الحكومية كالقناة الرئيسية لتقاسم الثروة مع مواطنيها»، فإن هذه السياسة قد أدت أيضاً إلى الطبقنة أولاً بإثراء الأسر الحاكمة وبطاناتها المسيطرة. وإن كان الأمر قد استدعى إسكات الأكثرية بما يفضل من بقايا المتخمين، من الملأ الطاغوتي أصحاب الجلالة والسمو والملاءة المالية. وغدا المال دُولة بين الأغنياء منهم. وكان لا بد وأن يؤدي في النهاية إلى الإفقار والعوز للأكثرية من المغلوب على أمرهم اقتصادياً. ومن المغضوب عليهم سياسياً. فهل تلك سياسة لتقاسم الثروة، أم أنها سياسة إفقار وطبقنة (خلق طبقة مهيمنة) تُثري بلا حدود، وتسير بهذه الشعوب في نفق مظلم ومصير مجهول. بل إنها سياسة متعمدة لتهميش قوة العمل الوطنية. وحصر أغلبها في قطاع الإدارة الحكومية حيث أن أكثر من 90% من الأيدي العاملة موظفة شكلياً في الجهاز الحكومي الذي يسمونه «القطاع

العام» وما هو بالقطاع العام بل مجرد قطاع إداري مشلول. إلى جانب إدارة مقاولات مع قطاع الملكية المخصصة يترعرع فيها الفساد وأكل أموال الناس بالباطل وعلى حساب المال العام.

والهدف من تكديس المواطنين في أجهزة الدولة، هدف سياسي لشل القدرات الإنتاجية للجماعات العاملة وإضعافها أمام الطاغوت الطبقي المهيمن على جهاز الدولة ورقاب البشر.

وهكذا تموت المواهب الإنتاجية والفنية، وتنعدم المهارات المهنية «ويقطع ذلك الصلة بين المواطنين وممارسة الأعمال، ويضعف الحوافز للحصول على تعليم ذي صلة بالاقتصاد الحديث ويضعف جودة الإدارة» كما يقول التقرير. فضلاً عن ذلك فإن القطاع الإنتاجي، تجاوزاً، يعتمد على الأيدي العاملة الوافدة من ذوي المهارات المتدنية. وهي عمالة متغيرة يتم استبدالها باستمرار بأفواج جديدة ما يؤدي إلى عدم تراكم المهارة والممارسة الفعالة. وضعف الحافز الوطني للتنمية والتطوير.

ومن توصيات صندوق النقد الدولي قتل أي نشاط إنتاجي في القطاع العام. وتمليك المشروعات العامة، إن وجدت لقطاع الملكية المخصصة. ومهما كانت ربحيتها. ويسمون ذلك استثماراً بينما هو شبيه بعمليات البورصة. أي إن ما يسمى الخصخصة ما هو إلا نقل ملكية مشروع عام إلى ملكية مخصصة لأفراد. دون أن يكون هناك استثمار، أي إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية، وإنما هناك فقط إضافة جديدة إلى قطاع الملكية المخصصة للقلة الطبقية.

ومن الوصايا الصندوقية المقدسة تنشيط البورصة. فعندما يأتي نظام جديد، أو حكومة جديدة إثر ثورة اجتماعية، أو انقلاب نظام فلا يعترف به من قبل صندوق النقد إلا بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل سوق الأوراق المالية. ويصبح مؤشر البورصة هو الدليل المرشد لدعم النظام الجديد، أو العمل على تقويضه. فالبورصة هي الحلبة التي يتصارع فيها الطغاة للسطو على المدخرات الوطنية. وإبعادها عن الاستثمار المحلي المنتج. وكلما كان مؤشر البورصة إيجابياً كان ذلك دليلاً على سطوة ودور القمارجية الذين يتلاعبون بمقدرات البلد.

ولا تهدأ الأوضاع في أي دولة، مثل ليبيا أو العراق، إلا إذا كانت الأوضاع مواتية لنشاط البورصة التخريبي ونهب الأموال والممتلكات العامة باسم الخصخصة والحرية الفردية. وإن كان ذلك يعني خنق الوطن وحرية سفك الدماء ودمار الأوطان على مذبح ملك المال والإمبريالية الطاغية.

إن أول ما يواجهنا على «صفحات الاقتصاد» أو «المال والأعمال» في الجرائد اليومية هو مؤشرات أسواق الأوراق المالية. وما إذا كانت موجبة أو سالبة. وفي كلتا الحالتين يخسر الوطن ويربح المتاجرون بالمال ودماء البشر. فهل نقرأ نحن صفحات «الاقتصاد» أم صفحات اللصلصة والنهب وتجويع الشعوب بمباركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الممولين للحروب والقتل والدمار وخدمة مصالح الملكمالية الطاغوتية أياً كانت.

ومنذ العام 1973 – 1974 بدأت مرحلة جديدة تمثلت في تحقيق فوائض نفطية هائلة إثر ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ. وفي العام 1979 حصل ارتفاع آخر في سعر برميل النفط حتى بلغ حوالى أربعين دولاراً قياساً على ما كان عليه قبل 1973 – 1974 حيث كان سعر البرميل حوالى 5 دولارات. وقد وصل مستوى الفوائض المالية (الادخار) في الكويت إلى 67% من الدخل القومي. أو قل من الريع القومي، حتى بلغ 82 مليار دولار عام 1982 (صندوق الأجيال) هذا غير الاحتياطي العام. فما بالك لو أخذنا في الاعتبار الفوائض المالية (الريع الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي) لبقية دول الخليج العربية النفطية (السعودية – الإمارات، قطر) لقاربت تلك الفوائض تريليون دولار. وهذه الوفرة المالية الساخنة قد أتاحت فرصة تاريخية لا تعوض من أجل التنمية والتطوير الشامل للاقتصاد. وخصوصاً التطور الصناعي، حيث كان ينبغي لنا أن نبدأ من الصفر تقريباً، هذا، فضلاً عن متطلبات التقدم الاجتماعي والثقافي والعلمي. فأين ذهبت كل تلك الفوائض المالية؟

لقد تفتقت العقلية الملكمالية الإمبريالية عن نظرية «الطاقة الاستيعابية المحدودة» لدول الخليج العربي النفطية. ومفادها أن هذه الدول لا تستطيع أن تتحمل استثمار هذه الأموال محلياً. وأن مجال استثمارها هو الغرب الصناعي المتطور! بينما دول الخليج التي تعتبر من أكثر دول العالم تخلفاً من حيث التطور الصناعي، بل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليست بحاجة إلى استثمار هذه الأموال محلياً. فضلاً عن أن القطاع النفطي في هذه الدول مرتبط وتابع للاقتصادات المتقدمة، وبما يحقق من فوائض مالية. هكذا كان يردد علينا بعض أساتذة الاقتصاد في جامعة الكويت آنذاك. إلى جانب النظريات المشؤومة عن الحلقة، أو الحلقات، المفرغة للفقر، بل وللتخلف. ويستحيل كسر هذه الحلقات والانفلات من قبضة التخلف والتردي والانحطاط.

ترى لو أخذت الصين أو كوريا بنظرية الطاقة الاستيعابية المحدودة، أو الحلقات المفرغة للفقر والتخلف، أكانت قد وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم وتطور ورقي؟ أم أن تلك النظريات تصاغ للعرب فقط؟ بل وتدرس في أغلب جامعاتنا، إن لم يكن فيها جميعاً.

والحقيقة لو أننا أقله منذ عام 1973، بدأنا بوضع الخطط التنموية طويلة المدى وقصيرة المدى لاستثمار أموالنا الفائضة واستيعابها محلياً، وسخرنا مؤسساتنا التعليمية وأقمنا معاهدنا التكنولوجية لخدمة حاجات التنمية والتطوير، لما كنا حتى الآن نشكو عدم تنويع مصادر الدخل وعجز الموازنات العامة. والدعوة إلى التقشف. وتذكير الناس بما يمكن أن تأتي به السنوات العجاف المقبلة.

والحقيقة أيضاً، أن الفرصة لا تزال قائمة لاستعادة أموالنا المتراكمة في الغرب. والتي تشغل ملايين العاملين هناك، في الوقت الذي تلجأ حكوماتنا إلى الاستدانة وإصدار السندات وأذونات الخزانة. فهل محجور على حكوماتنا أن تسحب أموالها، بل أموال شعوبها بدلاً من تراكم الربا عليها سنة بعد أخرى إلى أن تقع في فخ الديون، التي قادت دولاً أخرى إلى الإفلاس والخراب؟

لقد صدرت أخيراً الإرادة «التي تتلخص في إيجاد مصدر دخل آخر، وبناء قاعدة تنموية متينة وتحقيق التنمية البشرية وفرص العمل لكل مواطن» ولكن أين كنا، وماذا فعلنا طوال الأربعين سنة الأخيرة سوى إدارة مثل هذه الأسطوانة، فهل سنظل كذلك طوال الأربعين سنة المقبلة؟ ربما الإجابة: ولماذا لا؟

وجاء في اختتام صندوق النقد الدولي «مشاورات عام 2016 مع الكويت حيث أوصى الصندوق بإلغاء الدعم، وإعادة تسعير الخدمات الحكومية وإدخال الضريبة على دخل الشركات، والأخذ بضريبة القيمة المضافة لتنويع الإيرادات بعيداً عن النفط دون أي ذكر للتصنيع أو الاستثمار الإنتاجي باعتباره الحل العملي الوحيد لتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل المنتج.

وبارك الصندوق مواصلة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام والاقتراض الداخلي والخارجي. ودعم تطوير أسواق السندات المحلية. ولكنه لم يشر إلى ضرورة السحب من الأموال الموظفة في الخارج لدول الخليج النفطية التي تعد بتريليونات الدولارات والتي تتعرض باستمرار للتآكل بفعل التضخم والأزمات وسياسات الابتزاز. بل يبدو أنها أموال محجور عليها أصلاً.

ويشير الصندوق إلى المخاطر المحتملة بحدوث المزيد من الانخفاض المستمر في أسعار النفط. ومخاطر القطاع المالي المرتبط باقتصاد غير متنوع» فإذا كان القطاع المالي خطراً لأنه قطاع غير منتج لوسائل المعيشة، أو وسائل الإنتاج (أي إنتاج عيني) فهذا مفهوم ولكن لماذا لم يتنوع الاقتصاد حتى الآن؟ هذا ما لا يريد الصندوق لفت النظر إليه.

وبالرغم من طبيعة القطاع المالي الخطر والطفيلي، باعتراف الصندوق فإنه، أي صندوق النقد الدولي، يدعو إلى «وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إصلاحات تسهيل استرداد الديون، والتنبؤ بالسيولة. وتعزيز إطار عمل لإدارة الأزمات... مع ضمان تسوية مناسبة لأوضاع البنوك في حالة نشوء أي ضغوط (و) ربط سعر صرف الدينار بسلة «غير معلنة» من العملات، تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي» جريدة: الرأي - 18 كانون الثاني/يناير - 2017.

هكذا، قطاع مالي، وإدارة الأزمات، بدلاً من حلها، وسلة عملات غير معلنة للخداع والتمويه والضحك على الذقون.

وتفترض الدول الملكمالية الإمبريالية سياسة الانفتاح الاقتصادي والأخذ بمبدأ الاقتصاد الحر وتعويم العملة المحلية حتى لا تتخذ الدول التابعة أي سياسة ضريبية لحماية المنتج المحلي، أو تشجيع الاستثمار الإنتاجي. وفتح المجال أمام الشركات دولية النشاط للاستثمار المباشر في هذه الدول بدون قيود. في الوقت الذي لا تستثمر تلك الشركات في دول الخليج إلا في مجال التسويق والتوزيع السلعي للمنتجات من الغرب الإمبريالي. أو مشاريع البنية التحتية التي لا يمكن استيرادها. وفي القطاع العقاري والفندقة وما إلى ذلك. ويسمح لهذه الشركات بترحيل الأرباح دون قيد أو شرط بدلاً من استثمارها إنتاجياً في الدول المتأخرة.

أما مبدأ الاقتصاد الحر فيسمح بهروب ملك المال إلى الخارج بحرية تامة، بينما حركة الكتب مثلاً مقيدة بإحكام وقد أدت هذه السياسة إلى أن الأموال التي تخرج من دول العالم المتأخر أكثر بكثير من الأموال التي تدخل إلى هذا العالم. فمن يساعد مَن؟

هذا هو «المكر السيئ» لصندوق النقد الدولي للعالم الثالث، وذلك مقابل حماية الأنظمة القائمة. ولكن بالرغم من ذلك فإن الأزمات والصراعات والحروب تحيط بالدول التابعة. وتلعب بها القوى الإمبريالية لعبة الشطرنج. إلا أن كلا المعسكرين إلى زوال لا محالة كما تقضي سنة رب

العالمين {إِسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّىءِ وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّىءُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ سُنَّةَ الأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً * أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا} [سورة فاطر، 43 – 44].

فهل يتعظ جبابرة المال والسلطان في الخليج العربي – الفارسي ومن وراءهم من طواغيت المال. أم سيكون مصيرهم كما قال الله تعالى {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} [سورة النحل، 112]. {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [سورة الأنفال، 53]. ثم إنذار الله للمترفين {وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً} [سورة المزمل، 11].

وكان من شأن السياسة الطبقية التي استهدفت، وتستهدف تكوين طبقة عليا مسيطرة تتركز في أيديها الثروات الطائلة والمصالح الواسعة، وتشكل في الوقت نفسه قاعدة للنظام القائم، أو للأنظمة السائدة على شعوبها والمسودة من قبل الملكمالية الأمبريالية، أن اندمجت مع الملأ الطاغوتي العالمي الذي يتغذى بالأجساد الهالكة، وبالمعذبين في الأرض، والشعوب المستضعفة.

الثالوث الطبقي

وكان من نتائج السياسة الطبقية، الموجهة من الخارج، أن نشأ في ممالك الخليج الثالوث الطبقي الريعي. ويتكون هذا الثالوث من الإقطاع العقاري والكمبرادور التجاري والإقطاع المالي ليشكل طبقة مضادة للتنمية الاقتصادية المنشودة، والتقدم الاجتماعي المأمول، والتطور الثقافي والعلمي البناء بعد أن توافرت الإمكانات المالية اللازمة.

ولكن بدلاً من ذلك سارت الأمور بالاتجاه المعاكس، فأباحت الدولة تملك الأراضي بوضع اليد، خصوصاً من قبل أبناء العائلات الحاكمة أو استجداءها من الشيوخ، أو شراءها بأسعار زهيدة أو بأساليب ملتوية من الدولة. ثم تأتي الحكومة وتستعيد ملكية هذه الأراضي بأسعار تفوق أضعافاً مضاعفة سعر السوق. وغدت الأراضي الرملية من أغلى الأراضي نسبياً في مدن العالم الكبرى

كنيويورك أو طوكيو. وتأتي هذه العملية في شكل موجات من السطو على الأراضي واحتكارها، فالتثمين الحكومي من إيرادات النفط، وهلم جرا. وبهذه الطريقة تكونت رؤوس أموال ضخمة توجهت نحو البناء العقاري للتأجير وإنشاء المجمعات السكنية والتجارية التي تطورت شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت من أضخم وأرقى المجمعات في العالم إلى جانب العقارات السكنية العادية. مع تزايد القوة الشرائية وحمى الاستهلاك المنفلت والإنفاق الحكومي المتزايد وسياسات التنفيع في المقاولات العامة ورشوة الموظفين بالمرتبات العالية والامتيازات الواسعة... إلخ.

هذا التطور الكسيح والمشوه خلق أسواقاً واسعة نسبياً للعمال وللسلع، دون قطاع إنتاجي محلي في المقابل. فأدى إلى استيراد كل شيء تقريباً من الخارج. وقام الكمبرادور التجاري، وحل محل مهنة التجارة قبل عصر النفط. وتحول تدريجاً تجار اللؤلؤ والتمور والأقمشة وما إلى ذلك من قوة حرفية محلية كانت لها مواقف وطنية من العائلات الحاكمة، إلى وكلاء استيراد لا أكثر. أو اندثروا ولم يقاوموا التطور الجارف لمصلحة المتاجرين بكل شيء حتى بالبشر تحت مسمى «مكاتب استيراد العمالة» أو ما أشبه ذلك. وقد أدى كل ذلك إلى خراب الحرفيين والتجار التقليديين وتهدم واندثار المهن والحرف السائدة قبل عصر النفط، وذلك بدلاً من تطويرها وتحويلها إلى صناعات حديثة كصناعة السفن وأدوات الصيد والنجارة والحدادة، وما إلى ذلك. وهكذا تحولت القوى المنتجة إلى قوى طفيلية أو موظفين خاملين. وهكذا تكونت فئة الكمبرادور (المتاجرة) الطفيلية غير المنتجة. وهي بطبيعة نشاطها معادية للتنمية الاقتصادية، أو خلق مشاريع اقتصادية منتجة وتطويرها محلياً.

وقد استدعى هذا النمط من التطور عمالة غير ماهرة مع فئة محدودة من الفنيين والمهندسين. ففتح الباب واسعاً، أمام العمالة الوافدة، وكثير من المرتزقة ممن يسمى بالخبراء والمستشارين، حيث كان مفهوماً في بداية التطور العمراني استيراد العمالة لسد حاجة سوق العمل. ولكنه تحول فيما بعد إلى سياسة تجعل قوة العمل الوافدة بديلاً لخلق وتكوين قوة عمل وطنية منتجة. وهكذا همشت الأيدي العاملة المحلية. وغاب دورها الوطني في بناء أوطانها. وهكذا جرى تخدير شعوب المنطقة بالاستهلاك الترفي والبطالة المستديمة.

وفي ظل هذا التطور، أو قل مظاهر التطور وخصائص التخلف، نشأ وتطور قطاع مالي من البنوك وشركات التأمين والصيرفة وغيرها من الخدمات المالية. وقد نشأت المصارف منذ البداية

لخدمة الاستيراد السلعي وشيء من إعادة التصدير. ثم تحولت إلى شبكة واسعة تلتهم مدخرات المواطنين والدولة وتوجهها نحو تمويل القطاعات غير المنتجة وبالذات القطاع التجاري والعقاري وخصوصاً تمويل عمليات القمار (المراهنات) في سوق الأوراق المالية. حيث تحولت البورصة إلى أهم مركز للنشاط المالي المحموم. إلى جانب القروض الشخصية. وتوظيف أكثر من ثلث ملك مال البنوك في الخارج. إضافة إلى تصدير رأس المال (الادخارات الوطنية) من قبل الحكومة إلى الخارج أيضاً. وتصدير رأس المال هذا يشكل تناقضاً صارخاً مع بنية اقتصادية متخلفة، وعطشى إلى الاستثمار المنتج في القطاعات كافة.

وهكذا سار التطور الاقتصادي – الاجتماعي نحو بنية ملكمالية مشوهة في دول الخليج العربية النفطية، لنقل إنها بنية ملكمالية أساسها الإقطاع المالي. فهي إذن، تكوينات اقتصادية – اجتماعية تجمع بين الإقطاع والملكمالية في مرحلتها الاحتكارية المالية. وربما تكون مرحلتها الأخيرة. وقد غذت هذا التحول التاريخي ثلاث قنوات تدفق من خلالها الريع النفطي إلى جيوب الملأ الطاغوتي الثلاثي (العقاري – التجاري – المالي). وهي الأرض، البورصة، والمتاجرة. وذلك دون المرور (أو قل الوصول) إلى مرحلة التطور الملكمالي التقليدي الذي قادته البرجوازية الصناعية ورجال الأعمال في أوروبا. أو قل رجال صناعة وأعمال، وعلم ومال. وليس رجال مال وعقار دون صناعة وإنتاج.

لقد بلغت هذه الممالك الخليجية أوج تطورها. وذلك بتحولها إلى أنظمة إمبريالتية تستخدم أدوات لقمع حركات التحرر والاستقلال الوطني سواء لشعوبها أو للشعوب العربية والإسلامية الأخرى كدعم النظام الرجعي في البحرين بجميع الوسائل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وشن حرب عدوانية ضد الشعب المستضعف في اليمن. إضافة إلى نشر الوعي الأيديولوجي الخرافي المتخلف، ليس في العالم الإسلامي فقط، وإنما في العالم أجمع، والدعم المالي الواسع للحركات الإجرامية المتطرفة وخصوصاً في سوريا وليبيا وأفغانستان وغيرها. مع عدائها المكشوف للفكر الإنساني التقدمي، والوعي الإسلامي المستنير. ولكن أوج تطور هذه الأنظمة نحو الرجعية والانحطاط هو أوج أزمتها نحو مصيرها المحتوم ومثواها الأخير.

الطبقة القارونية

إن الرجعيات الإقطاعية الريعية تشكل الملأ الطاغوتي المهيمن وكل طاغوت يرى إلى ثرواته وكنوزه أنها حصيلة ذكائه وشطارته وبما عنده من علم ودراية. وهكذا يتفاخر طواغيت الخليج اليوم مثلهم مثل قارون الذي كان من قوم موسى فطغى وبغى وتجبر إلى أن حلت به كارثة ماحقة، فذهبت به وبكنوزه بين ليلة وضحاها. والله يمهل ولا يهمل.

وهكذا نرى الثالوث الطبقي (العقاري، الكمبرادوري، المالي) في الممالك النفطية مضطرباً مرعوباً نتيجة انخفاض أسعار النفط وهو انخفاض متوقع. ولكن لأنه الممول لقطاعاتهم الخدمية التي لا تستند إلى قاعدة إنتاجية صناعية راسخة فإنهم يجدون أن الأرض تهتز تحت أقدامهم ويخشون أن تنخسف الأرض بهم، كما جرى لقارون. إنهم لا يختلفون عنه وإن كان هو فرداً وهم طبقة إلا أنهم فعلاً طبقة قارونية. فما هي قصة قارون هذه في القرآن الكريم: {إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لاَ تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْفَرِحِينَ * وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} [سورة القصص، 76 – 77].

معاني الألفاظ: (فبغى عليهم) ظلمهم وتجبر عليهم (طلب أن يكون هو صاحب الكلمة في بني إسرائيل لأنه كان أغنى رجل فيهم). (الكنوز). جمع المال وادخاره. أو هو المال المدفون. (لتنوء) لتثقل (بالعصبة). العصبة: الجماعة من الناس (وابتغ) اطلب فماذا كان جوابه أمام هذه النصيحة للعقلاء من قومه. لقد كان مغروراً متكبراً، معتزاً بدهائه ومكره. فخوراً بقدراته على كسب المال ولو بالحرام، أو الكسب غير المشروع. فليس للإنسان إلا ما سعى. ومهما جد الإنسان أو اجتهد فإن سنة الكسب والعمل إنما توفر له مستوى الحياة الطيبة. وشيئاً من الفضل يطور به حياته سنة بعد أخرى. فإن تجاوزت ثروته ودخله ذلك المستوى، فبالتأكيد إنما جاءته الأموال من طرق غير مشروعة. كأن يكون مصدرها الملكية وليس العمل. فعن طريق تملك وسائل العمل والإنتاج يستطيع أن يستحوذ على نتاج عمل الآخرين. أو تأتيه الأموال عن طريق الفساد في الأرض من رشوة ومحسوبية، أو سلب ونهب من تراث (خيرات) الله للناس وكل الناس. فلا يمكن أن تكون كنوزه، التي تنوء بها العصبة أولو القوة، أن تكون نتاج، أو حصيلة عمل يده. فإذا لم تكن كذلك، فلا بد أن يكون مصدرها حراماً بحرام. فماذا كان رد قارون على حكماء قومه؟

{قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلاَ يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ} [سورة القصص، 78]. هكذا يتباهى الجبابرة بما لديهم من علم ومهارة بطرق التجارة وكسب المال. فكان الرد الحاسم على مثل هذه الدعاوى الزائفة للأثرياء من أباطرة المال، أن سنة الله قد جرت بهلاك الأقوام الخالية من الطغاة، من هم أشد قوة من قارون وأمثاله، وأكثر جمعاً للمال. ما يعني أن كنز الأموال ليس فضيلة أو مدعاة إلى التفاخر والغرور كما يحلو لطواغيت الخليج أن يظهروا بذلك أمام الناس. هذا إلى جانب أنهم سيسألون أمام الله يوم القيامة عما جمعوه في دنياهم من أموال وكنوز ومأواهم النار وبئس المصير.

ولكن ماذا حصل لقارون بعد ذلك {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ * وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ * فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ * وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلاَ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ * تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلاَ فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ * مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [سورة القصص، 79 – 84].

معاني الألفاظ

(في زينته) في مظاهر غناه وترفه. (ويلكم) دعاء بالهلاك. ثم استعمل في الزجر والردع. (يبسط) يوسع (يقدر) يحدد رزق الإنسان ومقداره حسب عمله. (لخسف بنا) لجعل الأرض تنشق وتبتلعنا (علواً في الأرض) تعالياً وتكبراً على الحق.

هذا هو حال قارون مع أمواله وكنوزه فهل يتعظ بقصته أثرياء الخليج ويعلمون أن المال مال الله ولكل إنسان حق فيه، بمقدار ما يحقق له مستوى الحياة الطيبة. وإذا ما بقي له شيء بعد ذلك فعليه أن يستثمره لمصلحة المجتمع. وفي جميع الأحوال عليه أن يراعي قاعدة: الأخذ قدر العطاء. فلا يظلم ولا يطغى. وأن يسلك الطريق الوسط. فلا ينسى نصيبه من الدنيا دون إسراف ولا

تبذير. كما أنه ليس من الدين الزهد، أو العيش عالة على الآخرين. كما يفعل رجال الدين الذين يتسكعون على موائد الطغاة.

الفصل التاسع
الملكمالية - تناقضات وأزمات

- التناقض بين جماعية الإنتاج والملكية الخاصة.
- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك.
- التناقض بين الإنتاج والتداول.
- الأزمة والإرهاب.
- الأزمة الاقتصادية العالمية.
- حول الأزمة المالية (2008).
- الخليج وقوم سبأ.

الفصل التاسع
الملكمالية
تناقضات وأزمات

التناقض بين جماعية الإنتاج والملكية الخاصة

إن الأزمات الاقتصادية في النظام الملكمالي تأخذ شكل أزمة فيض إنتاج من ناحية، بينما تغرق الجماهير الواسعة في الفقر والبؤس من ناحية أخرى. وهي تندلع مع وفرة وسائل الإنتاج والاستهلاك وعطالة قوة العمل. وبالرغم من ذلك تظل المعامل عاطلة والمواد الأولية غير مستغلة والعمال بدون عمل والمحتاجون إلى لقمة العيش يتكاثرون. إنه التناقض الرئيس لأسلوب الإنتاج الملكمالي. إنه التناقض بين طبيعة الإنتاج الاجتماعية، أو قل الجماعية، والتملك الخاص لحصيلة الإنتاج. وهذا هو السبب الرئيس للأزمات الاقتصادية.

إن التقسيم المتزايد والمطرد للعمل يحول كل مشروع ملكمالي إلى مجرد برغي في الجهاز الإنتاجي المتعاظم والمعقد. كما أن عمل أي شخص ما هو إلا مجرد ذرة من العمل الكلي الذي يقوم به المجتمع بأسره حتى يلبي حاجات جميع أفراده. وهذا يعني أن العمل والإنتاج يتصفان بطابع اجتماعي شامل. كما أنهما نتيجة لاتجاه أو ميل رأس المال إلى التركز والتمركز يجري توحيد العمل في المؤسسات الصناعية الضخمة. وهو ما يجعل الإنتاج ذا طابع اجتماعي بصورة أعمق. ولا بد، افتراضياً أن يعد لخدمة المجتمع بأسره. وأن ينظم ويدار من قبله ويلبي حاجاته؛ ولكن هل هذا ما يحصل فعلاً؟

إن سيطرة الملكية المخصصة، أو قل الملك الخاص، لوسائل الإنتاج وللجهاز الإنتاجي يعني أن عملية الإنتاج تنظم وتدار في الملكمالية كلياً من قبل الملأ الطبقي، وبما يتفق ومصلحة رجال الأعمال والمال (رجال الملك) الذين يتملكون ويتحكمون في نتاج العمل الاجتماعي المتمثل بالسلع والخدمات المنتجة. وبما أن غرض الملكمالي هو استملاك فضل القيمة وليس سد الحاجات الإنسانية المتطورة والمتزايدة، وهو ما يعني أن الإنتاج لا بد وأن يقف عند نقطة محددة يعينها إنتاج الربح وتحقيقه وليس إشباع حاجات الناس الاستهلاكية.

إن هذا التناقض الأساس بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل التملك الخاص، وما يرتبط به من تناقضات أخرى، يجعل حدوث أزمات الإفراط في الإنتاج أمراً حتمياً. وهذا الإفراط في الإنتاج أو فائض الإنتاج السلعي، ليس لنقص الطلب الاستهلاكي، وإنما بالنسبة إلى القوة الشرائية المحدودة لدى الجماهير الشعبية. ما يعني تراكم الإنتاج وتراكم الفقر. أو قل كما قال ماركس: «إن توسع الإنتاج وتقلصه محددان باستملاك العمل غير مدفوع الأجرة... وبالربح وبنسبة هذا الربح إلى الرأسمال المستخدم» (رأس المال، ج3، ص 258).

لقد أتاحت الملكمالية إمكانيات هائلة لتطور القوى المنتجة أكثر مما أتاحته كل العصور السابقة. وكان لا بد وأن يؤدي ذلك إلى تفاقم التناقضات بين هذه القوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي والعلاقات الإنتاجية القائمة على أساس الملكية المخصصة. إن الجهاز الإنتاجي يخضع لتملك الأفراد من الملكماليين ويستخدم من قبلهم لاستنزاف الأرباح المتعاظمة بقدر ما يتراكم من البؤس والشقاء للجماهير الشعبية في الدول المستضعفة، وقطاعات واسعة من شعوب الدول المتقدمة صناعياً.

التناقض بين الإنتاج والاستهلاك

إن هدف الإنتاج الملكمالي هو الحصول على أكبر قدر من فضل الحاجة، أي حاجة العاملين التي يتم إشباعها بالحد الأدنى من الأجور. فالهدف هو تحقيق الربح الأقصى من الإنتاج، إلا أن هذا يرتبط بالاستهلاك، أي استهلاك الجماعة العاملة الخالقة لفضل القيمة حتى تجدد طاقتها وقدرتها على العمل، أي تجديد قواها الإنتاجية. إن اشتراء السلع المنتجة للاستهلاك الفعلي هو الذي يحول فضل القيمة (الأجرة) إلى ربح. وهذا يعني أن الإنتاج يرتبط بالاستهلاك بطريقة غير مباشرة،

أي عن طريق الربح. فالإنتاج محكوم بقوة المجتمع الإنتاجية، أي القوى المنتجة. بينما الاستهلاك محكوم بالقدرة الشرائية للمجتمع (بالأجور) وهذه تتحدد على أساس علاقات التوزيع الطبقية للدخل والثروة الاجتماعية. هذه العلاقات التي تقوم على سحت أكبر كمية من فضل القيمة (فضل قوت العاملين) وبالتالي تدفع استهلاك الجماهير الواسعة إلى حده الأدنى ما يتناقض مع زيادة إنتاج فضل القيمة، والتناقض مع الميل نحو المزيد من التراكم الملكمالي.

إن قدرة العاملين الاستهلاكية تتحدد بقانون السحت، وهذا القانون يحول دون وصول مستوى القوت إلى مستوى الحياة الطيبة وبالتالي قصور الطلب، وظهور فائض الإنتاج. (فائض العرض). ويتضاءل الطلب على قوة العمل. ويتعاظم جيش العاطلين عن العمل. وتنخفض الأجور. ما يؤدي إلى الإفقار النسبي والمطلق للجماعة العاملة.

إن تضاؤل الإنفاق الاستهلاكي يؤثر في إنتاج السلع الإنتاجية، لأن الطلب عليها يقل من قبل قطاع السلع الاستهلاكية، ويضطرب سير تجديد الإنتاج الملكمالي كله. ويحدث خرق مستمر للتناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وصراع اجتماعي يتفاقم ويحتدم.

وعلى كل حال فإن إنتاج فضل الحاجة (فضل القيمة) يزداد مع تطور الملكمالية نتيجة لارتفاع معدل السحت، أو نتيجة زيادة عدد العاملين. فما أثر ذلك في استهلاك ملاك ماعون الإنتاج؟

إن كمية فضل القيمة بيد الملكماليين ستنفق على سلع الاستهلاك المباشر، وسلع الإنتاج (إنتاج وسائل الإنتاج). وعادة ما تكون الزيادة في ملك المال المتحول إلى وسائل إنتاج أقل من الزيادة في مقدار الاستهلاك المباشر. وهو أمر ناجم عن الإسراف والتبذير أي النفقات اللاإنتاجية والاستهلاك الطفيلي، وهذه النفقات التي تتزايد مع تفسخ الملكمالية وانحطاطها في مرحلتها المالية.

«ففي المرحلة الأمبريالية تزداد بسرعة قصوى مداخيل مختلف فئات الريعيين، هؤلاء ينالون دخلهم تحت شكل فوائد على القروض، أو أرباح أسهم، أو ريع أرضي (أو ربا بورصوي)... إلخ. ويستخدمونه كلياً تقريباً، لسد حاجاتهم الشخصية ونزواتهم أو للمضاربة (المراهنة).

إن نصيباً متزايداً من فضل القيمة يخصص للركض وراء التسلح ولنشر العسكرية. كما تزداد أهمية الرأسمال العامل في نطاق الإنتاج اللامادي، ثم إن الصراع الضاري بين الدول الرأسمالية في

سبيل السيطرة على أسواق التصريف الخارجية، ومنابع المواد الأولية، وفي سبيل استعباد البلدان التابعة يلتهم أيضاً مبالغ طائلة. كما تخصص الدول الإمبريالية أموالاً متزايدة باستمرار لتنفق على التجسس، والتآمر، وعلى شراء موظفين حكوميين وقادة اجتماعيين في البلدان الأخرى. وعلى إعالة القوى المسلحة والقواعد العسكرية هناك للقيام بأعمال تخريبية ضد البلدان (الأخرى المناهضة لها). ثم إن الفروع المنتجة لوسائل الاستهلاك الضرورية تتكيف وفق الظروف الدنيا التي تعيشها جماهير الشغيلة الواسعة.

إنها تنحو باستمرار إلى التخصص في إنتاج الأنواع الرديئة، المغشوشة من سلع الاستهلاك الواسع التي كثيراً ما تكون ضارة بالصحة، في حين أن الفروع المنتجة للسلع الكمالية تخضع لحاجات الرأسماليين المتفسخة، ولذوقها المبتذل» (الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، 261).

وهكذا نرى أن أسلوب الإنتاج الملكمالي يولد التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، ولا حل له طالما مستوى معيشة الجماهير على مستوى العالم يتدهور باستمرار، إلى أن تقوم الساعة (الثورة) ولا بديل.

التناقض بين الإنتاج والتداول

يعتبر التداول حلقة الوصل بين الإنتاج والاستهلاك ولكل أسلوب إنتاج شكل للتداول يتلاءم معه. ووظيفة التداول تحقيق القيمة وفضل القيمة (فضل القوت) في سوق البضائع حيث تتحول قيمة السلعة إلى شكل نقدي. والحقيقة أن التحويل النقدي للإنتاج الملكمالي مرهون باستهلاك الجماهير الشعبية، وذلك مهما تعاظم استهلاك الملكماليين وتبذيرهم. وبما أن الإنتاج يميل إلى التوسع بلا حدود فلا بد وأن يصطدم بالمستوى المحدود لاستهلاك عامة الناس. وهذا من شأنه أن يولد تناقضاً بين الإنتاج والتداول «وخلال سياق التداول الرأسمالي لا يحدث تحقيق القيمة السوقية، بشكل عام، فحسب، بل وتوزيع فضل القيمة بين أصحاب رؤوس الأموال. لذا فإن كل مشارك في هذا التوزيع ينحو لأن ينال نصيبه وفق قوانين توزيع فضل القيمة: الصناعي ينال ربحاً صناعياً، والتاجر ربحاً تجارياً، والمصرفي ربحاً مصرفياً، والرأسمالي الريعي فائدة القرض وربح السهم، والمزارع الملاك ريعاً عقارياً، والدولة ضرائب مباشرة وغير مباشرة.. إلخ» (الاقتصاد السياسي، ج2، ص 262).

ويفاقم إفقار الجماهير العاملة التناقض بين الإنتاج والتداول فالطلب على البضائع يعتمد على القوة الشرائية الحقيقية والمحدودة للعاملين، وغير القادرة على امتصاص كامل الإنتاج السلعي، ما يوسع الفجوة بين العرض (الإنتاج) والطلب (تصريف الإنتاج تصريفاً مربحاً). وبالتالي، يحتدم التناقض بين محدودية الطلب الفعال وعدم محدودية العرض، أي الإنتاج. وهذا التناقض يؤدي إلى اختلال العلاقة بين القطاع الأول (قطاع إنتاج وسائل الإنتاج)، والقطاع الثاني (قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك)، فالأول لا يرتبط مباشرة بالاستهلاك الشخصي. بينما الركض وراء الربح، والمزاحمة المنفلتة تدفع إلى تطوير التكنيك وتوسيع الإنتاج في القطاع الأول دون القطاع المنتج لسلع الاستهلاك. ونتيجة لذلك يتعمق التناقض بين الإنتاج والقدرة على تصريف هذا الإنتاج. وبالتالي عدم تحقيق القيمة وفضل القيمة. وبالتالي، أيضاً، يطول زمن تداول السلع كما تطول دورة ملك المال. وتزداد نفقات التداول الصرفة كالدعاية والإعلان، وكذلك تكاليف التخزين. وهو ما يؤدي إلى اشتداد حدة التناقضات في تجديد الإنتاج الملكمالي، وعدم التناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الإنتاج، التداول، الاستهلاك).

وأمام فائض الإنتاج السلعي تشتد الحاجة إلى الأسواق الخارجية وإلحاق دول أكثر وأكثر بالسوق الملكمالية ولو بالحروب والإكراه. وتصبح عرقلة التنمية الاقتصادية في الدول التابعة، حتى التدمير المسلح بل الممنهج للقوى الإنتاجية والقضاء على الكفاءات الوطنية ولو بالقتل بدم بارد كما حصل ويحصل في العراق وسوريا لقد أصبح هذا هدفاً استراتيجياً للدول الملكمالية الإمبريالية.

وحل التناقضات المتفاقمة في أسلوب الإنتاج الملكمالي يستدعي ضرورة الاستيلاء على الأسواق الخارجية، ولو أدى ذلك إلى صراع مسلح بين الدول الملكمالية الأمبريالية نفسها.

فالسوق الخارجية تساعد على: 1)الحصول على المواد الأولية والغذائية بأرخص الأسعار. 2) فتح أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج السلعي. 3) ارتفاع معدل الربح في الدول المستعبَدة عما هو في الدول الأمبريالية بما يضمن أرباح أعلى للاحتكارات الدولية.

إن التناقضات المذكورة أعلاه تؤدي إلى احتدام التناقض الاجتماعي الأساس، بالذات، بين العاملين قاطبة والملأ الملاكي. وهذا التناقض يتحول إلى صراع واسع بين الملاكية الاحتكارية وجميع الفئات غير المستغِلة في المجتمع. وكل الذين لا يجدون إلا جهدهم لكسب معيشتهم ومن يعولون.

ومن تناقضات الإنتاج الملكمالي أن نجد الإنتاج منظماً بدقة ومداراً بشكل صارم في كل مشروع ومؤسسة على حدة، بينما تسود الفوضى وعدم التخطيط الاقتصاد ككل، وكذلك المجتمع. إن هذه الفوضى وغياب التناسق والتناسب بين القطاعات الاقتصادية وفروع الإنتاج والاستهلاك راجعان إلى طبيعة النظام الملكمالي القائم على الملك الخاص للماعون (وسائل الإنتاج). وثمة علاقة وثيقة بين فوضى الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، فكلاهما انعكاس للتناقض الأساس للملكمالية بين الطابع الجماعي للإنتاج والتملك الخاص لمنتجات العمل.

يقول لينين: «إن الرأسمال ينظم العمل داخل المصنع من أجل الاضطهاد التالي للعامل، من أجل زيادة ربحه منه. أما في نطاق الإنتاج الاجتماعي فتبقى الفوضى وتزداد، هذه الفوضى المؤدية إلى الأزمات، عندما لا تجد الثروات المتراكمة مشترين، في حين يهلك ملايين العمال ويفتك الجوع بهم وقد امتنع عنهم العمل» (المؤلفات، الجزء العشرون، ص 135).

إن ظاهرة هلاك العاملين وانتشار الجوع والفاقة قد خفت ولا شك في الغرب الملكمالي. ولكن الدول الإمبريالية راحت تصدر الفقر والجوع إلى العالم الثالث حيث يهلك عشرات الملايين سنوياً من الفاقة وسوء التغذية. كما تؤدي الأزمات الاقتصادية الحادة إلى إشعال الحروب في العالم الثالث سواء الحروب الأهلية أو بين الدول. وكذلك الغزو المباشر لهذه الدولة أو تلك من الدول المستضعفة وتدمير قواها المنتجة البشرية منها والمادية. كما هو حاصل في العراق وسوريا وأفغانستان وغيرها لتصريف فائض إنتاجها الصناعي العسكري.

وهكذا نرى أن المراكز الملكمالية المتقدمة تلقي على كاهل الشعوب المستضعفة نتائج أزماتها كانتشار البطالة الواسعة (الجيش الاحتياطي العاطل)، والفقر والتخلف. إنها تقذف بقيئها القذر على الأطراف التابعة لها كي تخفف من آثار الأزمات الاقتصادية الماحقة محلياً، كأزمة الغذاء في بداية الألفية الحالية. وأزمة 2008، التي لاتزال بعض آثارها باقية إلى الآن.

وفي عصرنا هذا، عصر العولمية، الذي أصبح فيه أسلوب الإنتاج الملكمالي، أو قل النظام الملكمالي، يشمل العالم برمته، وإن كان مقسماً إلى مركز وتوابع، إلا أنه محكوم بطبيعة التطور الملكمالي وقانونيته، واتجاهاته المتناقضة. ولهذا فإن تفجر أي أزمة في أي بلد ملكمالي رئيسي كالولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي سرعان ما ينتشر لهيبها إلى مختلف أقطار الأرض المدحوة. وإن كان بدرجات متفاوتة. وتتعمق الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية أكثر فأكثر بفعل

قانون التراكم الملكمالي، تراكم المال والثروة من جهة، وتراكم الفقر والفاقة من جهة أخرى. تراكم الظلم والبغي والقهر والاضطهاد الذي لا بد وأن يؤدي إلى الانفجار والثورة العالمية. ولكن ليس ضرورياً أن تكون الثورة حدثاً عند ساعة الصفر. إنها تغيير لموازين القوى قد يستغرق عدة سنوات. إلا أن حيثيات الثورة شيء، وانتصار الثورة شيء آخر، فالتناقض الأساسي بين الطابع الجماعي للعملية الإنتاجية وشكل التملك الطبقي الخاص للإنتاج وانفصال المال كوظيفة عن المال كملكية هو العامل الأساسي للتحول الثوري. ولكن لا بد وأن يقترن ذلك بالوعي الاجتماعي لحقيقة الواقع القائم والتوجه نحو تغييره، فالعامل الاجتماعي هو العامل الفعال في العملية الثورية، كما أن تململ الجماهير الشعبية، والإرادة الجماعية لإحلال سلطة الجماعة محل سلطة الطبقة هو العامل السياسي الحاسم والنهائي وراء قرار الثورة وقلب النظام القائم، وتحقيق الفتاحة نحو عالم جديد ومجتمع حر سعيد {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ياوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ} [سورة الأنبياء، 96 - 97].

ويأجوج: هي القيادة الثورية الواعية التي تعبئ وتثور الجماهير الشعبية. ومأجوج تلك الجماهير الشعبية الثائرة. و(حتى إذا فتحت) أي إذا ثُورت واندفعت نحو إسقاط السلطة القائمة و(الذين كفروا) هم السلطة القائمة الظالمة، والقوى الرجعية الساقطة.

والفتاحة هي «الوعد الحق» كما جاء في قوله تعالى {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ هَذَا لَبَلاَغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [سورة الأنبياء، 105 - 107].

ولقد كتبنا في كتاب المزامير، وهو كتاب داود، من بعد التوراة أن الأرض ستحكمها الجماعة العاملة المنتجة للخيرات المادية من السلع والخدمات، والقائمة على صلاح الدنيا بعمارة الأرض. أي عمار حياة الناس مادياً وروحياً. وفي هذا بيان كاف لقوم عاملين خاشعين لله. وما أرسلناك أيها النبي إلا رحمة للبشرية قاطبة.

الأزمة والإرهاب

إن الأزمة العامة للنظام الملكمالي، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كامنة في طبيعة هذا النظام. وبالذات في الظروف الاقتصادية لحياة المجتمع، ولكنها تنفجر عندما تشتد تناقضات الإنتاج الملكمالي التي أشرنا إليها أعلاه. وقد مرت الملكمالية في تطورها بعدة مراحل. فقد ترسخت في أوروبا الغربية نتيجة الثورات البرجوازية خلال القرون الثلاثة (17، 18، 19). واكتملت مقوماتها، كنظام طبقي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي السابق، في القرن التاسع عشر. وفي الثلث الأخير من ذلك القرن هيأ تطور القوى المنتجة وتركز الإنتاج، وتمركز ملك المال للانتقال إلى الملكمالية الاحتكارية حيث حلت سيطرة الاحتكارات محل المزاحمة السوقية الحرة. وأخذت تتنامى الشركات المساهمة الكبيرة لتحل محل الشركات المقفلة والمشروعات الفردية. وبلغت الملكمالية مرحلتها العليا، مرحلة الأمبريالية. وقد أشار لينين إلى السمات الأساسية للأمبريالية من حيث تزايد دور الاحتكارات في الحياة الاقتصادية، ونشوء الرأسمال المالي، وإقامة اتحادات اقتصادية دولية بين الشركات والصراع الضاري بين الدول الكبرى لاقتسام العالم.

شهد القرن العشرون أزمات اقتصادية عديدة كان أشدها الأزمة العميقة في أعوام 1929 – 1933 التي ألزمت الدولة بالتدخل الواسع في الحياة الاقتصادية، والتنظيم الحكومي للاقتصاد وعسكرته. وتشكيل اتحادات اقتصادية وسياسية وعسكرية بين الدول. واشتراك أفراد الدولة في أعمال الرأسمال الاحتكاري (علوم الاجتماع، دار التقدم، موسكو، ص 121).

وهكذا تحولت الملكمالية الاحتكارية إلى ملكمالية الدولة الاحتكارية جامعة القوى الاحتكارية مع قوى الدولة في سبيل خدمة مصالح ملك المال الاحتكاري، والزمرة المالية العالمية، وإطالة أجل النظام الملكمالي المأزوم. ولكن هذا لا يعني انتقالاً إلى مرحلة جديدة فما زلنا في مرحلة الملكمالية الاحتكارية الأمبريالية.

يلاحظ، إلى جانب تلك التناقضات، تزايد دور القطاعات الخدماتية في الاقتصاد على حساب القطاعات المنتجة للخيرات المادية البضاعية. وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً بزيادة الخدمات العسكرية والإنفاق الحربي وخصوصاً تمويل الحروب العدوانية الأميركية؛ فالحرب تحرق الثروة ولا تخلق الثروة. أي الثروة المادية العينية بغية تلبية متطلبات الحياة المتطورة. فمثلاً عندما أخذت تشتد الحرب العدوانية الأميركية على فييتنام في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، كان لا بد من تمويلها عن طريق طبع المزيد من الدولارات وإغراق السوق النقدية العالمية بها. وبما

أن العملة الورقية عبارة عن التزام بالثروة العينية، وبما أن الدولار عملة دولية، فإن ثروات العالم الملكمالي وتوابعه تحولت إلى غطاء للعملة الأميركية التي هبطت قيمتها بارتفاع الأسعار. وألغت أميركا تغطية الدولار بالذهب، في عملية سرقة عالمية مكشوفة حيث أدى ذلك إلى خسائر متفاوتة لجميع دول العالم الملكمالي وتوابعه. وبالذات الدول العربية الخليجية النفطية التي انخفضت القيمة الحقيقية لودائعها المالية في أميركا والغرب عموماً.

ولا تزال الحروب مصدراً للإنفاق غير الإنتاجي. كما أن الأزمات الاقتصادية مصدر وباعث على الحروب العدوانية المدمرة، لتشغيل المجمعات الصناعية العسكرية، ولكن الحروب الدولية والأهلية لا تنتج سلعاً وخيرات وإنما قتلاً ودماراً. وبالتالي فإنها تخلق قوة شرائية وليس ثروة مادية. ما يؤدي إلى التضخم (وغلاء المعيشة) ونشر الفقر والفاقة بين الجماهير الشعبية وخصوصاً في دول العالم الثالث من جهة، وتضخم المال بيد أساطين الملكية وأصحاب القرار من جهة أخرى.

ومنذ السبعينيات إلى الآن والإنفاق العسكري يتزايد بما في ذلك النفقات الاستخبارية والمؤامرات. وإسقاط هذا النظام وتنصيب آخر. وإثارة الصراعات والحروب الأهلية. وآخر الجرائم الدولية: صناعة الإرهاب لإفقار الشعوب ونشر القتل والخراب. بما في ذلك تدمير القوى المنتجة وتهجير الكفاءات مما يفاقم مشكلة تلبية الحاجات الحياتية للناس وخصوصاً الغذاء. بينما تتفاخر القوى العدوانية بارتفاع إنتاجية القتل والدمار لأسلحتها الفتاكة وقنابلها الانشطارية الحارقة، هذا فضلاً عن أسلحة الفناء الشامل.

ثم إن توجه الاقتصادات المتقدمة نحو توطين الصناعات الملوثة للبيئة في الاقتصادات الناشئة، كدول جنوب شرقي آسيا، حيث اليد العاملة الرخيصة، وغياب التشريعات الرقابية، وضعف النقابات والحركة الوطنية، كل ذلك يسهل تحقيق معدلات مرتفعة للأرباح وترحيلها إلى الخارج. ويزيد من هجرة الصناعة وخصوصاً الثقيلة منها، إلى خارج الدول المتقدمة صناعياً.

تضاف إلى ذلك الأرباح الهائلة التي تنهال على الزمرة المالية العالمية من حملة أسهم الشركات دولية النشاط. ومن المراهنات في أسواق الأوراق المالية على الأسهم بل وحتى على أسعار المعادن الثمينة والمواد الاستراتيجية، كما تتضخم الثروات من عمليات خلق الديون المتوالية ببياع وشراء السندات والصكوك والكمبيالات وأشكال التوريق كافة. وكلها عبارة عن التزامات

وقروض ومديونيات لا تتمتع بأي ضمانات كافية. وعندما يختل نظام الائتمان، أو النظام الإقراضي، تنقطع سلسلة الوفاء بالالتزامات نتيجة عجز المدينين عن الوفاء.

وتحل الإفلاسات الواسعة في المؤسسات والمصارف. ويجري التسابق وراء الورق (النقد) كوسيلة للدفع. ويسحب أصحاب الادخارات ودائعهم من المصارف. وترتفع الفائدة ارتفاعاً شديداً وتقل القروض. إن أزمة الائتمان هي نتيجة أزمة فيض الإنتاج الاقتصادية.

إن جميع أشكال الأوراق المالية عبارة عن ملك مال وهمي أو صوري. وتظهر بصورة خاصة وهمية رأس المال هذا في فترات الأزمات البورصوية حين يحدث هبوط حاد مفاجئ وسريع في أسعار الأوراق المالية. فالبورصة أشبه ببارومتر حيث يتم تسجيل التغيرات التي تطرأ على أسعار الأوراق المالية ويكشف عن مصدر وموقع الحصول على أعلى الأرباح. «ومع تطور الرأسمالية يزداد أكثر فأكثر نمو الرأسمال الصوري عن نمو الرأسمال الفعلي. ففي الولايات المتحدة كانت قيمة الأسهم والسندات المتداولة في البورصة عام 1920 تشكل 24% من الملكية الموجودة في أيدي الأفراد. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 50% عام 1962.

... وإذا كانت الأوراق المالية تشكل 20 – 30% من ملكية صغار الرأسماليين، فهي تشكل أكثر من 80% من ملكية كبار الرأسماليين وبذلك يصبح الرأسمال الصوري هو الشكل السائد للملكية الرأسمالية.

ولذلك فإن الاقتصاديين البورجوازيين يساوون بين الثروة والرأسمال الصوري. وتنمو فئة المنتفعين الذين يعيشون فقط على دخل الأوراق المالية... ويشهد ذلك على تشديد طفيلية وتعفن الرأسمالية.. وإن إمكانية الهزات الشديدة في الرأسمال الصوري الإجمالي، وكذلك عدم التطابق، بل وتحرك كل من الرأسمال الفعلي الإجمالي والرأسمال الصوري الإجمالي في اتجاهين متضادين، إن ذلك كله ليعكس ويعمق وضع الهزات والتفجيرات المتواصلة، وضع التضخم المالي والأزمات التي تعتري الاقتصاد الرأسمالي». (الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1976).

إن الأسواق المالية نشأت أصلاً كصلة بين عارضي ملك المال وطالبي ملك المال. أي بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي. وذلك لتمويل مشاريع حقيقية (فعلية). غير أن العملية تحولت إلى متاجرة بالأوراق المالية في ذاتها. وتحولت البورصة إلى حلبة قمار بمقدرات

البلد الاقتصادية وظهر قطاع، قائم في ذاته تقريباً، من المراهنات والسمسرة وما يسمى بالخدمات المالية، وأصبح قطاعاً للنهب واللصلصة والسرقة للثروة والدخل الوطني. ويتضح ذلك جلياً خلال الأزمات عندما تفقد الأوراق المالية قيمتها السوقية. هنا يتعالى صراخ الزمرة البورصجية تستغيث بطاقمها الحاكم لتحويل القيم الوهمية للأوراق المالية إلى قيم حقيقية، وذلك من ميزانية الدولة، على حساب دافعي الضرائب أو على حساب المال العام. وإلا يتم إعلان إفلاس المصارف أو بعضها وغيرها من الشركات وتضيع مدخرات المواطنين. أما الوطن فليذهب إلى الجحيم. وهكذا يتحول الاقتصاد شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد ريعي هش أساساً، يعاني أزمة بنيوية مستديمة وطبقة طفيلية متخمة بالمال من استغلال العاملين وخنق أنفاس الشعوب.

إن العوامل السابقة في مجموعها أدت إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية وبالذات المالية منها في الدول الملكمالية الطاغوتية فالنشاطات المالية المصرفية والمراهنات على الأوراق المالية تؤدي إلى تراكم الثروات الطائلة دون بذل جهود متوافقة. أو ممارسة نشاط اقتصادي إنتاجي في المقابل. وهذه الثروات عبارة عن ريوع. والريع، بجميع أشكاله، عبارة عن جزية يفرضها الأثرياء على المجتمع. إنه حقوق مغتصبة من كل فرد، صغيراً كان أو كبيراً، من قبل الملأ الطاغوتي المهيمن (الطبقة القارونية).

ولذلك نرى تمركزاً رهيباً للمال في أيدي القلة القليلة عالمياً. فهناك 8 أشخاص فقط في العالم كله يمتلكون نحو 426 مليار دولار. أي إن ثروتهم تعادل ما بحوزة 3.6 مليارات إنسان على الأرض المدحوة كما جاء في تقرير نشرته منظمة أوكسفام، حيث جاء فيه «أن 1% من سكان العالم يستحوذون من الثروة على ما يزيد على سائر البشر مجتمعين. والحصيلة لم تتبدل حتى قبل عامين، حيث يتصدر المشهد فيها 8 أشخاص يمتلكون من الثروات ما بحوزة أفقر 3.6 مليارات إنسان. ويبلغ مجموع ثرواتهم نحو 426 مليار دولار، وفقاً للمنظمة التي تهتم بمكافحة الفقر حول العالم... وقال بول أوبراين نائب رئيس «أوكسفام»: «إن الأرقام المخيفة لتفاوت الثروة تتسبب في احتجاز الملايين في فخ الفقر» (القبس، 17 يناير، 2017، ص 28).

وتشير هذه الظاهرة، وهي التمركز الشديد للمال، إلى مدى الانحطاط الأخلاقي للملكمالية، فالريع هو العائد الذي يحصل عليه الشخص دون القيام بعمل نافع له أو للآخرين، أي إنه أخذ لا يقابله جهد ولا عطاء. وعندما يصل التمركز إلى هذا المستوى من لملمة الأموال عالمياً وتراكمها

المخيف بيد ثمانية رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون، فهذا يعني أنه ليس مجرد ريع ولكنه جريمة كبرى في حق الإنسانية. فأين هي شريعة حقوق الإنسان؟ فهناك من يكد ويكدح ولا يكاد يوفر قوت يومه، بينما يعبث مصاصو دماء العاملين بمصائر البشرية المعذبة. ويجثو الطفيليون على البطون الخاوية والأجساد المتيبسة للمستضعفين في الأرض. ألا يحق لهؤلاء أن يناضلوا ويقاتلوا من أجل البقاء ولقمة العيش؟ أليس قتالهم جهاداً في سبيل الله واهب الحياة.

وفي سبيل إسقاط هذه الطواغيت أعداء الله والإنسان {فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا * وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا * الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا} [سورة النساء، 74 – 76].

معاني الألفاظ: (يشرون) يستبدلون، أي يستبدلون الحياة الدنيا بالآخرة (الظالم) الذي ينقص حق العاملين أو يصادر حقوق الناس. (الطاغوت) عبدة المال والسلطة من البشر. (الشيطان) المضلل والمخادع من الناس.

الأزمة الاقتصادية العالمية

لقد تناولنا فيما سبق الأسباب البعيدة والعميقة لحدوث الأزمات القائمة في تناقضات الإنتاج الملكمالي أولاً وقبل كل شيء، وفي ضوء الاقتصاد السياسي العلمي. ولكن النظرة الطبقية، أو قل الأطروحات الاقتصادية الملكاوية تغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم، وخصوصاً العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج باعتبارها المولد الحقيقي للأزمات المالية، كجزء من أزمة النظام الملكاوي الاقتصادية والاجتماعية العامة. ويتم البحث عن أسباب الأزمات في الإدارة والتنظيم والرقابة على الإنتاج وما إلى ذلك، أو تعود إلى مجرد المصادفة أو السير الطبيعي للأمور ومجرياتها. أو حتى بحكم القضاء والقدر بمفهومهم حسب التفسير الغيبي.

لا شك أن سوء الإدارة والتنظيم يفاقم الأزمات، ولكن ذلك جانب من جوانب المشكلة (الأزمة) وليس تفسيراً أو سبباً لها. والحقيقة أن النظرة التحليلية إلى منهج الاقتصاد السياسي العلمي، لا الطبقية الضيقة هي التي يمكن أن تفسر الأزمات وتكشف عن أسبابها. وليس مجرد وصفها وتتابع أحداثها ووقائعها، كما اتضح لنا من العرض التحليلي السابق، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى طبيعة وحيثيات الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في 15 أيلول 2008 يوم انهيار المصرف العملاق الأميركي «ليمان براذرز» وحلت هذه الأزمة المالية إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية. فسياسات البنك الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) سمحت بإغراق الأسواق بالفوائض المالية عن طريق توسيع شبكة الإقراض المالي خصوصاً في القطاع العقاري دون التحقق من الملاءة المالية للجهة المقترضة، أي القدرة على تسديد تلك الديون في مواعيدها المحددة. أو أقساط تلك الديون.. «وبالتالي أقدم الأميركيون، أفراداً وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل، أو للمضاربة وساهمت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضاً بدون الاستناد، بالضرورة، إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة. في إطار ما يعرف بـ«الرهونات الضعيفة subprime»، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض، خصوصاً بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية». (د. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 9).

والمقصود بالرهونات الضعيفة هي القروض التي يمكن أن تتغير نسبة الفائدة عليها من قبل المؤسسة المالية دون أخذ موافقة المدين. وبالرغم من أن أسعار العقارات ومعدلات الفائدة كانت مرتفعة فقد زاد الطلب على العقارات [سواء للسكن أو للمراهنة (قمار) والتي تؤمن الربح السريع]. (المصدر نفسه، ص 10).

لقد أقدمت البنوك على منح القروض بتوسع كبير. وكلما كانت المخاطرة أكبر وعدم القدرة على التسديد مرتفعة، كانت معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك مرتفعة أكثر. بينما كانت الفوائد على الودائع في البنوك منخفضة. وهذا يعني تحقيق مداخيل عالية عن طريق منح القروض والاقتراض في صورة ودائع. ولم تكتف المصارف بذلك وإنما لجأت إلى التوريق، أي تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية ما يعني أن الديون تولد ديوناً وهكذا. وقامت شركات التأمين بضمان تلك القروض طالما أن أسعار العقارات ترتفع بما يغطي القروض

وزيادة. وقامت شركات التأمين بدورها ببياع الديون (توريق آخر) إلى المصارف الاستثمارية التي اعتبرتها مصدراً لعوائد مجزية. وجرى تداولها في الأسواق المالية محلياً وعالمياً.

وما إن انكشفت الحقائق المغيبة فجأة بعدم القدرة على تسديد الديون وديون الديون انهارت المصارف والمؤسسات المالية المتورطة، المحلية منها وفي العالم، مسببة أكبر كارثة مالية لأميركا وللعالم أيضاً. وتزلزل النظام الملكمالي من أساسه وأصبح الاقتصاد العالمي يعيش وضعية كارثية لم يشهد لها مثيلاً منذ أزمة الكساد الكبير لأعوام (1929 – 1933).

فإذا أردنا وضع هذه الأزمة في إطارها التاريخي فعلينا أن نتتبع باختصار الأطوار التي مرت بها السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومات الدول الملكمالية الغربية، وذلك منذ الكساد الكبير في أعوام 1929 – 1933.

إن النظرية الملكمالية التقليدية تستبعد أزمة فائض الإنتاج – فائض الفقر، فهي تقوم على أساس أن العرض يخلق الطلب المقابل له والمساوي له في القيمة. فالدخول التي تتولد في نطاق الإنتاج ستوجه لشراء السلع والخدمات المنتجة بصورة كافية وافية. فالإنتاج (العرض) يولد دخولاً هي الأجور والأرباح. وهذه تنفق على شراء السلع الاستهلاكية والمدخرات تذهب للإنفاق الاستثماري. ويتحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي وقوة العمل، بين العرض الكلي للإنتاج والطلب الكلي للاستهلاك والاستثمار. ولا مجال إلا لاختلالات طفيفة في المدى القصير، لا يلبث وأن يعود التوازن بعدها في المدى الطويل. إلى أن حلت أزمة 1929 – 1933. واستنتج منها كينز أن التوازن بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي يمكن أن يتحقق ولكن دون التشغيل، أو التوظف الكامل. وهذا مجرد وصف لواقع الحال.

لكن الأمر الخطير بالنسبة إلى دعاة الاقتصاد الحر أن كينز دعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. والأخذ بالسياسة المالية في زيادة للإنفاق الحكومي للوصول إلى حالة التوازن في الاقتصاد مع التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية، بما في ذلك القوى العاملة. ولذلك «يطالب كينز وأتباعه الدولة بتنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيفات عن طريق اتخاذ عدد من التدابير بينها السياسة الضرائبية ورفع معدل الحسم... إلخ ويحتل الاقتصاد الحربي والحروب منزلة هامة في نظر أنصار مذهب كينز. إن تصانيف مذهب كينز النظرية تتخذ أساساً لسياسة الركض وراء التسلح. ولتهيئة الحروب المرتبطة بزيادة هائلة في النفقات الحكومية وقيادتها. وملاحظة الاقتصادي

الأميركي كونيث بولدينغ، في هذا الخصوص، لها دلالتها، ففي زعمه أن العالم، في الوقت الحاضر، إنما عليه أن يختار بين أمرين أوجدهما بنفسه: إما أن يوسع الاستهلاك عن طريق الحروب، أو أن يقلص الإنتاج عن طريق الأزمات والبطالة» (الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ج2، ص 633).

وهكذا تركز «الكينزية» على عدم كفاية الاستهلاك أو الإنفاق في تفسير الأزمات والبطالة، أي بما يسمى بنقص الطلب الفعال بسبب نوع من «القوانين النفسية الخالدة». وخصوصاً القانون النفسي القائم في طبيعة الإنسان والذي لا يتبدل. ألا وهو ميل الناس إلى التوفير. وبالتالي ينقل القضية من نطاق خصائص الاقتصاد الملكمالي الكامنة في أسلوب الإنتاج القائم، إلى «فوضى الروح الإنسانية».

وقد أخذت الدول الملكمالية المتطورة، بعد الحرب العالمية الثانية، بالنظرية الكينزية، وما هي بالنظرية، إن هي إلا إجراءات لعلاج نظام ملكاوي (برجوازي) مأزوم. وإن كانت فترة ما بعد الحرب قد شهدت ازدهاراً اقتصادياً تمثل في إعمار ما دمرته الحرب حسب خطة مارشال الأميركية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً. وساعد على ذلك في الحقيقة وفرة الخامات والمواد الأولية الرخيصة من العالم الثالث (المستعبد) المستعمر. وخصوصاً النفط العربي المتوافر بأسعار زهيدة والذي كاد يكون مجاناً.

استمرت تلك المرحلة إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي إذ شهدت بعدها السوق العالمية ارتفاعاً كبيراً في أسعار مواد الطاقة، وبالذات أسعار البترول. ففي عام 1973 – 1974 قفز سعر برميل النفط إلى أربعة أضعاف مستواه السابق. والحقيقة أن الأمر لا يعدو أن أسعار النفط قد مالت نحو أسعار عادلة إلى حد ما، وقد حصل ذلك بفضل سياسات بعض الدول النفطية كليبيا وإيران وهي السياسات التي تبنتها، بعد ذلك، منظمة «أوبك». كما ساعد على ذلك توازن دولي ملائم بين القوى التقدمية والتحررية والقوى الأمبريالية والرجعية. وهو الوضع الذي أرعب حكومات الدول الغربية، خصوصاً توسع القطاع العام في بعض الدول الأوروبية الرئيسية كبريطانيا وفرنسا حيث بلغ نصيب القطاع العام في بريطانيا 50% من الإنتاج المحلي الإجمالي تقريباً. وتتبع فرنسا أسلوب التخطيط المالي والبرمجة الاقتصادية. ويتزايد نفوذ نقابات العمال ويتعزز في الدول

الأسكندينافية وإن كانت هذه مؤشرات ليست مهمة كثيراً إلا أنها ذات مغزى بالنسبة إلى موازين القوى الطبقية آنذاك.

وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين جاء الهجوم العنيف والمضاد لتلك التطورات بصعود مارغريت تاتشر في بريطانيا. ثم رونالد ريغان في الولايات المتحدة ورفعا شعار «الخصخصة» محلياً. وعن طريق صندوق النقد الدولي عالمياً (خارجياً). وهو ما يعني تحويل قطاع ملكية الدولة إلى قطاع الملكية الخاصة. وتخفيض الضرائب، وإلغاء الدعم للخدمات الاجتماعية والسلع الضرورية (التموينية).

وتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى. والوقوف بصورة حازمة ضد النقابات والاتحادات العمالية لأنها في نظرهم تخرق سياسة الحرية في سوق العمل. ويرون أن نسبة من البطالة أمر طبيعي يلازم كل اقتصاد سليم قائم على المساومة بين الجماعات العاملة وأرباب العمل. وإن كانت البطالة سلاحاً تشهره البرجوازية في وجه العاملين. والدعوة إلى عالم تحكمه العملات المعومة. وأن تقوم العلاقات بين الدول الأمبريالية الطاغية والدول المتأخرة الخاضعة والخانعة على الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال طالما هي لمصلحة المعسكر الملكمالي.

وجاءت سياسات الردة عن الاشتراكية (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفياتي السابق، ودول المنظومة الاشتراكية آنذاك منذ مجيء غورباتشوف إلى السلطة عام 1985. وانتهت بانهيار النظام الاشتراكي. وظهور نظام عالمي قائم على القطبية الواحدة كما أرادوه، والدخول في عصر الملكمالية العولمية. أي الملكمالية الطاغوتية فهل نجحوا في ذلك؟

ثم جاء صعود الليبراليين الجدد (اليمين المتطرف) إلى السلطة في الولايات المتحدة في بداية الألفية الثالثة. وتتوجت السياسة الأمبريالية العدوانية بغزو أفغانستان (2001) والعراق (2003) ولاتزال تداعيات هذا الغزو الإجرامي للبلدين مستمرة إلى الآن بكل آلامها ومآسيها من قتل وتشرد، ودماء وخراب شامل من جهة، ومزيداً من التورط والتخبط في إطار أيديولوجيا الفوضى الخلاقة من جهة أخرى. إن هذه السياسة العدوانية العنصرية للإمبريالية الطاغية ما هي إلا تعبير عن عمق الأزمات التي يمر بها النظام الملكمالي الشمولي داخل تناقضات أسلوب الإنتاج الطبقي الذي تعرضنا له سابقاً. بينما يبحث الأمبرياليون عن أسباب هذه الأزمات خارج دائرة التناقضات في طبيعة الأنظمة السائدة، وعلى حساب الشعوب المستضعفة. وفي هذه الأجواء المعتمة اندلعت

الأزمة الاقتصادية في عام 2008 «ورغم انعكاساتها التدميرية كافة على الجماهير، فإن التعاليم التطبيقية المستخلصة من الأزمة الاقتصادية والمالية الرأسمالية العالمية غير المسبوقة هي ذات قيمة كبيرة، ذلك لأنها تبين للجماهير مدى الفراغ الذي تعاني منه حجج الاقتصاد السياسي البرجوازي. فالناس لا ينسون: فليس السوق ولا إشباع الحاجات الشخصية هو ما يحرك الآلة الإنتاجية الرأسمالية ولكن الجشع الذي لا حدود له للرأسمال المالي من أجل تحقيق أقصى الأرباح». (ستيفان انجل، الاقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة عبد السلام أديب، الفارابي 2015).

وإضافة إلى دورها التدميري لوسائل الإنتاج، تلقي الأزمات المتوالية على كاهل الجماهير الكادحة العبء الثقيل، وتمارس الابتزاز على أصحاب المدخرات البسيطة من عائدات العمل بضياع مدخراتهم إذا لم تضخ الحكومات الأموال اللازمة لتغطية الخسائر والإفلاسات في المؤسسات المالية والمصارف الكبرى. في الوقت الذي يرفعون شعار عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وأن تخرج كلياً من النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يقتصر على قطاعات الملكية المخصصة فقط لا غير، «ولكننا نرى، في الوقت نفسه، دعاة الليبرالية الجديدة يستغيثون بالدولة لكي تتدخل لإنقاذ الشركات الكبرى والمصارف العملاقة والمؤسسات المالية الأخرى التي تسبب أزمات مصيرية تهدد وجودها. وهي إنما تعني الخسائر التي يمكن أن تلحق بلصوص المال ومجرمي الحروب وسارقي الشعوب، وكأنها هي التي تعاني الفقر والفاقة، ففي أواخر السبعينات تم إسعاف شركة كرايزلر الأميركية. وفي 2003 تم إسعاف الشركات المالية العملاقة. وفي عام 2009 تم إسعاف شركة جنرال موتورز أي بمعنى آخر مصداقية الطرح النيوليبرالي حول دور الدولة مفقودة. الدولة موجودة فقط لخدمة تلك المصالح الكبرى للشركات العملاقة وتتم المعادلة بين المصلحة الوطنية ومصالح تلك الشركات» (د. زياد حافظ، مصدر سابق، ص 24).

والحقيقة تم ضخ أكثر من 4 تريليونات دولار من الخزينة الأميركية في قنوات المؤسسات المفلسة بسبب الفساد والجشع واللصوصية وعلى حساب دافعي الضرائب من الجماهير العامة. هذا غير ما قدمته حكومات الدول الملكمالية الأخرى كالصين وأوروبا واليابان. والأموال الضائعة من ودائع واحتياطيات الدول الأخرى وبالذات الدول العربية النفطية. وكل تلك الأموال قد انهالت على حملة أسهم الشركات الخاسرة، أو قل المنهوبة، من خلال الفساد وإلغاء القيود الضابطة للنشاط الاقتصادي كافة بما في ذلك صلاحيات نقابات العمال. في الوقت الذي تشن السلطات حملة ضد

مكتسبات الجماعات العاملة. وانحدار القوة الشرائية للأجور في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي. كما تخلت الحكومات الغربية عن السياسات المالية الكينزية التي اعتمدت على تنظيم الضرائب وإنفاقها على الحاجات الاجتماعية. واعتماد سياسة مالية مضادة للدورات الاقتصادية في حالتي الانكماش والكساد. غير أن التحول نحو الليبرالية الجديدة أدى إلى التركيز على الأرباح وعسكرة العمل والمزيد من سحت العاملين.

إن نضال الشغيلة الجماعي في سبيل مصالحهم المباشرة يكتسب طابعاً سياسياً باطراد، ويركز الاهتمام على قضايا السياسة الوطنية العامة، ويوجه ضد كامل نظام ملكمالية الدولة الاحتكارية. إن الجماعة العاملة وعموم المستضعفين هم القوة المحركة ضد الاحتكارات ومن أجل الجوامعية إنهاء مركز جذب لجميع القوى المناهضة للاحتكارات وللإمبريالية.

حول الأزمة المالية (2008)

إننا نسمع ونقرأ ونتكلم عن الأزمات الاقتصادية أو المالية، العالمية منها أو المحلية وسواء في الولايات المتحدة أو في دول الخليج النفطية العربية. وقد لا نلحظ طبيعة كل أزمة وخصائصها على حدة. وهنا أود التمييز بين نوعين من الأزمات، ألا وهما: أزمات فيض الإنتاج (زيادة العرض عن الطلب الفعال). وأزمات غياب أو ضيق قاعدة الإنتاج (زيادة الطلب أو الاستهلاك على العرض).

فقد أشرنا سابقاً إلى أن أزمة فائض الإنتاج ناتجة من قصور الطلب الكلي الفعال القادر على استهلاك أو شراء كامل السلع المنتجة. وهذا الفائض ليس راجعاً إلى عدم حاجة المستهلكين إلى مزيد من السلع والخدمات، أو أنهم أشبعوا جميع حاجاتهم الحياتية، وإنما المقصود فائض الإنتاج بالنسبة إلى القوة الشرائية لدى المستهلكين. أو مدى قدرتهم على الدفع، فأسياد الإنتاج لا ينظرون إلى بطون المستهلكين وإنما ينظرون إلى جيوبهم.

إذن فمشكلة فائض الإنتاج تتعلق بجانب الطلب وليس العرض. أما أزمة ضيق، أو محدودية القاعدة الإنتاجية فتتعلق بجانب العرض. وتتلخص في عدم قدرة الاقتصاد على إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لتلبية حاجات المجتمع الاستهلاكية أو الحاجات الحياتية اللازمة. أي إن

هناك فجوة بين الطلب الفعال والعرض المحقق. ولنسمها فجوة الاستهلاك – الإنتاج. أي إن الأزمة أزمة نقص العرض الكلي بالنسبة إلى الطلب الكلي. مقابل أزمة فائض العرض على الطلب في الاقتصادات المتقدمة. نقصد الطلب الفعال، أي القدرة الشرائية للمستهلكين. ولكن في كلا الحالتين نجد فائض فقر. وهذا نتيجة طبيعية في الحالة الثانية بسبب ضيق، أو غياب، الطاقة الإنتاجية الكافية. بينما يمثل الفقر تناقضاً مع فائض العرض أو الإنتاج. فلماذا لا يشغل الجهاز الإنتاجي بكامل طاقته لتلبية متطلبات الحياة الإنسانية اللائقة. والحقيقة «تشير الأزمة إلى أن المجتمع الحديث كان بإمكانه إنتاج كميات أعظم بما لا يقاس من المنتجات التي تذهب إلى تحسين معيشة شغيلة الشعب كلهم، لو أن الأرض، والمصنع، والآلات وغير ذلك لم تكن محل سيطرة حفنة من الملاكين الخاصين الذين يستنزفون الملايين (البلايين) من بؤس الشعب» (لينين: المؤلفات، ج5، ص 76).

أما عن الحالة الثانية فالأزمة أعمق ومن نوع آخر. إنه غياب فرص العمل للعاطلين أو شبه العاطلين من العمل بسبب عدم وجود قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة. أو غياب مثل هذه القاعدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة والمطلوبة لسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك والقضاء على الفقر الإنتاجي (انخفاض الإنتاجية، وانحدارها إلى الصفر) والتخلف الحضاري (الحرمان المعنوي). ولكن لماذا هذا التأخر والتخلف؟ هل ذلك راجع إلى عدم توافر عناصر الإنتاج اللازمة؟

الحقيقة أن عناصر الإنتاج نوعان، مادية وبشرية. فمن ناحية مادية لدينا عنصر إنتاج ذو قيمة مضافة صناعية هائلة فيما لو تم تصنيعه وتصنيع مشتقاته ولو بتدرج وخطوة خطوة ألا وهو النفط كما غاب عن أدمغة حكامنا أو تناسوا، استغلال البحر للملاحة وصيد الأسماك على نطاق واسع، أو أوسع. كما لم نبذل أي جهد من أجل خلق صناعة تحويلية، أو قطاع صناعي يتكامل مع الصناعة النفطية. أو يتطور سنة بعد أخرى نحو الآفاق الرحبة للتكنولوجيا الحديثة. كذلك فإننا لم نحسن بناء العامل والفني المتدرب وذي الكفاءة الإنتاجية العالية. بل لا نزال نشكو النقص المزمن في الكوادر الصناعية والفنية المتطورة. وهذا شيء طبيعي في ظل غياب الصناعة والتصنيع نفسه. فالشروع في التنمية الاقتصادية والمباشرة بها فعلاً هو الذي يمكن أن يخلق الكوادر التنموية اللازمة. وهذا الواقع المتمثل في تأخر القوى البشرية يتناقض مع النفقات الباهظة التي تم صرفها

على التربية والتعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني في العقود الماضية، التي أدت إلى توزيع شهادات لا خلق كفاءات.

أما الفرق الآخر بين الأزمتين فهو أن الأزمة الأولى (أزمة فائض الإنتاج السلعي) فهي وإن أدت إلى عطالة الجهاز الإنتاجي والأيدي العاملة بما في ذلك الكوادر الفنية، إلا أن هذا الجهاز قائم وقابل للحركة والإنتاج متى شاء أولو الأمر من الملأ المسيطر، أو متى ما تحققت الأرباح المنشودة. والعاملون جاهزون للعمل والإنتاج أقله لكي يلبوا حاجاتهم ومقومات حياتهم.

وعادة ما تكون أزمة فائض الإنتاج دورية تبدأ بانكماش، فكساد، فانتعاش، فرواج، فالأزمات من هذا النوع لا تؤدي إلى إتلاف مواد وعناصر الإنتاج بتصديرها خاماً وإنفاق إيراداتها على الاستهلاك وإنما يجري تصنيعها. كما أن المصانع وكل أجهزة الإنتاج بعددها وآلاتها، يمكن تشغيلها وقت ما يشاء أرباب العمل بما في ذلك المصانع والمجمعات الإنتاجية الكبرى كمصانع السيارات والطيارات وأحواض السفن فهي قائمة ولم تتلف أو تستهلك. وإن كانت بحاجة إلى ترميم وصيانة وربما تطوير، أو إصلاحات هنا وهناك. ثم العودة إلى الإنتاج. كما أن العقارات الكاسدة، أو الشقق والمنازل السكنية الفارغة تظل تؤدي خدمات السكن نفسها بغض النظر عمن يملكها أو يقطنها. فهي قائمة ولم تدمر، أو لم تخرج من الخدمة نهائياً.

كما تخرج المعاهد والجامعات والمراكز العلمية أفواجاً وأفواجاً من الكوادر الصناعية والفنية والكفاءات العلمية بغض النظر عن حالة الانكماش أو الكساد. ولا مشكلة أصلاً في حالة الانتعاش والازدهار، اللهم إلا الأزمات الاقتصادية العامة التي قد تؤدي إلى تبديد ثروات كبيرة وإتلافها، وتكاليف إضافية لإعادة تشغيل الجهاز الإنتاجي إلى مدى أوسع وأكبر وربما إلى التشغيل الكامل. كما أن الأيدي العاملة قد تحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب. وفيما عدا ذلك فإنه يمكن تجاوز الأزمات أو معالجتها تماماً بالقضاء على النظام القائم، أو تغيير الوضع السائد. إذن، فأزمات الاقتصادات المتقدمة ليست مستدامة وإن كانت مكلفة وتتسبب في إفقار أكثر للعاملين، والذين يقفون وراء الأزمات هم الرابحون. فالخاسر منهم يعوضه النظام عادة بشكل من الأشكال. والرابح مُربّح على كل حال.

أما أزمتنا في الخليج فهي من طبيعة أخرى، فنحن ندمر، أو نعدم عناصر الإنتاج بدلاً من إنتاجها، أي تصنيعها. فنحن نستخرج النفط والغاز إلى حد ما، ونحولهما بالتصدير إلى دولارات

فدنانير للإنفاق الاستهلاكي، وليس للاستثمار الإنتاجي. وقد كان ذلك مبرراً إلى حد ما في بداية الحقبة النفطية. ولكن الاستمرار بهذا النهج يعني مأساة قائمة وأزمة مستدامة ومتصاعدة، أي تعظم وتتضخم بمرور الزمن. وما لم نضع بداية فلن نصل إلى نهاية لهذه الأزمة المباركة على الثالوث الطبقي العقاري، التجاري والمالي.

ومن ناحية ثانية، فإن الكفاءات الوطنية المحدودة معرضة للضياع وعدم تجديد قدراتها ومؤهلاتها في الممارسة العملية ما يعني أننا نتراجع أكثر فأكثر إلى الوراء، إن لم يكن بصورة مطلقة فبصورة نسبية أي قياساً على الأمم والدول الأخرى التي سبقتنا وتسابق الزمن. ونحن نرفع شعار: وعلى الدنيا السلام.

وأما إرثنا للأجيال المقبلة فبئر معطلة وقصر مشيد. {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ * وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ * وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ} [سورة الحج، 45 – 48].

معاني الألفاظ: (فكأين) كثير من – (من قرية) من أهل قرية. (خاوية على عروشها) ساقطة حيطانها على سقوفها المتهدمة. (معطلة) متروكة على هيئتها (مشيد) مرفوع البنيان وخال من ساكنيه. (لا تعمى الأبصار) أي ليس العمى عمى البصر وإنما العمى عمى البصيرة. (أمليت لها) أمهلتها.

الخليج وقوم سبأ

يمكن القول إن انفجار تناقضات الملكمالية في شكل أزمة لا يعني عدم إمكانية تطور الملكمالية، أو ارتدادها إلى الوراء. كما لا ينفي تقدميتها بالنسبة إلى النظام السابق (الإقطاعي). وإنما تشهد هذه التناقضات، وما ينتج منها من أزمات، على الطابع المرحلي، أو العرضي، تاريخياً للملكمالية وبلوغها درجة عليا من التطور والإنتاج الوافر الذي يؤهل البشرية للانتقال إلى نظام جديد أكثر ملاءمة مع تطور القوى المنتجة، أي إلى النظام الجماعي. بعكس أزمات نقص العرض

الناتجة من تخلف القوى المنتجة التي ترجع بنا القهقرى إلى الوراء. إلى حالة من الحلقة المفرغة للأزمات والفقر والتأخر. أو حتى إلى حالة من الجوع والعوز. ويغدو مصير البلد مجهولاً، أو كمصير قوم سبأ في القرآن الكريم. فما هي قصة قوم سبأ؟

{لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ * فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ * جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ * وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا قُرىً ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ * فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآَيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالآخِرَةِ مِمَنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ} [سورة سبأ، 15 – 21].

معاني الألفاظ: (لسبأ) لبني سبأ وهم قبيلة من قبائل اليمن القديمة. (سيل العرم) أي سيل سد العرم. وقيل «العرم» اسم واد. وقيل المطر الشديد (ذواتي أكل خمط) صاحبتَيْ ثمر بشع. و«الخمط»: ثمر فيه مرارة تعافه النفس. (وأثل) هو شجر الطرفاء. ولا ثمر له. (سدر) هو شجر النبق. (القرى التي باركنا فيها) باركنا فيها بالتوسعة. وهي قرى الشام.

(قرى ظاهرة) متواصلة متقاربة. (قدرنا فيها السير) جعلناها على مراحل متقاربة بحيث لا يحتاجون إلى حمل زاد. (باعد بين أسفارنا) طلبوا أن تفصل الصحارى بين القرى العامرة بحيث لايستطيع اجتيازها إلا الأغنياء وهذا منتهى الجشع والبطر. (ومزقناهم كل ممزق) وفرقناهم غاية التفريق في البلاد. (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه) حقق ظنه أن شهواتهم ستمكنه من إغوائهم. أو وجد أن ظنه فيهم كان صادقاً. (سلطان) تسلط وقهر. (حفيظ) أي محافظ.

هذه هي قصة قوم سبأ ذكرها القرآن للعظة والعبرة فلا نغرق في الترف والبطر. ولا ندمر مواردنا من النفط بالاستهلاك المبالغ فيه والبذخ. وإنّا لنستخدم إيراداته في العمل والبناء أي في الاستثمار الإنتاجي، لتوفير وسائل الإنتاج التي تستخدم بقصد إنتاج سلع الاستهلاك وليس استهلاك النفط نفسه بتصديره خاماً ثم شراء كل شيء من إيراداته. إننا بهذا كمن يشرب نفطه. إنه ضياع لمادة استراتيجية وهامة من مواد الإنتاج وتدمير لعنصر إنتاجي حبانا الله به لنعمر به حياتنا ولا

نكون كالذين كفروا من قوم سبأ والذين تفرقوا هنا وهناك لأنهم تمتعوا وأكلوا «كما تأكل الأنعام» وأهملوا صيانة السد وترميمه حتى انهار وفقدوا مصدر رزقهم ورفاهيتهم

{أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى لَهُمْ * إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوىً لَهُمْ * وَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلاَ نَاصِرَ لَهُمْ * أَفَمَنْ كَانَ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ} [سورة محمد، 10 – 14].

معاني الألفاظ

(دمر الله عليهم) استأصل ما اختصهم به من أموالهم وأنفسهم. (أمثالها) أي أمثال تلك العاقبة، كعاقبة قوم سبأ. (مولى) ناصر (مثوى) محل إقامة (وكأين من قرية) وكثير من القرى (على بينة) على حجة.

وبهذا نكون قد قدمنا مثلاً ممن كان قبلنا «قوم سبأ» وإنذاراً من الله تعالى لمن تبع سيرتهم وسار على دربهم بأن يكون مصيرهم كمصير أهل سبأ. على كل حال يقول الله تعالى {وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ يَعْقِلُونَ} [سورة البقرة، 171]. أي ومثل داعي الذين كفروا، كمثل إنسان يدعو بهائم لا تسمع إلا أصواتاً ولكنها لا تفهم معناها، طرش، خرس، عمي.

وهكذا يسير تطور الممالك الخليجية، كأمثال الأقوام الغابرة، نحو مصير لا يبشر بالخير. فقد انتقلنا من مرحلة ملكمالية الدولة التبعية، بعد الاستقلالات السياسية الشكلية في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، إلى ملكمالية الدولة الإتباعية. أي من سيطرة شبه مباشرة للمتروبول (بريطانيا وأميركا) على هذه الممالك للحفاظ على مصالحها الكثيفة في المنطقة، إلى حاجة هذه الممالك نفسها، وعلى حسابها الخاص، إلى الحماية المتروبولية، أو الحماية الإمبريالية، وذلك بدلاً من الاعتماد على شعوبها وتكوين جيوش وطنية قادرة على تحقيق الاستقلال الناجز وحمايته والدفاع عنه. وإلغاء الوصاية الإمبريالية على الشعب العربي في الجزيرة العربية وتحقيق

وحدته الوطنية والشروع في البناء الوطني والتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، والتقدم الثقافي والعلمي المنشود. ورفض الهيمنة الإمبريالية وخصوصاً الأميركية والبريطانية، والدفاع عن قضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وعن حق الشعوب العربية في الوحدة والحرية والجماعية.

لقد غدت علاقات التابعية للقوى الأمبريالية واضحة جلية منذ بداية الربيع العربي الثوري حيث راحت الممالك الخليجية تستنجد وتستغيث بالأمبريالية الأميركية لعقد اتفاقات حماية مشتركة أو متبادلة حسب تعبيرها الواهي السخيف. ولكن لسوء حظها رفضت أميركا عقد اتفاقية كهذه. فاتجهت نحو بريطانيا تناشدها حماية أنظمتهم المهترئة. فهدأت رئيسة وزراء بريطانيا من روعها أمام مؤتمر القمة الخليجي الأخير (مؤتمر القمة لمجلس التعاون) الذي عقد في البحرين.

وهكذا تحولت العلاقات بين الجانبين من علاقات تبعية إلى علاقات تابعية تتحقق في إطارها المصالح البريطانية الإمبريالية ومصالح هذه الممالك للحفاظ على هياكلها الدولتية الزائفة. ثم جاءها الرئيس الجديد في الولايات المتحدة لكي يبتزها أكثر ويطالبها بدفع فواتير الحماية مقدماً. وعلى حساب ثروات شعوبها، المنكوبة بها.

وهكذا جرت التحولات من إمارات مستعبدة (مستعمرة) من الخارج، إلى دويلات مستعبدة من الداخل والخارج. وليس كما يحلو للبعض وصفها بأنها تحولت من إمارات إلى دول. هكذا ودون كشف الحقائق المرة لسجل مشايخ الخليج وملوك السعودية مع القوى الإمبريالية، ومع شعوبها. فهل فعلاً تحولت الكويت مثلاً من إمارة إلى دولة؟ مع التحية لزعماء المعارضة السياسية.

للمؤلف

- الاقتصاد الكويتي، دراسات في الاقتصاد الطفيلي، معهد الثقافة العمالية، الاتحاد العام لعمال الكويت، 1986.
- الاقتصاد الكويتي إلى أين؟ خواطر وتساؤلات. دار الطليعة، بيروت، 1995.
- قراءات في القرآن الكريم: وجهة نظر اقتصادي، دار الاتحاد والطليعة، بيروت 1997.
- الله والجماعة، دار قرطاس، الكويت، 1997.
- من حقائق القرآن، دار الفارابي، بيروت، 2000.
- الله والملأ – رسالة إلى ابن لادن، دار الفارابي، 2002.
- أمية محمد – جماعية لا جهالة، دار الفارابي، 2003.
- الجوامعية، ديمقراطية الإسلام، دار الفارابي، 2016.
- الرحمانية، ديمقراطية القرآن، دار الفارابي، 2008.
- نحو نظرية قرآنية، المبادئ والأصول، دار الفارابي، 2011.
- نحو نظرية قرآنية، في المعروفية الاقتصادية، دار الطليعة.
- نحو نظرية قرآنية، في المعروفية الاجتماعية، دار المنهل.

- شرك المال والأزمات – رؤية بديلة.

- في علوم القرآن – رؤية نقدية.

- القرآن: الصلاتان وزواج الصحبة، دار الفارابي، 2016.

- رؤية قرآنية في الشعائر الإسلامية، دار المنهل.

- حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1995، (دراسة).

- في جدل التحولات – من منظور الأزمات في الخليج، دار الفارابي، 2016.

- Two Approaches to the role of money in National economy, finance & industry, no. 7, 1986. (A study).

Notes

[1←]
أساتذة سوفيات، الاقتصاد السياسي، ج1، ترجمة، بدر الدين السباعي، دار الجماهير، 1972، ص 325.

[2←]
المصدر السابق نفسه.

[3←]
كارل ماركس، رأس المال، مج1، ص 336.